



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٨ / صفر / ١٤١٣ هجرية،
الموافق ١٧/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٠)

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- ١ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس ولدة تسعة ايام.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فارس النابلسي.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهران.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله زريقات.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

هذا من الاعمال

هكذا من الأهل

الصفحة	جدول الاعمال
٧٢	٢٣ - سعادة السيد جمال حداد . رد سيادة رئيس الوزراء على تقرير اللجنة .
٧٢	٤ - ما يجد من اعمال .
٧٢	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . عينت يوم الاربعاء القادم ١٩/٨/١٩٩٢ الساعة العاشرة صباحاً .

الصفحة	جدول الاعمال
٥	٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد ابو محفوظ . ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة . ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي . ١٠ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود .
	٣ - تقرير لجنة التحقيق النيابية عن سير اعمالها . والتقرير موزع في الجلسة الثامنة عشرة .
	تحدث السادة النواب التالي اسمائهم :
	١ - معالي السيد عبدالمجيد الشريدة .
	٢ - سعادة الدكتور احمد العبادي .
	٣ - سعادة الدكتور حسني الشيباب .
	٤ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي .
	٥ - معالي السيد ابراهيم الغبايشة .
	٦ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر .
	٧ - سعادة السيد عيسى الريموني .
	٨ - سعادة السيد حمزة منصور .
	٩ - معالي الدكتور عبدالله النصور .
	١٠ - سعادة السيد بسام حدادين .
	١١ - سعادة الدكتور همام سعيد .
	١٢ - سعادة السيد منصور مراد .
	١٣ - سعادة السيد ابراهيم خريسات .
	١٤ - معالي السيد سليم الزعبي .
	١٥ - سعادة السيد عبدالمنعم ابو زلف .
	١٦ - سعادة الدكتور احمد عناب .
	١٧ - السيد محمد الدردور .
	١٨ - معالي السيد محمد فارس الطراونة .
	١٩ - سعادة السيد ذيب انيس .
	٢٠ - معالي السيد عبدالرؤف الروابدة .
	٢١ - سعادة السيد سلامة الفوري .
	٢٢ - سعادة السيد احمد الكفاوين .

محضر الجلسة

وحضر من الحكومة :

- ## الصناعة والتجارة.

- ٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٦ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة والآثار.
- ٧ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٨ - معالي الدكتور زياد ليريز: وزير التخطيط.
- ٩ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١١ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١٢ - معالي المهندس سعد هائل السرو: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٣ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٤ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير دولة.
- ١٥ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٦ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٩ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

مجلس النواب

- (١) الفتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة ،
الاستاذ الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام: شكراً معالي

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نوافق عليه ونعفي الامين العام
من تلاوته

السيد الامين العام:

- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- ١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
فارس النابلسي .

- ب. طلب معذرة مقدم من معادة

- السيد عبدالله الزريقات .
- جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي .
- د - طلب معذرة مقدم من معاذة السيد فيصل الجازي .
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة .
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشريخ .
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد ابو محفوظ .
- ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان .
- ط - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس لمدة تسعة ايام .
- ي - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود .
- ك - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد يعقوب قرش وهو تأخير لمدة ساعة فقط .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس
الكريم على معذرة وإجازة السادة النواب
المحترمون؟
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

- ٣ - تقرير لجنة التحقيقات النيابية عن سير أعمالها (التقرير موزع في الجلسة الشامنة عشرة).

معالي رئيس المجلس: اخواني هذه

كتاب في

الجلسة فيها بند واحد وهو تقرير لجنة التحقيقات النيابية، وهذا التقرير موزع سابقاً على النواب. ولي أمل كبير بعد ان قطع هذا المجلس الكريم شوطاً طويلاً في التعامل مع مختلف القضايا، ان ينظر الى جدول كل جلسة نظرة دقيقة. وهذه القضية المطروحة علينا الان، تقرير لجنة التحقيقات النيابية الى المجلس الكريم، موضوع متخصص وجديد وغير مسبوق وحساس.

لهذا أرجو التقيد في موضوع البحث المطروح على الاخوة الزملاء، ولي رجاء التقيد ايضاً بالتعابير والمصطلحات والتي نربأ بأنفسنا ان تمس اشخاص مدحاً أو ذمناً. كما أرجو التقيد بمقررات المجلس التي اتخذتها، وأن تقوم بالمتابعة الدقيقة العلمية بمنهج دقيق، حتى تكون اعمالنا متواصلة ومحقة للأهداف.

وكما تقول دائماً هذا المجلس مدرسة ويقوم بأعمال تعتبر قدوة ونريد أن يقتدي بنا الجميع بكلمة الخير التي نقال. لهذا نستمع الى تقرير اللجنة موضوع البحث ثم يجري من مقدم التقرير تحديد الطلبات التي يعرضها على المجلس ثم النقاش من قبل المجلس الكريم، تفضل استاذ رئيس اللجنة.

السيد ليث شيبيلات رئيس لجنة التحقيقات النيابية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس، هذا التقرير كتب بشكل يوضح للسادة الزملاء التطور التاريخي للجنة، لأنه في الجلستين السابقتين لاحظنا ان كثيراً من الاسئلة تأتينا تدل على ان هنالك فهماً خاطئاً

لبعض مهامها أو فهماً خاطئاً لدورها هل هي انتقائية، هل اختارت هذه القضايا ام لم تختار هذه القضايا. لذلك احببنا أن نفصل تفصيلاً منذ اليوم الاول كيف سارت اللجنة حتى يكون الزملاء السادة النواب على بينة من اللحظة التي تشكلت فيها اللجنة حقيقة ثم توسعت صلاحياتها ثم كيف تصرفت.

بسم الله الرحمن الرحيم
صاحب السيادة رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
الموضوع: تقرير لجنة التحقيق النيابية عن سير اعمالها.

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٨ برئاسة سعادة النائب ليث الشيبيلات وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة الدكتور علي الفقير والدكتور عبدالله العكايلة والاستاذ فارس النابلسي لاصدار تقرير عن سير اعمالها منذ تأسيسها وهي ترجو ان تتقدم من معاليكم ومن المجلس الكريم بتقرير عن سير اعمال لجنة التحقيق النيابية وعن المعوقات التي واجهتها وتلك التي ما زالت تواجهها، وتوصيات بالقرارات المطلوبة من المجلس الكريم من اجل ازالة المعوقات من طريق اللجنة حيث ان بقيت تلك المعوقات فان الاستمرار في تحمل مسؤولية رئاسة وعضوية هذه اللجنة يصبح أمراً غير ممكن.

أولاً: مرحلة ما قبل تشكيل اللجنة:-
تذكرون أنه في الدورة الأولى لمجلس

سنكون الجهة التي تحقق حتى جاءنا قرار قرار تفسير الدستور والذي ألزم المجلس بالتحقيق مع الوزراء. ومن هنا بدأت عندنا مهمة جديدة لم تكن نعرفها سابقاً. وهذه القضايا هي التالية:-

- ١ - القضية طريق الأزرق - الجفر رقم ٩٠/٩٢٣ أرجو ملاحظة التسلسل، ليس هنالك انتقائية عند اللجنة عندما اخذت هذه القضية، رقمها رقم ١٤.
- ٢ - قضية سجن سواقة / المرحلة الأولى رقم ٩٠/٩٢٤.
- ٣ - قضية ابو نصير رقم ٩٠/٩٢٥.
- ٤ - قضية مستوردات وزارة التموين من مادة الشعير رقم ٩٠/٩٣٠.

والجدير بالذكر ان القضيتين الثالثة والرابعة تنظر فيها المحاكم في نفس الوقت، حيث ان الاتهام فيها موجه الى متهمين آخرين من غير الوزراء ايضاً.

ثانياً: المرحلة الثانية تشكيل لجنة التحقيقات البرلمانية:
بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ عقد مجلس النواب جلسة تم فيها تشكيل لجنة التحقيق النيابية للنظر في القضايا الحالية من النائب العام، تنتهي مدتها بانتهاء مدة المجلس، وذلك من السادة النواب:

- ١ - معالي الدكتور عبدالله النور.
- ٢ - سعادة السيد حسين مجلي.
- ٣ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة.
- ٥ - سعادة السيد ليث الشيبيلات.

النواب الحادي عشر كلف مجلسكم الكريم اللجنة المالية بدراسة قضايا الفساد، وقامت اللجنة الكريمة بتقديم تقريرها الى المجلس في نهاية تلك الدورة.

في نهاية تلك الدورة العادية وبتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠ عقد مجلس النواب جلسة سرية أحال فيها بعض القضايا على عطوفة النائب العام، وهي:

- ١ - قضية بيع احتياطات الذهب.
- ٢ - قضية طريق الأزرق - الجفر.
- ٣ - بناء ومعدات سجن سواقة / المرحلة الأولى والمرحلة الثانية.
- ٤ - التسوية مع شركة مارتن كاوي.
- ٥ - مدينة ابو نصير السكنية.
- ٦ - مستوردات التموين من الأرز واللحوم والشعير.
- ٧ - عطاء جوزيف ريبيل في سلطة وادي الأردن.
- ٨ - مدينة الملاهي في الجبيهة.
- ٩ - اجازة مواد مستوردة او مصنعة عملياً وساقطة مخبرياً.

اعاد النائب العام اربع قضايا الى مجلس النواب حسب الاختصاص وذلك بعد ان صدر تفسير الدستور الذي ساوى بين الوزير السابق والوزير العامل فيها يخص الاتهام، حيث ان سلطة اتهام الوزير على الجرائم المنسوبة اليه هي من اختصاص مجلس النواب حسب الدستور. وتذكرون انما الاخوة ان توجه المجلس بكامله كان ان يضع يده على بعض القضايا وان يحيلها الى النائب العام للتحقيق، ولم تكن نحلم بأننا

هكذا من الأصيل

- ٦ - سعادة السيد سليم الزعبي .
٧ - سعادة المرحوم احمد قطيش الازايده .

وفي بداية الدورة العادية الثانية في شهر ١١/١٩٩٠، أي بعد اربع اشهر من هذا، بدأت اللجنة اعمالها بانتخاب معالي السيد سليم الزعبي رئيسا للجنة، وسعادة الدكتور محمد ابو فارس مقررًا للجنة.

بتاريخ ١٢/١/١٩٩١ استقال عضو اللجنة معالي الدكتور عبدالله العكايلة بسبب انضمامه للحكومة، وانتخب المجلس بتاريخ ١٣/١/١٩٩١ معالي السيد يوسف المبيضين عضوا في اللجنة خلفا له.

اجتمعت اللجنة اجتماعات متعددة للنظر في القضية رقم ٩٠/٩٢٣ الجفر - الأزرق واستدعت السيد محمود الخوامده المشتكى عليه من قبل المدعي العام للاستماع الى اقواله كما استدعت عددا من الشهود هم:-

- ١ - الشاهد السيد سعد الدين جمعة سكرتير مجلس الوزراء .
٢ - الشاهد السيد زيد الرفاعي رئيس وزراء سابق .
٣ - الشاهد قائد سلاح الجو الملكي .
٤ - الشاهد الدكتور رجائي المعشر وغيرهم .
واستولت اللجنة التحقيق في هذه القضية.

وبتاريخ ٢١/٧/١٩٩١ استقال من اللجنة معالي الدكتور عبدالله التيزور ومعالي السيد سليم الزعبي بسبب انضمامهما للحكومة.

وفي نفس التاريخ اجتمعت اللجنة برئاسة مقررهما سعادة الدكتور محمد ابو فارس تداولت فيه سير اعمال اللجنة على ضوء التبدلات المتكررة في عضويتها، وحيث ان اختلافا في الرأي قد وقع بين اعضاء اللجنة حول تحويل المجلس الكريم للجنة صلاحية الاستمرار في اعمالها التحقيقية في الفترات التي لا يكون فيها المجلس منعقدا، وحول صلاحية اللجنة في تحريك قضايا الفساد من عندها، وليس فقط النظر فيها بحال اليها من المجلس الكريم فقد قررت ان تعرض الموضوع على المجلس الكريم لتأكيد صلاحيتها تلك.

في نفس التاريخ ٢١/٧/١٩٩١ بعد الظاهر اتخذ مجلس النواب قرارا يؤكد فيه ان مهام اللجنة تشمل متابعة قضايا الفساد وتحريكها وانما منعقدة بصورة دائمة سواء كان المجلس منعقدا او غير منعقد لطبيعة القضايا والموضوعات التي تستوجب المتابعة المستمرة، كما قام المجلس بانتخاب الدكتور عبد الله العكايلة والسيد فارس النابلسي والشيخ علي الفقير اعضاء في اللجنة ليصبح اعضاؤها ثمانية اعضاء بدلا من سبعة. وتعذر النصاب ايضاً بقرار من المجلس.

ثالثا: المرحلة الثالثة سير اعمال اللجنة بعد التأكيد على ان صلاحياتها تشمل في تحريك قضايا الفساد:

- (١) بتاريخ ٢٨/٧/١٩٩١ انتخبت اللجنة سعادة السيد ليث الشيبيلات رئيسا لها، واصبحت كما يلي:
١ - سعادة السيد ليث الشيبيلات رئيسا.

- ٢ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس مقررًا .
٣ - معالي السيد يوسف مبيضين .
٤ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة .
٥ - سماحة الدكتور علي الفقير .
٦ - سعادة السيد حسين مجلي .
٧ - سعادة السيد فارس النابلسي .
٨ - سعادة المرحوم احمد قطيش الازايده .

(٣) مع ان اللجنة قد ذكرت في تقريرها المؤرخ ٢١/٧/١٩٩١ بأنها استوفت التحقيق في قضية طريق الأزرق - الجفر رقم ٩٠/٩٢٣ الا ان اللجنة في هيئتها الجديدة وبعد دراسة الأوراق قررت ان تتوسع في التحقيق. حيث ان بعض الوقائع قد تشكل على فرض ثبوتها جرما منسوبا الى السيد زيد الرفاعي وإلى سيادة السيد حنا عودة اللذين كانا يشغلان منصب رئيس الوزراء ووزير المالية بالتالي في ذلك الوقت. وقررت ان تستدعي السيدين المشمول امام اللجنة لسؤالهما عن تهمتي استغلال الوظيفة خلافا لاحكام المادة ١٧٥ من قانون العقوبات، والاتفاق دون الاستناد الى قانون الموازنة خلافاً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٥) من قانون محاكمة الوزراء رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ ولقد اعتذر السيد زيد الرفاعي عن الحضور مرسلًا كتابا خطيا يبين فيه انه ليس لديه ما يقوله اضافة الى ما افاد به بشهادته السابقة امام اللجنة، بينما حضر السيد حنا عودة الجلسات التي دعي اليها بحضور محامي السيد رجائي الدجاني، واستكملت اللجنة التحقيق واصبحت في ١٠/٢ مستعدة للتداول من اجل اصدار قرارها.

(٣) لما كان المجلس قد اعطى صلاحية تحريك قضايا الفساد التي تصل معلومات اولية عنها للجنة، فان اللجنة قد اتخذت الاجراءات التالية:-

(أ) بعد ايام من مباشرة اللجنة ببيتها الجديدة اعمالها، عقدت جلسة مناقشة البيان الوزاري، وتم في الجلسة ذكر مواضيع تندرج تحت تصنيف الفساد. ولما كان واجبا على لجنة التحقيق النيابية متابعة وتحريك اية قضية فساد تصل الى مسامعها، ولما كان الكلام عن قضايا الفساد تلك يجري رسميا في جلسة رسمية تحت سمع رئيس اللجنة وعضائها، قام رئيس اللجنة بتوجيه رسالة الى سعادة النائب احمد عويدي العبادي يطلب منه فيها ان يضع بين يدي اللجنة البيانات التي تسند اتهاماته التي وجهها في جلسة مجلس النواب، كما قام رئيس اللجنة بارسال رسالة الى دولة السيد طاهر المصري، ذكر فيها تقدير اللجنة للحنكة التي تولي بها تجاوز المواضيع التي لا يمكن لمناقشتها العلنية بالطريقة تلك ان توصلنا الى الحقائق، وان اللجنة في الوقت نفسه ترى ان اهمال المواضيع التي فتحت امر غير صحيح وبعدها عن امانة المسؤولية، وأشار رئيس اللجنة في الكتاب الى ان دولته ذكر في رده ان ملفا كاملا قد تمت تهيئته بهذا الخصوص، وطلب منه التكرم بتسليم لجنة التحقيق البرلمانية هذا الملف راجيا ان يشمل ذلك الملف الامور التالية:-

- أ - ما ذكر به دولته شخصا تحت هذه القبة .
ب - المعلومات التي قصد بها احد الوزراء حول التحقيق معه ومحاكمته عام ١٩٦٣،

هكذا من الأشهر

حول ما يدعى عليه من قضية اخلاقية في الجامعة الاردنية، مع طلب ملفه من الجامعة، لأن هذه المواضيع ذكرت في الجلسة.

ج - ما ورد ايضاً في الجلسة من انحياز بعض الوزراء في التعيينات طالبا تقريراً من كل وزير حالي عن اسماء جميع المعينين في عهود الوزارات الثلاث التي سبقت وزارة دولة السيد طاهر المصري شاملة الاسم الكامل بما فيه اسم العشيرة والمؤهلات العلمية والخبرة وعن طريقة التعيين (هل بواسطة ديوان الخدمة المدنية أم مباشرة؟)، واخيراً طلبنا تعليقاً من ديوان الخدمة المدنية على تقارير الوزراء تلك.

فأما سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي فلم يتم تقديم الأوراق التي طلبت منه رسمياً مع تذكير رئيس اللجنة اياه شفويًا أكثر من مرة.

وأما فيما يخص دولة السيد طاهر المصري، فقد تفاجأ رئيس اللجنة بطلب رئيس المجلس له وإطلاعه على رسالة موجهة من دولته الى معالي الرئيس بتاريخ ١٨/٨/١٩٩١، يتهم فيها رئيس اللجنة بعدم التزام احكام وقواعد المخاطبة والمراسلة بين مجلس النواب ورئيس الوزراء من خلال رئيس مجلس النواب، وكتب دولته وان السيد النائب رئيس اللجنة المذكورة بعمله هذا ويفحى رسالته قد تجاوزت بوضوح تام صلاحيات اللجنة التي يرأسها محاولاً ان يضعني شخصياً وبمقتضى زملاء الآخرين في وضع يعرف هو تمام انه لا سلطة له عليه مؤكداً بهذا

الخصوص ان أي تلميح او غمز من خلال رسالته تلك الى شخصي او الى زملائي هو امر مرفوض تماماً.... والعجيب ان دولته كان يجب على نسخة من رسالة رئيس اللجنة غير المؤرخة والتي سلمت الى معالي رئيس المجلس لارسالها الى رئيس الوزراء، والتي تبين المشروحات عليها بدء اتخاذ الاجراءات في يوم ١٣/٨/٩١ في ديوان هذا المجلس، وصدور كتاب معالي الرئيس الى دولته مرفقاً رسالة رئيس لجنة التحقيقات في يوم ١٨/٨/١٩٩١.... ومع ان رئيس اللجنة قد توخى اسلوب مخاطبة دولة الرئيس من خلال معالي رئيس المجلس من باب اللياقة وسد اللريشة، الا ان اللجنة تتمسك بحق رئيس اللجنة بمخاطبة اي مسؤول طالبا معلومات تخص اية مادة تحقيق، ومع هذا فان دولة الرئيس لم يقم بالاجابة على رسالة رئيس لجنة التحقيق حتى بعدما استلمها بالاسلوب الذي يعتقده هو صواباً....

(ب) وجهت لجنة التحقيق النيابية كتاباً في شهر ايلول ١٩٩١ الى دولة وزير الدفاع تطلب فيه الاطلاع على ملفات قضية الزوارق الحربية بعد ان تنهى العلم اللجنة بان القضية قد اخلق ملفها مع امكانية وجود فساد كبير فيها، لكن لم تستلم اللجنة اي رد بهذا الخصوص حتى تاريخه.

(ج) وجهت اللجنة كتاباً الى معالي وزير النقل تطلب منه تقريراً يبين فيه اسباب وصول اوضاع الملكية الاردنية الى الحالة التي هي عليها وعن بيان مسؤولية عدم اظهار التقارير الدورية السابقة الوضع الحقيقي للشركة، وعن كيفية

اصطدم بالتنفيذ حيث يقتضي ذلك من المجلس الطلب من معالي وزير العدل وإبلاغ أجهزة الضابطة العدلية القضائية والتنفيذية بذلك حتى تبدأ تلك الجهات بتنفيذ ما تطلبه اللجنة ورئيسها خصوصاً فيما يخص تبليغ واحضار الشهود والمشتكى عليهم.

(٣) ان احد مهام اللجنة ان تنظر في القضايا المحالة اليها من المجلس، وهي تفعل ذلك مجتمعة بنصائها القانوني وهذه القضايا المحالة اليها قد تم تحضير المعلومات الأولية عنها من قبل المدعي العام، أي أن هذه القضايا مهيأة للجنة لكي تنظر فيها.

أما فيما يخص مهمات اللجنة في تحريك قضايا الفساد فانها لا تستطيع بكامل نصائها ان تتحرك لجمع المعلومات الأولية وضبط الأقوال المبدئية التي قد تشير الى وجود مخالفات قانونية، وقد تشير الى عدم وجود مخالفات قانونية، لذا فان تحريك قضايا الفساد يبقى عنواناً من غير مضمون ما لم يفوض المجلس رئيس اللجنة (أو من تنبيه اللجنة من اعضائها خطياً في موضوع محدد) التحرك في جمع المعلومات اللازمة وضبط الأقوال المبدئية بصلاحيات المدعي العام حتى اذا تبين وجود معلومات كافية تقتضي فتح التحقيق، فان اللجنة عندئذ تنظر فيها بالطريقة التي تنظر فيها في القضايا المحالة اليها من المجلس.... أي نحتاج الى اعمال تحضيرية.

(٤) ان عدم تجاوب الحكومة مع طلبات اللجنة ورئيسها كما سلف ذكره امر لا يمكن أن تقبله لجنة تحقيق ولا يمكن بالتالي ان يقبله المجلس.... وما لم يؤكد المجلس بحزم على

إخفاء خسارة مئآت الملايين من الدنانير وقلب الصورة الى اظهار ارباح ١١ وطلبت ان يبين التقرير المطلوب منه الاشخاص الذين توصل الى تحميلهم المسؤوليات الجسيمة لهذه الكارثة كما يدعوهم واجبه.... كما طلبت اللجنة نسخة من الاستقالة المعللة التي كان قد تقدم بها رئيس مجلس ادارة الشركة مع الوثائق المرفقة بها. ولم تستلم اللجنة اي تقرير من معالي الوزير واستلمت نسخة من الاستقالة دون اية وثيقة مرفقة.

(د) قام رئيس اللجنة بتوجيه كتاب الى عطوفة النائب العام يتساءل فيه عن عدم شمول التحقيق في قضية بنك البتراء اعضاء مجلس ادارة البنك، وطلب عطوفته بالتحقيق معهم. فأجاب عطوفة النائب العام بأن هذه القضية محالة الى القضاء العسكري وأنها بذلك أصبحت خارج ولايته.

رابعاً: الموقوفات والتوصيات الكفيلة بازالتها: تلخص الموقوفات امام لجنة التحقيق بما يلي:

ان اسم لجنة التحقيقات النيابية اسم كبير يتوقع الناس وحتى الزملاء النواب منه انجازات كبيرة، غير أن:-

(١) لجنة التحقيقات النيابية، بدأت عملها للنظر في قضايا معددة محالة عليها من المجلس فقط، وقد تم تعديل ذلك لاحقاً بقرار المجلس بتاريخ ٢١/٧/٩١.

(٢) لقد فوض المجلس رئيس لجنة بصلاحيات النائب العام، ولكن هذا الامر

هكذا من الأشهر

الزامية تجاهب الحكومة مع اللجنة فإنها ترى ان وجودها قد يصبح شهادة لصالح الفساد بدلاً من أن تكون حرباً عليه...

(٥) ان عدم اعمال الحكومات المتعاقبة منذ صدور الدستور لحكم المادة الخامسة والأربعين من حيث عدم اصدارها نظاماً داخلياً لمجلس الوزراء يبين كيفية وضع جدول الاعمال وصلاحيات رئيس الوزراء والوزراء وأخذ الرأي في المجلس وانواع القرارات ونصاب الرأي فيها ووجوب ضبط محاضر جلسات المجلس، كما تضبط محاضرنا نحن، ومحاضر لقاءات الرئيس ولقاءات الوزراء الرسمية يعتبر مخالفة دستورية جسيمة.

وان وجود هذه الأنظمة وضبوط المحاضر وليس القرارات فقط لكفيل بتأمين أكبر حماية للبلاد من أي فساد محتمل قد يرتكبه وزراء. كما انه كفيل بتسهيل مهمة التحقيق والامساك بأي فساد قد يرتكب بعد كل هذه الاجراءات... لذا فان قراراً من مجلس النواب الموقع بصفته الرقابية مطلوب بهذا الشأن حتى نتقل من مرحلة سابقة تسمح بالتفكك الى مرحلة حضارية جديدة في اسلوب الحكم تبدو هذه الحكومة... وتسجله ان شاء الله من إنجازاتها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم قبول تقريرها والموافقة على التوصيات الواردة فيه...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الأمين العام رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عبدالمجيد الشريدة. السيد عبدالمجيد الشريدة: بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس.

بعد دراستي لتقرير لجنة التحقيقات النيابية وتوصياتها وبعد الرجوع الى نصوص الدستور والقوانين والانظمة المعنية وجدت ان اوضح للمجلس الكريم ما يلي:-

اولاً: ان مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث هو نص دستوري غير قابل للاجتهاد او التأويل. وقد رسم الدستور لكل من هذه السلطات حدودها، ووضع بينها اشارات بارزة بنصوص دستورية تحول دون تجاوز تلك الحدود. فقد نص الدستور بالمادة (١٠١) بخصصوص السلطة القضائية (ان المحاكم مصنوعة من التدخل في شؤونها) ونصت المادة (١٠٢) من الدستور (تمارس المحاكم حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها).

ولكن المشرع وفي ظروف أملت المصلحة العامة استثنى بعض التداخلات بين السلطات. فحددها بنصوص على سبيل الحصر، لا يجوز التوسع في فهمها أو التجاوز في ممارستها فالمحاكم تمارس حق القضاء على جميع الأشخاص بموجب المادة (١٠٢) من الدستور، ولكن المشرع أيضاً استثنى الوزراء من هؤلاء الأشخاص، فنصت المادة (٥٥) من الدستور (يحاكم الوزراء أمام مجلس عال على ما ينسب إليهم من جرائم ناجمة عن تأدية وظائفهم).

وحققت فيها وارسلتها الى مجلس النواب لعدم الاختصاص.

فهذه الاجراءات ليست تدخلاً من هيئة تقديم الاتهام المشار اليها فلها صلاحية النيابة العامة، لأن المشرع اعطاها حق هذه الممارسة بنص المادة (٥٦) من الدستور.

من جميع ما ذكرت يؤكد بنصوص الدستور ان علاقة التداخل بين السلطتين، التشريعية والقضائية محصورة فقط في حق اتهام الوزراء ومحاكمتهم. لهذا فإن فتح أي نافذة اخرى على اختصاص السلطة القضائية هو مخالفة دستورية.

معالي الرئيس:

إن هذا المجلس الكريم اندفع بكل اخلاص وصدق الى الكشف عن قنوات الفساد ومحاسبة مرتكبيه وتصويب كل الاخطاء التي كانت او ستكون. وجعل من الديمقراطية العنوان البارز لمسيرته، ومن الدستور جوازاً لممارسته. لهذا كانت اولي مبادراته أن كلف اللجنة المالية لدراسة قضايا الفساد. وقامت اللجنة بدورها بتقديم تقرير الى المجلس يتضمن وضع يدها على عشرة قضايا فساد كبيرة. وقام المجلس الكريم بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠ بإحالة هذه القضايا الى عطوفة النائب العام أعاد النائب العام بعد التحقيق في هذه القضايا، اربعاً منها الى المجلس الكريم لعدم الاختصاص، على اعتبار ان المتهمين فيها هم وزراء. وتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ عقد مجلس النواب جلسة تم فيها تشكيل لجنة التحقيق النيابية للنظر في القضايا التي اعادها النائب العام. وأستمذ

وهذا يعني ان الدستور سمح بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء غير المحاكم النظامية، وهذه المحكمة هي المجلس العالي لمحاكمة الوزراء، واعطى لمجلس النواب حق اتهام الوزراء وحق اختيار عدد من اعضائه ليقوموا نيابة عن المجلس، كهيئة نيابة، في تولي تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي لمحاكمة الوزراء بموجب المادة (٥٦) من الدستور.

فالمشرع الدستوري فتح بذلك نافذة للسلطة التشريعية تدخل من خلالها على اختصاص السلطة القضائية، وهي اتهام الوزراء ومحاكمتهم. فالأصل أن جميع الأشخاص في اتهامهم ومحاكمتهم، تتم من قبل المحاكم النظامية، وهذا الاستثناء يجب أن يؤخذ به في أدق ممارسة وأضيق مفهوم.

ويبدو من هذا أن مجلس النواب، ليس له صلاحية التدخل في شؤون القضاء باستثناء القضية المتهم فيها وزير. وفي هذه الحالة، ترفع النيابة العامة يدها عن هذه القضية لعدم الاختصاص، وترسلها فوراً الى مجلس النواب، الذي بدوره يصبح نيابة عامة من اختصاصه، اذا قرر اتهام الوزير، أن يقدمه للمحاكمة امام المجلس العالي، ويختار من اعضائه عدداً نيابة عنه لتقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي. وتصبح هذه الهيئة ذات الصلاحية في تولي مهام النيابة العامة. ومن خلال هذه الصفة ولكي تدعم اتهامها للوزير، عليها أن تجمع البينات أو تستدعي الشهود أو تبحث عن الدليل في الوزارات ومن أية جهة أو مصدر بالتعاون مع النيابة العامة باعتبارها الجهة التي كونت القضية

هكذا من الأشهر

المجلس صلاحيته في تشكيل هذه اللجنة من المادة (٢٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب. إن لجنة التحقيق النيابية التي شكلت استناداً إلى النظام الداخلي للمجلس، تستمد صلاحياتها مما حدده النظام لهذه اللجان الدائمة والمؤقتة من إجراءات وأصول. وليس لأية لجنة فيها أن تتجاوز ما هو منصوص عليه. فقد نصت المادة (٢٦) من النظام، أن وظيفة اللجان الدائمة هي (التدقيق) وليس التحقيق فيها مجال اليها من المجلس، كاللوازمة أو الشكاوى أو المعاهدات أو مشاريع القوانين. ولكن لم يرد في كل الأحوال أن مهمة هذه اللجان سواء أكانت دائمة أو مؤقتة هي صلاحية التحقيق. وهناك فرق عملي وقانوني بين التدقيق والتحقيق.

أما المهمة الثانية لهذه اللجان فهي النظر والتدقيق في المواضيع المحددة التي تحال اليها من قبل المجلس على وجه التحديد وليس لها من الصلاحيات لأن تبحث عن قضايا أو مواضيع تخرج عن هذا الإطار. لأن ما يحال من مواضيع إلى هذه اللجان من المجلس لا بد من أن تعرض على المجلس، ويتخذ المجلس بعد التصويت قراراً بإحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة. وهذا يعني أن صلاحيات اللجنة تنحصر في القضايا أو المواضيع المودعة لديها فقط من قبل مجلس النواب كما نصت عليه المادة (٣٦) من نظام المجلس. (تدقق اللجنة في ما أحيل اليها من المجلس).

وفي ضوء ذلك، عندما تعيد النيابة العامة أية قضية إلى مجلس النواب لعدم الاختصاص، ليس من صلاحية لجنة التحقيقات أن تتسلم

هذه القضية مباشرة، بل يجب أن تحال اليها هذه القضية من قبل المجلس إذا رغب في ذلك. أما ما أشارت إليه المادة (٣٢) من النظام حول حق اللجان في استدعاء الوزير أو مقدم الاقتراح أو من ترى اللجنة لزوم سماعه أو استدعاء ذو الشأن فهذه الإجراءات تدخل في مفهوم الاستزادة من المعلومات وتوضيح الأمور لتساعد اللجنة على إعطاء قرارها بصورة أقرب إلى الصواب ولكن لا تعني هذه الإجراءات أن حق اللجنة هو تحقيق جزائي يترتب عليه إنشاء قضية جزائية غايتها البحث عن دور الوزير فيها. لأن دخول اللجنة في ممارسة هذه الأعمال تعني أنها تتدخل في اختصاص النيابة العامة، أو أنها مارست حق هيئة تقديم الاتهام التي اختارها المجلس من بين أعضائه بعد إصدار قرار الاتهام لأحد الوزراء وفق المادة (٥٥)، (٥٦) من الدستور والفرق بين لجنة التحقيق النيابية وهيئة تقديم الاتهام التي عينها المجلس، هو أن الأولى تمارس أعمالها قبل صدور قرار الاتهام من قبل المجلس. وفي هذه المرحلة لا يكون هناك وزير متهم، لهذا فكل الإجراءات في هذا الدور هي من صلاحيات النيابة العامة أما هيئة تقديم الاتهام فقد جاء دورها بعد صدور قرار الاتهام، أي في مرحلة يكون الوزير قد أصبح متهماً، ومن صلاحية هذه الهيئة المعنية من قبل المجلس أن تقدمه للمحاكمة وتدعم اتهاماتها بالبيانات، ومن هنا أصبحت هذه الهيئة لها حق ممارسة أعمال النائب العام وفق أحكام الدستور.

أما قرار المجلس بإعطاء لجنة التحقيق النيابية صلاحية تحريك القضايا ومتابعتها قبل

بالمعلومات التي لديه، فهذا أمر مقبول وتفسير صحيح لمفهوم تحريك القضايا أو متابعتها. وهذا لا يتناقض مع صلاحيات النيابة العامة.

معالي الرئيس:-

وفي غير هذه الأوجه فإن عمل لجنة التحقيقات في تحريك القضايا ومتابعتها هو أمر غير قانوني ولا دستوري، وهو اعتداء على النيابة العامة وسلطة القضاء. وإذا سمحنا بذلك فنكون قد عالجنا الفساد بالفساد، والخطأ بالخطأ، وزودنا النزعة الفردية بالمشروعية القانونية التي ستقودها حتى إلى قنوات التسلط والعبث بحريات ومقدرات الناس وأرواحهم دون رقابة ودون ضوابط.

أمام هذه المعطيات لا أجد في مطلب رئيس لجنة التحقيق النيابية كما ورد في التوصيات أي منطقية أو واقعية، لا من الناحية العملية ولا من الناحية القانونية، لهذا فإني التمس من مجلسكم الكريم أن ينظر إلى هذا الموضوع من خلال الشعور المخلص بأن الدخول في هذه المآهات غير القانونية وغير المنطقية، له خطورة بالغة تقودنا إلى ممارسات غير ديمقراطية ستؤدي بالديمقراطية إلى مسارات مرفوضة، الأمر الذي يتطلب من المجلس الكريم الوقفة الشجاعة العادلة مع الله ثم مع النفس أو مع الضمير وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدي الرئيس، أشكر الزميل الفاضل الاستاذ عبدالمجيد الشريدة على هذه المطالبة المدروسة،

إصدار قرار الاتهام بحق الوزير، فالمجلس نفسه لا يملك في هذه المرحلة أن يحرك أية قضية إلا من خلال النيابة العامة، وهذا هو دورها. أما أن ينصب لجنة التحقيق النيابية نيابة عامة، فهذا هو تدخل سافر من اختصاصات السلطة القضائية.

معالي الرئيس:

وهنا الطاقة الكبرى، إن مطلب رئيس لجنة التحقيق النيابية في إنابته منفرداً لتحريك قضايا الفساد ومتابعتها، هو مطلب مستحيل عند التطبيق العملي ومطلب مخالف للأنظمة والقوانين والدستور، فمن حيث التطبيق العملي، فإنه يتطلب أن يكون لدى رئيس لجنة التحقيق جهاز من الموظفين ودائرة لاستقبال الشهود والمتهمين وموازنة خاصة تدعم هذا التوجه. واتساءل أيضاً بأن رئيس لجنة التحقيق إذا دخل في مثل هذه المآهات، كم ينجز من قضايا الفساد، لا سيما وقد أعلمنا في معرض الحديث، نفس رئيس اللجنة، عن القضايا التي لديه، إن قضية واحدة قد تجاوز ملفها ستمائة صفحة، فكيف لرئيس اللجنة أن يحقق ويستجوب الشهود، ويقوم بهذه الأعباء منفرداً، ورئيس اللجنة هو عضو في مجلس النواب وعليه مسؤولياته، وهو مهندس أيضاً له مكتبه وعليه أعماله بالإضافة إلى أنه ليس محامياً أو قاضياً يعمل شهادة الحقوق (هذا مع التقدير لشخصه وثقافته وسعة اطلاعه) ولكن إذا كان مفهوم رئيس اللجنة في متابعة قضايا الفساد وتحريكها هو البحث والتقصي والتفتيش، فإن توصل لما يشير إلى وجود قضية فساد بأي جهاز حكومي، كان دوره فقط إبلاغ النيابة العامة وتزويدها

هكذا من الأشهر

والتي في نتيجتها أرى تقارباً كبيراً بين ما نريد وبين ما تفضل به الزميل عبدالمجيد، وسأشرح ذلك الآن.

لم يكن هنالك أي نائب أو أي مجلس، المجلس بكامله ولا النائب عندما انتخب لهذا المجلس، لم يكن يعتقد بأن مهمة التحقيق وتوجيه الاتهام للوزراء السابقين ستكون جزءاً من مهامه، واعتقد أن هذا أمر مفهوم لدى الجميع.

متى بدأت هذه المشكلة ومتى ظهرت ضرورة حل هذه المشكلة، عندما حقق النائب العام في تسع قضايا ووصل في أربع منها إلى وجود وزراء، وكان على وشك إصدار قرار اتهام. كتب إلى معالي وزير العدل، على ما اعتقد، وطلب منه تفسيراً للدستور قائلًا معالي الوزير هل يحق لي أن أوجه التهمة إلى الوزير السابق، أم أن الوزير السابق حالة كحال الوزير اللاحق.

عندئذ عرضت الحكومة على الديوان العالي لتفسير الدستور هذا الموضوع، وذهب المجلس العالي إلى أن الوزير السابق هو مثل الوزير العامل ويعامل بنفس الشيء.

لذلك أرجو أن تنتبه إلى نقطتين خاصة الزميل عبدالمجيد، النقطة الأولى أن المدعي العام كان يحقق وهو يعتقد ابتداءً أن من حقه أن يحقق مع الوزير، فوصل إلى أوراق، ملف كامل، ولكن قبل أن يحيله اكتشف أنه لا يستطيع أن يوجه له التهمة، فأحال الموضوع لنا بعدم الاختصاص. الآن لا يستطيع النائب العام أن يتولى أي تحقيق مع الوزير بعد أن

جاء هذا النص.

من هنا ألقى عبء التحقيق مع الوزراء علينا لأن النيابة العامة قد فهمت الآن الدستور على أنها لا تستطيع أن تستدعي الوزير وتبدأ معه التحقيق. من هنا يا سيدي العزيز دخلنا في هذه المهمة التي لا نجها ولم نتطلع إليها ولا نريدها ولا فيه واحد منا يجب أن يستمر فيها. وكنا أسعد الناس لو أن القضاء هو الذي ينظر في الموضوع.

إضافة إلى ذلك أيها السادة الكرام حاولنا، أظن مع ديوان التفسير أيضاً، أن نفسر أنه باستضافة لجنتنا الحصول على خبرات قضائية وحقوقية من عامين ومن مختصين. أو أن نستعين بمدعين عامين ملحقين بنا لكي نقوم بهذا العمل، وإيضاً حُرمتنا من ذلك قالوا نص الدستور أن مجلس النواب هو الذي يوجه الاتهام، إذن مجلس النواب ولجنة من مجلس النواب هي التي توجه الاتهام. إذن يدرك الأخوة مدى الصعوبة التي وضعنا فيها كمجلس نواب وكلجنة، لا نستطيع إلا أن نتحرك من خلال مجلس النواب وأعضاء في مجلس النواب، لا نستطيع الاستعانة بمدعين عامين نحركهم لأن المجلس العالي للتفسير لم يسمح بذلك. فأصبح واجباً علينا إن أردنا أن نقوم بعملنا في تبع وزير، يعني لا أريد ملاحقة وزير قد يكون وزير بريء، لكن نريد أن نبدأ في النقاش معه لنصل هل هنالك قضية أم لا يوجد قضية. لا يوجد إلا وسيلة واحدة وهي من خلال مجلس النواب ومن خلال لجنته.

لذلك أريد أن أظلمن الزميل عبدالمجيد

واحد، له أن يذهب لتقصي الحقائق وتقديم تقرير إلى اللجنة يكون لها في رأيي هنالك قضية، في رأيي ليس هنالك قضية وإلا فإن اللجنة لن تستطيع أن تتحرك خصوصاً وأنها منعقدة بجهد كبير للنظر في القضايا السالفة الثلاثة التي أحالها مجلسكم الكريم عليها. فاطمن الأخوة الكرام أنها صلاحيات النائب العام، ولذلك هذه فقط للاستعمال فيما يعطينا الدستور حق الاستعمال له. أي الوزير الذي لا يستطيع النائب العام إحضاره نحن المكلفون دستورياً بمخاطبته والبدء بفتح ملفاته، فإن وجدنا فيها قضية سرنا وإن لم نجد قضية أغلقنا الملف وأعلمناكم وقدما تقريرنا إلى المجلس قائلين أن الموضوع الفلاني، الذي ثار عليه إشاعات، ذهبنا وتأكدنا ونرى حفظ القضية وليس هنالك ما يتطلب ذلك. أرجو أن أكون قد أجبت على هذا الاستفسار.

معالي رئيس المجلس الدكتور حسني الشيبان: شكراً، نقطة نظام الدكتور حسني.

الدكتور حسني الشيبان: رئيس اللجنة لا يجب على كل واحد على إنفراد، إذا هناك ملاحظات تستدعي الإجابة يأخذها، وقد تتقاطع الملاحظات، ويحجب في النهاية. كي لا يتحول الأمر إلى حوار ثنائي، اقترح هذا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: إذا سمح لي الأخ حسني في النظام الداخلي مداخلات رئيس اللجنة ومقررها لتوضيح بعض الملاحظات والقضايا المستعجلة، أما بالتالي سيكون له

الشريدة بأننا نفهم دورنا في غير الوزراء تماماً كما شرحه هو وليس اعتداء على الدستور. نحن نحقق مع وزير واثنا التحقيق مع الوزير، أنا لا أقول نحقق بل نسأل وزير عسى أن يكون هنالك مجال للتحقيق، واكتشفنا أن عليه أمراً، في رأينا وليس عليه أمراً، ولكن أثناء التحقيق اكتشفنا أن الوكيل أو أن مهندساً عنده عليه أمر ما فإن واجبنا هو تماماً كما تفضل الزميل عبدالمجيد الشريدة أن يكتب رئيس لجنة التحقيق النيابة إلى عطوفة النائب العام محيلاً هذه الأوراق، ويقول له عطوفة النائب العام لدى التحقيق في هذه القضية حصلت بطريق جانبي على هذه المعلومات والتي أرى أنها قد تكون لها آثار جزائية تضعها بين أيديكم للسير بها حسب الاختصاص. فالأمر الذي يجب أن نفهمه يا أخوان نحن لسنا مندفعين لكي نحصل على صلاحيات، ولكن لا يوجد أمامنا مع الوزراء إلا هذه الطريقة والا لن يحقق مع الوزراء. فبعد اليوم لن يحقق أي مدعي عام مع وزير بعد أن فسر المجلس العالي ذلك. ثم كما رأيتم من توصياتنا قلنا أيضاً ليس من اللياقة أن نستدعي وزيراً لمقابلة سبعة أشخاص وكأننا بدأنا التحقيق معه، قد تكون القضية لا تحتاج إلى تحقيق، فقلنا إن أحد أعضاء اللجنة وكتاب خطي يستطيع أن يزور الوزارة ويقبض بعض الأوراق. فإذا وجد ما يقتضي التحقيق يعود إليها بهيئتنا كسبعة وتطلب اللجنة بكامل حضور الوزير كمشتكى عليه. أما قبل ذلك هنالك أمور أولية يجب أن ننظر فيها، وقد لا يكون هنالك شكوى، طلبنا أن أي عضو من أعضاء اللجنة، بقرار من اللجنة خطي وبموضوع

هكذا من الأشهر

تعليق عام . الدكتور احمد عويدي .

الدكتور احمد العبادي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً معالي الرئيس، واشكر رئيس اللجنة على جهوده وابدأ مقتبساً مما ورد في التقرير على الصفحة ٤٣٥ . يقول التقرير في نفس التاريخ ١٩٩١/٧/٢١ اتخذ مجلس النواب قراراً يؤكد ان مهام اللجنة تشمل متابعة قضايا الفساد وتحريكها وانها منعقدة بصورة دائمة سواء أكان المجلس منعقد أو غير منعقد لطبيعة القضايا والموضوعات التي تستوجب المتابعة المستمرة . انتهى الاقتباس . ولا شك انني افترض اننا جميعاً متفقون على محاربة الفساد والتصدي له كجزء من واجبين المقدس، ولكن السؤال الذي يبرز هنا هل نرمي المؤسسات بالفساد ونحاربها وندمرها ونلقي الكلام على عوامته؟ أم نحدد الامر بالحالات المحددة والاشخاص بموجب بيانات وإثباتات؟

فإذا ما سلكتنا الطريق الاول، وهو العمومية، فإننا يجب ان نتذكر ان هذه المؤسسات بنيت بدم الشعب الاردني وعرقه، ولا يجوز هدمها او احباط العاملين فيها بسبب فساد شخص او عدة اشخاص فيها، وإذا سلكتنا هذا الطريق بشكل عام دولنا تميز فإن ذلك قد يصبح كلاماً سياسياً ولاغراض بعيدة كل البعد عن الهدف السامي الذي نتوخاه جميعاً في محاربة الفساد وتحقيق العدالة، وحينها أيضاً قد يقال عنا في الخارج اننا استخدمنا المجلس منبراً لمخاطبة الجماهير، ولا اقول الشعب، ولتسجيل المواقف والشعارات الانتخابية للأغراض القادمة

والتكميلية .

وقد تعلمت في حياتي ان التحقيق يجب ان يجري تحت ستار من الكتمان للوصول الى الحقيقة تجنباً لاختفاء اي جانب منها او خضوع لاية ضغوط قد تحول دون اكتشافها .

معالي رئيس المجلس : استاذ احمد رجاء ان لا يكون مناقشة قرار المجلس اذا سمحت .

الدكتور احمد العبادي : معالي الرئيس لا تسمح لأحد يقاطعني رجاء، انا بدني احكي . كل الناس تحدثوا وما احد قاطعهم ليش المقاطعة لي يعني شو القصة؟ يعني المقاطعة شيء ميت سلفاً .

معالي رئيس المجلس : رجاء من يود التحدث يسأل بنقطة نظام أو لا يجوز التحدث مباشرة تحت اي عنوان، الحديث للاستاذ احمد عويدي وارجو من الاخ احمد عدم اثاره قضايا . عندما يكون هناك قرار في المجلس ومناقشة القرار قضية اخرى تطرح في حينها .

الدكتور احمد العبادي : معالي الرئيس رجاء الذي لا يطيق وجهة نظري بامكانه ان يصم اذنيه او يخرج خارج القبة، انا من حقى اتكلم بدني اتكلم .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ عبدالله العكايلة .

الدكتور احمد العبادي : لا يا سيدي انا ما اسمح لأحد يقاطعني، النظام لا يسمح لأحد يقاطعني رجاء . هذه مؤامرة حيكت معالي الرئيس خارج القبة، لا اسمح لأحد يقاطعني . انا بدني اتكلم ومعالي وثائق على كل المصائب

الي تحكوا عنها .

الدكتور عبدالله العكايلة : هذه الوثائق المفتعلة سمعتها مئة مرة .

الدكتور احمد العبادي : الان اسلمها للأمانة، معالي الرئيس هذه مؤامرة عاكة وانت تعلم انها مؤامرة . رجاء خليني أكمل كلامي . هذا اسمه تهويز وتهجير والفاجر ما يصبر يأكل مال التاجر . رجاء سيدي الرئيس لا تسمح لأحد يقاطعني إطلاقاً، ارجو ان تحافظ على الذوق العام . يا اخي شو هالمجلس الي ما يسمح للنائب يحكي الحق؟ يا اخي كيف ما احكي لازم احكي . لأنه جاء الحب على الطاحونة صارت الناس تزعل، معلوم، لأنه دعابة انتخابية، لازم احكي، كيف يعني يسب على الاردن وعلى الشعب الاردني ويقول عنا ملعونين والدين مسموح له يحكي، ليش انا ما احكي ادافع عن بلدي؟ بدني احكي .

معالي رئيس المجلس : استاذ عيسى الرموني أوجه لك الكلمة الاخيرة، هذه للمرة الاخيرة التحدث لك تكلمت كثيراً بدون اذن هذا ليس عملك الان، انا لم امنع احد ولن امنع احد وارجو الالتزام بالنظام يا أخ عيسى . هذه للمرة الثالثة تتحدث بدون اذن .

استاذ احمد اذا سمحت انا اعطيتك الكلام وأطلب منك ان تقف حتى نوضح الامر .

الدكتور احمد العبادي : معالي الرئيس اسمح لي ان اقول ان هذه مؤامرة حيكت وانت تعلمها ومتورط فيها .

معالي رئيس المجلس : هذه مؤامرات في

ذهنك .

الدكتور احمد العبادي : معالي الرئيس سيكتب عنك التاريخ انك قراقوش او المهداوي، معالي الرئيس انا بدني احكي، انا بدني احكي .

معالي رئيس المجلس : لا اسمح لك بالخروج على النظام ولا بمنعك احد من الحديث .

الدكتور احمد العبادي : معالي الرئيس انا بدني احكي، كيق تقاطعوني يا اخي انا بدني احكي . شو هالديمقراطية تبعكم؟ كيف لو تحكموا البلد بتلعنوا انا على ابونا . لو تحكموا البلد تلعنوا انا على ابونا، ما نقدر نحكي . تحت القبة ما نحكي روح على سقف السيل ولا نروح على وين؟

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت ما احد منعك .

الدكتور احمد العبادي : بدني اتكلم معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : تتحدث بعد ان تستمع حديثي .

الدكتور احمد العبادي : وقد تعلمت في حياتي . . .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت تتكلم عندما اسمح لك ان تتكلم، لا اسمح لك، توجه الخطاب هنا . استاذ بسم لا اسمح لك، هذه مخالفة ثالثة وارجو عدم الحديث إلا بأذن، لا اسمح لأحد أن يتحدث الا بأذن،

هكذا من الأهل

استاذ احمد اذا سمحت اسمع ما يقال لك، انت تحمل في ذهنك شيء غير موجود ولا يجوز لك أن تخرج عن موضوع البحث. اسمعني، لا ارى منك اي استماع لما أقول.

رجسوتكم جميعاً أن تكون في حدود الموضوع، والخروج عن النظام عندما نتحدث وترفض قرار للمجلس. نحن في موضوع محدد، المهام التي صدرت، تشكيل اللجنة، النصوص التي اشار اليها الاستاذ عبدالمجيد الشريدة من الدستور، ما قاله الاخوان والاجراءات، قضايا تعالج دون توجيه اتهامات، ونرجو على الأقل ان نتقيد بأبسط الاصول في الاستماع والحديث، لك ما تقول، لم يملك احد ولن املك ان تقول ما تشاء، لكن في الحدود التي يسمح بها النظام. اما ان تبدأ بهذا الاسلوب فهو اسلوب غير مقبول، توجه الاتهامات بمؤامرات وكلام غير مقبول تحت اي عنوان، لك ما تقول لكن بحدود ما يسمح به النظام.

وأرجو من الجميع عدم الحديث وسأطبق النظام الداخلي على اي متحدث بدون اذن. اخواني وصلنا الى مرحلة إن نسمع ونسمع، انتم في مجلس وتكررها في كل لحظة نحن مدرسة. اذا لم يكن هناك توصيل ومرسل ومستقبل فالتشويش يقوم ولا يحدث شيء. المرسل كلامه مبين والمستمع استماعه يعطي الاحترام للجميع، ولن أمنع احد ارفع يده ويحدث ما يشاء، اما هذا الاسلوب نرجو ان لا نعود اليه مرة ثانية بالحديث دون اذن. تفضل استياد احمد.

الدكتور احمد العبادي: معالي الرئيس،

ما ورد في تقرير اللجنة الموقرة فيما يخصني فاقبض ما يلي: صفحة «٤» «قام رئيس اللجنة بتوجيه رسالة الى سعادة النائب احمد عويدي العبادي يطلب منه فيها ان يضع بين يدي اللجنة البنات التي تسند اتهاماته التي وجهها في جلسة مجلس النواب، انتهى الاقتباس.

وفي صفحة «٥» يقول «وأما سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي فلم يقم بتقديم الاوراق التي طلبت منه رسمياً مع تذكير رئيس اللجنة اياه شفويّاً اكثر من مرة»، انتهى الاقتباس.

وهنا ارى لزاماً عليّ تذكير الزميل والزملاء الافاضل بنص المادة ٥٦ من الدستور التي تنص على انه حق الاتهام للوزراء ينحصر في المجلس وباكثرية ثلثي اعضائه، وهو ليس حقاً لأي نائب بمفرده كائناً من كان، كما انني لم اتهم احداً، ولا املك حق اتهام احد، وانما ذكرت نصوصاً في اوراق تحقيقية متعلقة بقضايا تحتاج الى التثبت من صحتها او عدمه للتنسب الى المجلس بالاتهام او عدمه، وقد سلمت تلك الاوراق في حينه الى الامانة العامة، والفترضت وصولها الى اللجنة الكريمة.

وعلى اية حال، فانا لم اتلقَ بعد اية وثيقة خطية لطلبها، وكان المفروض ان يتم تبليغي بذلك مقابل التوقيع، وهو امر لم يحدث، ومع هذا فهذه نسخة اسلمتها للامانة العامة لاجراء الرئاسة الجلية. اما تسليمها الى اللجنة فاني احجم عنه حتى يتضح لي فيما اذا سمح لي الدستور اولها بمثل هذه العملية لحرصي على عدم مخالفة الدستور.

معالي الرئيس:

ورد في التقرير ايضا، صفحة ٧ ما يلي «اما فيما يخص مهام اللجنة في تحريك قضايا الفساد فإنها لا تستطيع بكامل نصابها ان تتحرك لجمع المعلومات الاولى وضبط الأقوال البدئية التي قد تشير الى وجود مخالفات للقانون، لذا فإن تحريك قضايا الفساد يبقى عنواناً من غير مضمون ما لم يُفوض المجلس رئيس اللجنة (او من تنبيه اللجنة من اعضائها خطياً في موضوع محدد) التحرك في جمع المعلومات اللازمة وضبط الأقوال البدئية بصلاحيات المدعي العام حتى اذا تبين وجود معلومات كافية تقتضي فتح التحقيق فإن اللجنة تنظر فيها بالطريقة التي تنظر فيها في القضايا المحالة اليها من المجلس». ومن قراءة النص بأكمله يبدو لي وكأنه مترجم عن غير العربية بهذا الاسلوب، كما واني ارى طلباً كهذا يعطي صلاحية كهذه لأي من اعضاء المجلس الكريم كائناً من كانت صفته هو امر في منتهى الخطورة ويتحول ليس الى ملاحقة للفساسدين الحقيقيين فحسب. بل يتعداه ايضاً الى فرائس الكيد والنكاية من الابرياء، فكيف سيتصرف اي شخص يفوضه المجلس هذه الصلاحية ازاء اية معلومة قد تصله من اي مواطن يدعي فيها وجود فساد في امر ما، ضد شخص ما، في اي جهاز رسني او غيره؟ وكيف سيتصرف اذا كانت هناك العشرات، بل المئات، بل الالاف المؤلفة من هذه الشكاوى، وقد ثبت بعد التحقيق فيها، والتشهير بأصحابها، وضياح وقت المجلس واللجنة انها لم تكن إلا كيد الكائدين، وحقد الحاقدين على هذا او ذاك، فهل تبغ بعدها، كلمة ناسف، او نعياء، او

اجرك على الله؟

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن مجرد محاولة معالجة الأمور من منطلق تحريك القضايا من اللجنة او رئيسها، سيحتاج، بكل تأكيد، الى جهاز كبير فيه موظفون وباحثون ومحققون وطابعون، بل ويحتاج الى جهاز ضخم يفوق ما لدى مجلس الأمة من اعضاء وموظفين وموازنة ولهذا الجهاز صلاحيات لم يسبق لها مثيل، وقد يتطور ليصبح استمراراً لمحاكم التفتيش، او استكمالاً لوجه العملة الاخر لفرق التفتيش على اسلحة الدمار الشامل في العراق. اظن ايها

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت اسمع مني يا أخ احمد، لا نريد حقد الحاقدين ولا نسمع بكلام عام يسيء الى عمل لجنة كلفها المجلس. نتحدث بما تشاء، قل ما تشاء لكن العبارات الجارحة هي التي رجوت اخواني جميعاً ان يتجنبوها. وهذا اتهام بحد ذاته يسأل عنه النظام والقانون، لا يجوز القاء الكلام على عواهنه ارجوك ان تتقيد بما يسمح به النظام، واذا اردت ان تعود الى النظام الداخلي فالنظام الداخلي اماننا. وارجوك ايضاً ان تقف عند هذا الحد وتحدث بما تشاء دون تجريح.

الدكتور احمد العبادي: يا سيدي اذا سمحت مداخلتة صغيرة هو دائماً السبأ غزوة على سوا العبايد، أمرنا الى الله حتى في البرلمان، شو بدنا نساوي.

ارى ايها الزملاء الافاضل أن يقتصر عمل اللجنة على القضايا التي يجليها اليها المجلس الموقر، وإن لا تعطى صلاحيات تتعدى

هكذا من الأشهر

وتتجاوز صلاحيات المجلس والدولة كاملة. وان اعطيت فانها تصبح دولة فوق الدولة لا مجرد مركز قوة داخل المجلس أو داخل الدولة.

وفي هذا السياق، اذكر الزملاء الافاضل ان مجلسنا الكريم كان قرر في جلسته السرية التي عقدها يوم ١٩٩٢/٣/٢٠ ان هناك عشرين قضية تستدعي حسب تعبير اللجنة المالية في حينه وهنا اقتبس: «تستدعي التحقيق الاول الفوري والتحفظ على اوراقها وملفاتنا من قبل مستشارين قانونيين تعينهم الحكومة ولجنة التحقيقات البرلمانية وان تشرف هذه الاخيرة على سير التحقيقات في مراحلها المختلفة انتهى الاقتباس».

وافترض ان قائمة هذه القضايا موجودة امام اللجنة الكريمة لتابعها واستكمال التحقيق فيها، وتزويد المجلس بمطالعها وتنسيبها بناء على قراره السابق المشار اليه بالتاريخ اعلاه.

على ضوء هذه الحثيات والقضايا كلها اتساءل هنا: هل هناك سبب لأن يقرر مجلسنا الكريم اعطاء صلاحية لا حدود لها لعضو من اعضائه لتحريك قضايا جديدة، وامامه وامام اللجنة الموقرة هذه القائمة الطويلة الضخمة من القضايا التي تحتاج الى اشهر وربما سنوات من العمل المتواصل؟؟ والسؤال الآخر، لماذا لم يتضمن التقرير الذي بين ايدينا أية اشارة لهذه القضايا ومصيرها، وفيما اذا تم التحفظ على الوثائق حسب القرار، وفيما اذا كانت الحكومة في حينه والحكومات المتعاقبة قد نفذت قرار المجلس الكريم، وفيما اذا بدأ التحقيق الفوري الذي اشرنا اليه في اقتباسنا اعلاه، وفيما اذا تم

تعين مستشارين قانونيين من الحكومة ولجنة التحقيقات، وفيما اذا قامت اللجنة او اشرفت على التحقيق حسب حيثيات قرار المجلس الكريم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء الافاضل. واذا قرر المجلس، لا سمح الله الموافقة على طلب رئيس اللجنة تفويضه صلاحيات لا حدود لها، فسوف ازود الامانة العامة بقضايا تشغل اللجنة وقتاً طويلاً، من حيث تدري أو لا تدري، وفي هذا السياق، لا اظن المجلس الموقر واللجنة المحترمة الا ويعتبران قضايا المخدرات ضمن قائمة قضايا الفساد، وهنا ارى لزاماً عليّ تزويد الامانة العامة بتقرير حول ممارسة مسؤول سابق حول ما نسب اليه التقرير فيما يتعلق بالمخدرات اثناء وجوده على رأس عمله.

وهذا ملف اخر للفساد في شركة النقل البري العراقي الاردني حدثت في عهد الديمقراطية ومجلسنا الكريم.

واذا رأى المجلس الكريم، لا سمح الله، الموافقة على طلب رئيس اللجنة بتفويضه الصلاحيات المطلوبة فلدي أيضاً ملف فيه العديد من القضايا المثارة والمتعلقة بأحد رؤساء الوزارات السابقين. والتي قد يرى المفتش العام الجديد للمجلس انها تستوجب التحقيق. وأنا اسلمه بعد اربعة ايام حتى اصور فيه الوثائق المختصة برئيس الوزراء المختص. اسلمه ان شاء الله يوم الخميس.

أما وثائق بنك البتراء، ومؤسسة

علاقة هذا الموضوع بموضوع البحث؟

الدكتور احمد العبادي: طيب يا سيدي خلص قفنا عنها، لا تخاف.

معالي رئيس المجلس: لا علشان نتفاهم لماذا البوسنة والمهرسك والصومال وأفغانستان؟

الدكتور احمد العبادي: يا سيدي والله اعصابي في ثلاثة القطب الشمالي، انا ترى مش زعلان لأن عارف المؤامرة اللي صارت بره.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت كلمة مؤامرة لا تجوز منك.

الدكتور احمد العبادي: طيب يا سيدي اسحبها.

معالي رئيس المجلس: ويطلب البك الباعها وتحاسب على ما تقول.

الدكتور احمد العبادي: اذا سحبتها ما فيش اثبات.

معالي رئيس المجلس: الكلام اليوم عليه جارك مش ببلاش وخاصة في مواقف رسمية.

الدكتور احمد العبادي: اخر فقرة يا سيدي.

معالي رئيس المجلس: لا، احكي. عشر صفحات ولكن بحدود.

الدكتور احمد العبادي: لا، والله ما أنا حاكي يكفي هيك، المهم بالنوعية وليس بالكمية.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

للمواصلات السلكية واللاسلكية، واتحاد الجمعيات الخيرية، وبنك الاردن والخليج، وبيع اسهم الدستور، ومشروع بتر، وشركة النقل البري العراقي - الاردني، وشركة الانتاج التلفزيوني الاردني، وبيع الاسهم من قبل وزير المالية. فقد سبق وان زودت الامانة العامة للمجلس كل في حينه مع الاشرطة الصوتية، واذا فقدت او اختفت فاننا جاهز ايضاً لتزويدها ثانية بصورة عن النسخ المفقودة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء. وبعد اخشى ايها الزملاء الافاضل واننا اقدر حرصنا جميعاً على المصلحة العامة أن يساء فهم النوايا بالنسبة للتوقيت، قد يعتبره البعض انه ستار دخاني لاختفاء تكتيف الاتصالات والعلاقات الاسرائيلية والامريكية والاسرائيلية العربية حول منح تسهيلات القروض لاقامة المستوطنات، وحول مساعدة راين في تنفيذ برنامج لاقامة الحكم الذاتي واقامة المستوطنات المسماة بالامنية. وبالتالي تدمير الشعب الفلسطيني وانهاء القضية الفلسطينية على الطريقة اليهودية وسحق الانتفاضة المباركة على غير طريقة الدبب الشرعي.

اخشى ايها الزملاء ان يقال غداً ان ما يجري انما جاء لاشغال الرأي العام الاردني الذي هو اقوى رأي في العالم العربي، اقول اشغاله عن قضايا الاختصاص والذبح والابادة والتشريد لمسلمي البوسنة والمهرسك، وعن تشريد وتدمير أفغانستان والصومال، وعن قصور الانظمة العربية والاسلامية في حماية اعراض المسلمين.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد ما

هكذا من الأشهر

الدكتور احمد العبادي: معالي الرئيس الاخوة الزملاء.

يقول «مونتسكيو» ان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وليس من حق اي منا ان ينصب من نفسه قوَّاماً على الشعب والدولة بسلطاتها الثلاث.

وليس لأي منا الحق في اعتبار نفسه التزبه المطلق او الابعد عن الفساد الذي تنفق جميعاً على اجتثائه.

من هنا فأرى إعادة تشكيل اللجنة لتمثل جميع الاتجاهات في مجلسنا الكريم، ومن الضروري ان لا يكون أي من اعضائها متواطئ في اية قضية قيد النظر لتحقيق العدالة.

من هنا فأني ادفع انه لا يحق لسعادة الزميل الفاضل رئيس اللجنة ان يحقق في اية قضية وعليه مثل هذه الوقائع في مثل هذا الملف المختصر في قضية من القضايا مدار التحقيق، اسلمها للأمانة العامة ايضاً، وشكراً سيدي الرئيس.

* هذا وقد قام سعادة النائب الدكتور احمد العبادي بتسليم الوثائق إلى الامانة العامة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس شكراً.

ابتداءً وبعد هذا الجؤ المؤسف الذي ساد، دعي اقول العاصف، ارجو أولاً أن تتفق على بعض البدائيات اننا لسنا فريقين، لسنا فريق يريد محاربة الفساد وفريق مع الفساد،

سواء اكان هذا الفريق او ذاك هو المجلس او الحكومة، وسواء كان الفريقين في المجلس نفسه، ارجو ان يكون موضع اجماع وطني لنا اننا عازمون على محاربة الفساد، نواباً مجتمعين وحكومة ايضاً، واننا نبحث لا من اجل المناكفة بل نبحث عن اكتشاف الوسيلة الناجعة لمحاربته.

واني اعتقد ان هذه مهمة وطنية وارجو ان لا يسجل تاريخ هذا البلد علينا اننا قصرنا في حلها من هنا ارجو ان نخرج هذا الموضوع خارج اطار محادثاتنا واختلافاتنا الفكرية والسياسية او اياً كان شكل الاختلافات، ليس عيباً اطلاقاً ان نكتشف في مسيرتنا ان هناك بعض الخلل، بل العيب ان نسكت عليه ولا نصححه. وعندما نكتشف فساد هذا لا يعني اطلاقاً لا إدانة لمؤسساتنا ولا الى تاريخنا، بل يكون ادانة لمؤسساتنا عندما لا نجد الوسيلة للتخلص منه.

منذ ان طرح هذا الموضوع كان يسود في المجلس رأيان، رأي يرى ان على الحكومة، بعد ان اجمعت اول حكومة بعد تشكيل هذا المجلس، ان على الحكومة ان تحقق هي بقضايا الفساد بعد ان كانت متفقة مع المجلس بوجود الفساد. ولكن هذا الرأي لم يتنصر واعتقله، عدم انتصار هذا الرأي في المجلس، هو السبب في إشكالات كثيرة منذ ذلك الوقت.

ذهب المجلس بعد ان اصرت الحكومة الاولى واكثرية المجلس على تشكيل لجنة نيابية للتحقيق في الفساد، رأى أن يشكل لجنة نيابية. واننا اعتقد ان هذا كان سبباً في ارباكات كثيرة

وتقصيرات كثيرة لاسباب لا نجهلها ابداً. وليس من المفيد إعادة التذكير بها في هذه اللحظة ولكن كان ما كان.

اذكر ان رئاسة اللجنة الاولى قد قدمت الى هذا المجلس ثلاثة فئات من القضايا، قضايا وصفها رئيس اللجنة في تقريره مثبت لهذا المجلس بأنه يتوفر مواد كافية للنظر فيها ومتابعة التحقيق فيها. وقضايا صنفها «ب» و«ج» الفئتين، انها بحاجة لاستكمال معلومات واستكمال جمع حقائق للتثبت من ابعاد هذه القضايا.

الذي حدث انه منذ مجيء هذه اللجنة تنها لانني اعتقد، لا اقصد ان اللجنة تاهت بالعكس اشكرها على تقريرها، لانني اعتقد ان معالجة الفساد تقتضي امرين. علاج ولأسبيه «كينيكي» علاج العيادة، عندما يقع مرض يحاول الطبيب ان يخلص مريضه منه، لهذه الغاية انشأت هذه اللجنة. لكننا اهلنا بنفس الوقت القاعدة الثانية وهي العلاج الوقائي، الامر الذي يتطلب، منذ البداية كان يتطلب منا واعتقد اننا لم نفى به حتى الان، كان يتطلب منا وهذا ليس مهمة اللجنة، مهمة المجلس كله، كان يتطلب منا إعادة النظر، وهو العلاج المؤسسي، إعادة النظر بالتشريعات والانظمة التي سمحت بأن ينشأ الفساد في ظلها لكي نعيد صياغة مؤسساتنا وقواعدنا القانونية بما لا يسمح بوقوع الفساد. واننا اعتقد طالما اننا لم نفعل ذلك نفى عرضة للوقوع في حالات الفساد الجديدة.

اما العلاج الاول وهو ما تحاول اللجنة الورقة ان تفى به، ملاحقة القضايا وأي قضايا،

فأن هذا يقتضي اتفاقاً بين المجلس الذي شكل هذه اللجنة بصلاحيات محددة ذكرها رئيس اللجنة بتقريره، واننا اؤكد مرة اخرى التأكيد على هذه الصلاحيات، اتفاقاً بين هذا المجلس ممثلاً بلجته وبين الحكومة بما يقتضي ضرورة التعاون الكامل. واننا اشكر رئيس اللجنة في الاشارة الى بعض الحالات التي يعتقد انها كانت عقبات في وجه اللجنة. دون هذا الاتفاق بين الحكومة والمجلس على اننا نسعى الى نفس الهدف بعزم وحزم وحرص اعتقد ان دور الواحد منا حكومة ومجلساً سيكون ايقاع الاخر في مطبات وهذا لن يوصلنا اطلاقاً الى علاج أو نجاح هذه المهمة.

ومع ذلك فأني اتوجه ببعض الاسئلة الى اللجنة راجياً من رئيسها الاجابة عليها بوضوح، وعليها كلها.

١ - ماذا فعلت اللجنة بعد ان اعيد تشكيلها وبعد ان اعطيت الصلاحيات الجديدة سواء تحريك قضايا أو متابعة القضايا التي كانت بين ايديها؟

٢ - ماذا فعلت بالتقرير الاول للجنة السابقة التي تصنف القضايا ثلاث فئات. هل عادت الى هذا التقرير؟ وهل حاولت استكمال ما كانت اللجنة الاولى تنوي القيام به؟

٣ - ماذا فعلت اللجنة بخصوص القضايا المحالة اليها؟

وبالرغم من انني اؤيد اللجنة في طلبها من المجلس إعادة التأكيد على صلاحياتها، وانني اؤيدها باثارة العراقيين وارى ان هذه العراقيين يجب ان لا توجد. بالرغم من ذلك ماذا فعلت

هكذا من الأشهر

وجود فساد.

من هنا ارجو من الزميل العبادي ان يرفع الى اللجنة الموقرة، المكلفة من قبل المجلس، القضايا التي بين يديه والتي اشار اليها لان هناك قرار من المجلس بتشكيل لجنة مهمتها متابعة الفساد، وان هذا واجب علينا جميعاً ان نضع بين يدي اللجنة كل ما لدينا من معلومات عن الفساد . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: اجيب باختصار، نقطة واحدة ذكرها الزميل احمد العبادي، يقول وليس لرئيس اللجنة ان ينظر في قضية له علاقة فيها. وهذا صحيح ولكن القضية المقصودة هي القضية التي كشفها رئيس اللجنة بدوره وهي التي جعل منها قضية والتي قدمها الى الحكومة السابقة ثم الى اللجنة المالية هنا، واللجنة المالية جاءت بتقريرها كما اذكر وذكرت شكراً لرئيس اللجنة على كشف هذه القضية. وهي الان تنظر امام القضاء لان فيها ناس غير وزراء، قضية ابو نصير، وشهادتنا فيها هي الشهادة الرئيسية. وعندما ننظر فيها هنا بكل تأكيد لن ننظر فيها رئيس اللجنة كرئيس وانما المقرر سيترأس الجلسة وسنكون مستعدين للدلاء بشهادتنا كما ادلينا بالشهادة لدى المحاكم.

ثانياً: السيد حسني الشياح سأل ماذا فعلت اللجنة بعد ان اعيد تشكيلها في القضايا التي صنفها اللجنة المالية؟ اللجنة المالية يا سيدي قراركم كان احالة جميع الملفات الى

بخصوص القضايا المحالة اليها؟ لماذا بدل ان تلاحق أو تحاول التقاط قضايا جديدة وأنا اعتقد ان هذا واجب، لكن لماذا لم ينصب جهدها على انجاز القضايا، بشكل اساسي، على انجاز القضايا التي بين ايديها.

انا لا اقصد من ذلك ان ليس من واجب اللجنة ملاحقة قضايا جديدة، لكنني اقصد التعرف على اسباب عدم دراسة القضايا بشكل اولي، القضايا التي بين ايديها. سعادة رئيس اللجنة هل كان هناك معوقات؟ هل هو الوقت؟ مهما كان السبب انا اعتقد لا بد من تحديد هذه الاسباب ليتخذ المجلس قراراً واضحاً، لماذا نقول اثبتت هذه القضية هنا واثبتت هذه القضية هناك؟ لماذا لم ينصب عمل اللجنة وجهدها على القضايا الموجودة بين ايديها وهي قضايا كثيرة.

إذا كان هناك معوقات منعتها من ذلك، كضييق الوقت أو قلة الجهاز البشري، قلة عدد اعضائها، أو مهما كان السبب ارجو الاجابة من رئيس اللجنة، ارجو ان يضع هذا السبب بين ايدينا لمحاولة علاجه هذه ناحية.

ناحية أخرى من المتفق عليه، وهذه فتوى كان قد اجمع عليها في الجلسات الاولى التي اثبت فيها موضوع الفساد عند مجيء هذا المجلس، انه بمقدور اي مواطن ان يشير قضية فساد، اي مواطن دون ان يكون مجلس نواب او يكون حكومة، بمقدور اي مواطن ان يشير او يطرح قضية فساد امام النائب العام. انا اعتقد انه من واجب اي نائب، واجب مقدس، ان يشير ويقدم الى هذه اللجنة اي معلومات تؤثر على

عندما تكونون متعدين لا نستطيع ان نحضر السبعة معاً في لجنة اكثر من مرة لانهم مشغولين.

من هنا كان طلبنا ان يكون لأحد افراد اللجنة او لجنة من اللجنة تكلفها متابعة مصادر اولية للمعلومات للوصول الى قرار هل هذه قضية ام انها ليست قضية؟ فان كانت قضية نظرت فيها اللجنة بكامل هيئتها. ولا يوجد مع احترامي الكامل لمن قال ان هنالك دكتاتورية وتفرد و... الخ. لا يوجد من هذا لا من قريب ولا من بعيد لانه في النهاية لن يأخذ اي منا قرار سوى ثمانين نائباً، المجلس بأكمله، ويفترض في المجلس ان يكون حاضراً بأكمله وان لا يتغيب لانه هو كله سلطة المدعي العام.

فلذلك مهما حقق أو بدأ بالتحقيق فانه لا يستطيع ان يتخذ اي اجراء مؤذي لأي انسان الا اذا مجلسكم وافق على تقريرنا في ذلك، عندئذ تصبح قضية منظورة امام القضاء . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس . . الاخوة الزملاء

عندما فوض المجلس لجنة التحقيقات النيابية بممارسة مهامها في متابعة الفساد سواء أكان المجلس منعقداً ام غير منعقد، فانه كان يهدف الى اعطاء قضية الفساد عناية بالغة. لذلك فعل كل الاجهزة والسلطات ان تتعامل مع هذه اللجنة على أساس انها صاحبة ولاية تفويضية مطلقة بموضوع بحثها من قبل المجلس بقرار.

النائب العام ولم يكن هناك أصلاً لجنة تحقيقات نيابية، انتهى، حتى اللجنة المالية توقفت عن النظر في قضايا الفساد، ولم يكن هناك لجنة تحقيقات نيابية هذا كلام نجيبك عليه بدقة، حتى اعاد النائب العام اربع قضايا من هذه القضايا لنا وعندها تشكلت اللجنة، عندئذ تشكلت اللجنة. وكان تاريخ التسجيل ١٩٩٠/٧/٢١ بينما التي تفضلت فيه جرى في ١٩٩٠/٣/٢٠، بعد اربعة اشهر اعاد لنا النائب العام اربعة قضايا وقمنا بتشكيل هذه اللجنة.

السؤال الاخر ماذا فعلت بخصوص القضايا المحالة اليها؟ بدأت اللجنة تنظر في القضايا التي امامها بالترتيب وقضية الجفر - الازرق القضية الاولى حسب الترتيب. وعندما أوشكت على اصدار القرار ظهرت معلومات جديدة، هذا في ٩١/٧/٢٠، ظهرت معلومات جديدة ابرزها بعض الزملاء في المداورات اقتضت توسيع التحقيق في ادراج وزيرين آخرين منها رئيس وزراء. فبدأت اللجنة مرة اخرى بالاستماع الى الشهود وبلاستماع الى المشتكى عليهم حتى قدمت قضية الجفر - الازرق. الان منتظر في القضايا الاخرى ولعل من المعوقات ان بعض اعضاء اللجنة مشغولون في لجان مهمة مثل اللجنة القانونية، ومن اجل ذلك كان طلبنا سيدي. اللجنة بكاملها من غير المعقول ان نجتمعها عندما يكون المجلس منعقداً اكثر من مرة في الاسبوع، عندما تكونون في اجازة نحن نعدكم ان نجتمع مرتين او ثلاثة في الاسبوع لانه ليس هنالك اعمال اخرى. اما

هكذا من الله جل

من هنا أرى أن احترام مجلس النواب لقراره وتحسكه المبداي بعدم المساس بصلاحياته الرقابية المحاسبية يستدعي هذا كله محاسبة كل الذين وجهت اليهم لجنة التحقيقات استجوابات أو طلبت منهم امرا فلم ينفذوه سواء أكان رئيس حكومة ام وزيرا ام نائبا ام نائبا عاما ام غيره . وعلى اللجنة متابعة قراراتها مع هؤلاء المسؤولين فإن لم يجيبوا خلال مدة لا تتجاوز الشهر اعتبرت الماطلة او عدم الاستجابة تهمة كافية لمساءلتهم قانونياً او يجيبوا اجابة مبررة مقنعة .

وأما فيما يتعلق بالمعوقات فأرى ان التخلص منها يتطلب الاخذ بالاقترحات التالية :-

١ - اعطاء المجلس مزيداً من الاهتمام للجنة التحقيقات النيابية ومعاملتها كلجنة دائمة، ووضع وصف وظيفي لها وتحديد مهامها والتوسع فيها وتدوين كل ذلك في صلب النظام الداخلي لمجلس النواب .

٢ - تعديل المادة «٥٦» من الدستور التي تنص على ان قرار اتهام الوزير يصدر بموافقة اكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب . وارى ان ندرج في التعديل وان نبدأ في الاكتفاء بمشورة وان ننتهي بأثنين فقط . وما عرف تشريعنا الاسلامي بل ولا الكثير من القوانين الوضعية مثل هذا التمايز المذهل ، ولا احد اكرم وأشرف من رسول الله عليه الصلاة والسلام وقد كان يقض الناس من نفسه ابتداءً . فقد قال يخاطب المسلمين

«من جلست له ظهراً فهذا ظهري فليستد منه ومن اخذت له مالاً فهذا مالي فليستد منه» .

٣ - اعادة النظر في قانون محاكمة الوزراء وتقديم الحكومة مشروع قانون معدل لذلك القانون وبخاصة وان المادة «٥٨» من الدستور نصت على انه «تعين بقانون خاص الجرائم التي ترتب عليها مسؤولية الوزراء في الاحوال التي لا يتناولها قانون العقوبات» وهذا معناه توسيع دائرة الاتهام ودائرة العقوبة .

٤ - ان تفعل الحكومة دور الاجهزة الامنية في هذا المجال وان تجعل مهمتها الاساس الكشف عن قضايا الفساد وتعربة الفاسدين . ومنهم مكافآت سخية ونسب مئوية مغرية لدفعهم للتعامل معها في حالة استنفار أقصى .

٥ - ان يتولى مجلس النواب حماية المواطنين والمسؤولين الذين لديهم معلومات تتعلق بالفساد والمفسدين ، وأن تقدم الحكومة بمشروع قانون بهذه الحماية ، وان يتضمن كذلك مكافآت سخية وان تدون اسمائهم في لائحة شرف الانتهاء للأمة والوطن .

بالموافقة على هذه الاقتراحات اظن اننا نتخلص من كل المعوقات ونصبح بلداً حضارياً متطوراً تنتفي فيه امثال هذه الفضائح في الفساد المالي والاداري - وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ الغباشية .

السيد ابراهيم الغباشية :

بسم الله الرحمن الرحيم .
معالي الرئيس ، الزملاء الكرام ، السلام عليكم وبعد .

لقد اطلعت على تقرير لجنة التحقيقات النيابية ، المقدم لمجلسكم الكريم وبعد دراسة وافية لما تضمنه هذا التقرير ، فلنني ومن جهة نظري أرى أن هذا التقرير ، لم يكن وافياً وشاملاً ، بحيث يستطيع اعضاء المجلس ، بأن يشكّلوا قناعة كاملة ، حول ما كان مجلسكم الكريم يأمل من هذه اللجنة أن تنجزه في القضايا المدرجة على جدول اعمالها . كما وانني أحذر مجلسكم الكريم ايضاً بأنه لم يبق من مدة هذا المجلس إلا أياماً معدودة ، فيجب علينا جميعاً استغلال هذه الأيام ، ومطالبة لجنة التحقيقات النيابية ، الاسراع بالبت في القضايا المتوفرة لديها والمعادة من القضاء ، علماً بأن معظمها لا يوجد به أطراف كثيرة مثل القضية السابقة ، مما يسهل سرعة الانجاز وتحضير قرارها في هذه القضايا ، وعرضها على المجلس في بداية دورته العادية الاخيرة القادمة ، لكي يستطيع المجلس البت بها ، قبل فوات الأوان .

واني أرى في ذلك مطلب شعبي على جميع المستويات ، والتي من خلالها سيتم تقييم اداء مجلسنا هذا على ضوء النتائج في هذه القضايا المنتظرة .

معالي الرئيس .
اما بخصوص المعوقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة ، فإن لي الملاحظات التالية :
كان على اللجنة أن تعلم المجلس أولاً بأول عن هذه المعوقات التي كانت تعترض سير

عملها ، وأن تناقش من كافة اعضاء المجلس وان يصدر قرار من المجلس بالزام الجهة المسببة في عرقلة سير اللجنة في مهامها خاصة وان المسببين في معظم هذه المعوقات وللأسف الشديد هم اعضاء في مجلس النواب وهم ايضاً ممن كانوا يطالبون بمحاربة الفساد والمفسدين في هذا البلد .

كما وأن بعض النواب الزملاء وخاصة الذين تقلبوا في مناصب وزارية كانت بياناتهم الانتخابية تتضمن الشعارات البراقة والواعدة في محاربة الفساد ورموزها وأنهم وعدوا ناخبهم في حال وصولهم الى مجلس النواب ، بفتح الملفات المتضمنة قضايا فساد عديدة ، وهنا لا يفوتني التركيز بأنهم أقبلوا من مناصبهم لتجاوزاتهم الحاططة في التعدي على حقوق الآخرين في التعيينات وغيرها لصالح مناطقهم الانتخابية قاصدين كسب الاصوات من اجل الوصول الى تحت هذه القبة .

لذا فاني مع مطالبة اللجنة بتزويد مجلسكم الكريم بقوائم التعيينات للسنوات السابقة المشار اليها لكي يتبين لنا مثل هذه التجاوزات التي اضاعحت حقوق فئة من ابناء محافظات المملكة وأستغلت لصالح محافظنة واحدة خدمت مرشح تلك المحافظة . وفعلاً اوصلته الى المجلس ولكن لم يُقدم اي ملف يحتوي اي قضية فساد كما وعد .

كما وانني أطلب لمجلسكم الكريم بمحاسبة ومساءلة الحكومة المائلة اماناً وخاصة الوزراء الذين قاموا بإتفاق المال العام بغير موقعه وذلك تلبية لطلبات بعض النواب الذين تربطهم

هكذا من الأهل

معهم الصداقات الشخصية او الالتقاء معهم في التنظيمات السياسية وغيرها من اجل الدعاية الانتخابية على حساب بعض الزملاء الآخرين.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابراهيم اذا سمحت هذا الكلام لا يقال بهذه الصيغة تقدم ما عندك من دليل الى اللجنة وليس القاء اتهام بشكل عام.

السيد ابراهيم الغباشية: معالي الرئيس سبق واني قدمت مثل هذا الطلب، انا تضمنت هذا الحديث علشان تقاطعي في هذا الموضوع وأن هذا المطلب مقدم الى مجلسكم الكريم.

معالي رئيس المجلس: اذا قدم فيتابع مع اللجنة.

السيد ابراهيم الغباشية: وسأقدمه الى اللجنة ان شاء الله، واني على يقين بأن الزملاء لديهم العديد من هذه التجاوزات المالية والادارية على معظم اعضاء هذه الحكومة تاركين القسم الذي اذوه امام جلاله الملك المعظم والشعب الاردني بأن يقوموا باداء المهام الموكولة اليهم بكل امانة واخلاص عرض الحائط.

لذا فإنني أطالب مجلسكم الكريم وبناء على ما تضمنه تقرير اللجنة مسائلة هؤلاء وتحميلهم المسؤولية الكاملة عن تسترهم وعدم تعاونهم مع اللجنة وارسال الوثائق المطلوبة في القضايا التي تمثل الفساد الواضح في بعض مؤسساتنا. كما واني أطلب المجلس بطرح الثقة بكل وزير طلب منه تزويد اللجنة بوثائق تساهم بكشف الفساد في اي مؤسسة ولم يتعاون معها وبكل وزير اتفق المال العام بغير مكانه الصحيح

او ارتكب مخالفة ادارية في وزارته لكي يكونوا عبرة لغيرهم في هذا البلد.

إن ما سبق وذكرت كان يجب أن يتضمنه تقرير اللجنة لكي تكون منصفة في طرحها لمجلسكم الكريم، وكان لزاماً على المجلس ايضاً تأييدها في هذا لكي تفعل دورها وبالتالي تؤدي واجبها الملحق على عاتقها بكل يسر واحترام.

كما انني أثني على كل ما ذهبت اليه اللجنة في البند الخامس في الصفحة السابعة. من تقريرها حول اصدار نظام داخلي لمجلس الوزراء وعمل محاضر للجلسات واللقاءات الرسمية للحكومة وذلك لضبط ادائها بشكل سليم وصحيح وان يتحمل كل وزير مسؤولية من خلال وقائع هذه المحاضر في مجلس الوزراء الذي يشارك به.

معالي الرئيس.

ملاحظتي الاخيرة ضمن هذا الموضوع:- وحتى لا يتهمنا الشعب وهو الحكم بأننا نكيل بمكيالين، ما بال البعض منا يغضب ويحاسب ويقاضي ردود الفعل الشعبية وخاصة في هذه المرحلة والتي نتغنى بها جميعاً ألا وهي الديمقراطية، فهل الديمقراطية هي حق مشروع للنواب فقط وحرام على ابناء الشعب والذين هم احق منا بممارسة حقهم الديمقراطي بالتعبير عن رأيهم، وعليه يجب أن نكون نحن النواب اوسع صدرًا من غيرنا، فكنت اتفق أن يقاضى ويحاسب بعض النواب على بعض افعالهم وأقوالهم حين يتهمون المجلس تارة والحكومة تارة اخرى بالفاظ وكلمات غير لائقة لمجلسنا

الكريم وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالعزيز جبر زود الامانة العامة بكلمته وتسجل وكأنها أقيمت.

السيد عبدالعزيز جبر:

بداية تشكيل اللجنة: مقدمة

لقد كلف مجلسنا هذا في الدورة الاولى له اللجنة المالية بدراسة قضايا الفساد وقامت اللجنة المالية بتقديم تقريرها الى المجلس في نهاية تلك الدورة، بتاريخ ٢٠/٣/٩٠ عقد مجلس النواب جلسة سرية احال فيها القضايا التي رأت اللجنة المالية انها قضايا فساد الى النائب العام وهذه القضايا هي:-

١ - قضية بيع احتياطات الذهب.

٢ - قضية طريق الازرق - الجفر.

٣ - بناء ومعدات سجن سواقة.

٤ - التسوية مع شركة مارتن كاوي.

٥ - مدينة ابو نصير السكنية.

٦ - مستوردات التموين من الارز واللحوم والشعير.

٧ - عطاء جوزيف ريسل في سلطة وادي الاردن.

٨ - مدينة الملاح في الجبيهة.

٩ - اجازة مواد مستوردة او مصنعة علياً وساقطة خبرياً.

اعيدت اربع قضايا من قبل النائب العام الى مجلس النواب حسب الاختصاص لأن في القضايا المذكورة وزراء وبناء عليه كان لزاماً على مجلسنا حتى يستكمل دوره في كشف قضايا الفساد كان عليه ان يشكل لجنة التحقيقات

البرلمانية وقد تم تشكيل تلك اللجنة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ رغم ان اللجنة الموقرة بدأت النظر في القضية الاولى وهي طريق الجفر الازرق وعقدت من اجل ذلك عدة جلسات واستدعت عدداً من الشهود الا ان بعض المعوقات التي وقعت في طريق اللجنة اعاقت اعمالها وتمثل في استقالة بعض اعضاءها الذين دخلوا الحكومة في ١٩٩١/٧/٢١.

٢ - والاختلاف في الرأي حول صلاحية استمرار اللجنة في اعمال خلال عطلة المجلس الا انه وفي تاريخ ١٩٩١/٧/٢١ اتخذ المجلس قراراً بأن تستمر اللجنة في مهامها وبصورة دائمة.

٣ - عدم تجاوب النواب الذين كشفوا عن فساد متمثل في بعض الوزراء اثناء كلماتهم في موضوع طرح الثقة حيث يشكور رئيس اللجنة من ان هؤلاء النواب لم يقدموا الملفات التي كانت بحوزتهم.

٤ - عدم تجاوب رئيس وزراء كان في ذلك الحين يشغل ذلك المنصب بموافقة رئيس اللجنة بالملف الذي وعد بتقديمه للجنة، مع أن رئيس اللجنة قد توخى اسلوب غاطية دولة الرئيس المذكور من خلال رئاسة المجلس وبالبلاطة التي طلبها دولته ومع ذلك فإن رئيس اللجنة لم يصله اي جواب على رسالته. وفي اعتقادي ان ذلك يعتبر استخفافاً باللجنة وبالتالي بالمجلس الذي يمثل الشعب.

٥ - عدم تجاوب وزير الدفاع مع اللجنة في قضية الزوارق الحربية وعدم الرد على كتاب رئيس اللجنة في شهر ١٩٩١/٩.

هكذا من الأشهر

- ٦ - عدم تجاوب وزير النقل مع كتاب رئيس اللجنة الذي طلب تقريراً حول الملكية الأردنية وما وصلت إليه من خسائر كبيرة تقدر بمئات الملايين ومع ذلك لم تستلم اللجنة أي جواب من معالي وزير النقل المذكور.
- ٧ - فيما يخص مهمات اللجنة في تحريك قضايا الفساد فإن اللجنة كما فهمت من تقريرها لا تستطيع بكامل أعضائها أن تتحرك لجمع المعلومات لذلك يبقى هذا الموضوع عتواناً من غير مضمون وبناء عليه فإن المجلس مطلوب منه أن يفوض الرئيس أو المقرر للقيام بتلك المهمة.
- ٨ - تشكو اللجنة وتعتبر من الأمور التي اعاققت أعمالها عدم تجاوب الحكومة مع طلبات اللجنة ورئيسها كما سلف ذكره أمر يحتاج إلى وقوف المجلس بحزم إزاء عدم تجاوب الحكومة في هذه القضايا المطلوبة، وذلك ما ينص عليه الدستور في مادة ٤٥.

الاقتراحات

- ١ - الموافقة على دعم لجنة التحقيقات البرلمانية في جميع القضايا سواء المحالة عليها من المجلس أو التي ترى أن فيها فساداً وترى عليها واجباً في تحريك تلك القضايا.
- ٢ - دعم اللجنة من قبل المجلس الكريم والزام الحكومة بفتح الملفات التي تطلبها اللجنة الموقرة سواء كان ذلك في التعيينات التي تمت في عهد كل وزارة وهل تم ذلك بواسطة ديوان الخدمة المدنية أم بعيداً عنه، أو أية قضايا أخرى.
- ٣ - دعم رأي اللجنة بالطلب من معالي وزير العدل إبلاغ أجهزة الضابطة العدلية والقضائية والتنفيذية بتنفيذ ما تطلبه لجنة التحقيقات النيابية فيما يخص تبليغ واحضار الشهود والمشتكى عليهم.
- ٤ - الموافقة على طلب اللجنة بأن تصدر الحكومة نظاماً داخلياً للمجلس الوزراء يبين كيفية وضع جدول الأعمال وصلاحيات الرئيس والأعضاء واخذ الرأي في المجلس وأنواع القرارات وجوب ضبط محاضر الجلسات الخ.
- ٥ - اشكر اللجنة الموقرة على ما قامت به من جهود خيرة وأطالاب المجلس الكريم بدعمها، وادعوها إلى مواصلة سيرها في مواضع الفساد.
- وهنا استمع النواب وانصتوا لأذان المغرب -
- معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الرميوي.
- السيد عيسى الرميوي: شكراً معالي الرئيس.

- والعدل.
- (٢) جاء في التقرير ص ٤ ما نصه: واستكملت اللجنة التحقيق وأصبحت في ١٠/٢ مستعدة للتداول من أجل إصدار قرارها.
- بعيدا عن العدالة أن تستوفي اللجنة التحقيق في قضية طريق الأزرق / الجفر في ١٩٩١/٧/٢١، ثم تعود وتقول أنها في ١٩٩١/١٠/٢ أصبحت مستعدة للتداول من أجل إصدار قرارها. فلماذا؟ والواقع أن اللجنة لا يحق لها اتخاذ قرار، لأن كلمة «قرار» من صلاحيات مجلس النواب. وفقاً لأحكام الدستور ونظام المجلس الداخلي. أما اللجنة فتقدم في العادة نتائج التحقيق مع التوصيات التي قد يأخذ بها مجلس النواب أو لا يأخذ. ومن هنا فإن عدم توفيق اللجنة بحالة الثلاثة إلى المدعي العام (بإستثناء أحدهم)، كانت متناسبة تماماً مع روح العمل الديمقراطي عموماً فإن مجلس النواب أعطى اللجنة فقط (صلاحية قضايا الفساد) ولم يمنحها صفة (القضاء الذي يصدر الأحكام) سنداً لأحكام الدستور.

معالي الرئيس /

- أصحاب السعادة النواب المحترمين
- (٣) اعتقد أن مطالب اللجنة كما وردت في البند (٣) صفحة (٧) لا تستند إلى أساس من الدستور والقانون فاللجنة هي لجنة لتقصي حقائق الأحداث ولا تملك سوى إجراء الاتصالات وجمع معلومات من المصادر المعنية، أما أن يكون لها صلاحيات المدعي العام، فهذا شيء لا
- يتناسب مع جوهر (تقسيم الصلاحيات). ويعتبر اعتداء على صلاحيات السلطة القضائية ومخالف لأحكام الدستور. وكان من الأجدي باللجنة الكريمة أن تتعاون مع المدعي العام والجهات الأخرى بدون أحكام مسبقة أو حساسيات أو أي شعور بالاعاقبة من هذا الطرف أو ذاك.
- لهذا، ولكل ما تقدم، ومع احترامي فأني لا أوافق على توصيات اللجنة الكريمة. لأنها اعتداء على الدستور وصلاحيات المجلس. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
- معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ رئيس اللجنة.
- السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدي أنا أتعجب من الزميل الكريم يقول أن صلاحياتنا التي نطلبها تتعارض مع جوهر الدستور، وجوهر الدستور كما فسره المجلس العالي للدستور أننا نحن الذين نحقق مع الوزراء لا غيرنا. فكيف نحقق مع وزراء دون أن نكون مدعين عامين؟ إلا أن يكون القصد حقيقة تغطية الفساد بحيث لا يذهب الوزير لا إلى مدعي عام ثم يأتي إلى هنا ولا يعطي هذا المجلس لجانه صلاحيات المدعي العام. معناه ما فيه تحقيق مع الوزير لا هنا ولا هناك.
- لذلك الصلاحيات التي نطلبها هي من لب الدستور وهي من لب تفسير الدستور الأخير الذي فسره المجلس العالي. يمكن أن نقول أننا يجب بعد تفسير الدستور بهذا الشكل أن نصدر كما قال الزميل الكوفي في انظمتنا الداخلية ما ينظم هذه العملية، ولكن كما يقول الاستاذة

هكذا من الأشهر

المحامون في غياب النص علينا بالاعراف. ونحن الآن نسير بالاعراف البرلمانية في هذا الشأن.

أما قد استوفت التحقيق، نعم اللجنة كانت صريحة أمامكم وقالت لكم ان اللجنة استوفت التحقيق في ٩١/٧/٣١. الا انها عادت بعد ذلك وأمام معلومات جديدة وتدارست معلومات جديدة فرأت ان هذه المعلومات تشمل اكثر من متهم، ووسعت التحقيق ودعت هؤلاء الى التحقيق معهم وقدمتهم في توصية الى مجلسكم. ودليل ان عمل اللجنة كان صحيحاً هو ان الذي وافق المجلس بنصائه على احواله حصل على ٥٥٤ صوت، لم يكن بعيداً ابداً عن الذي حصل على ٥١١ صوت، ولا بعيداً ابداً عن الذي حصل على ٤٨٨ صوت. مما يدل على ان عمل اللجنة كان متناسباً مع طبيعة العدالة.

ما تفضل به الزميل الكوفي وبعض الزملاء، اللجنة ايها الاخوة لم تقدم تقريرها لتدخل في مشادة مع الحكومة لماذا لبت او لم تلبي. هذا تقرير واقعي لما حدث، ونحن لأول مرة في الاردن يمارس هذا المجلس صلاحياته. نحن نكتفي بتأكيد مجلسكم على دعمنا، ووبرعد الحكومة ان تتجاوب معنا. نكتفي بذلك ونفضل ان نناقش بند الصلاحيات على ان نفتتح الان مجال لماذا لم يجئني ولماذا أجايني. الوقت قصير، الدورة العادية القادمة قصيرة، نريد ان ننشط بأسم هذا المجلس لانه اذا نجحت اللجنة فهي جزء من نجاحات المجلس.

نرجو ان تتكرموا بالنظر في هذه

التوصيات وان نصب البحث على التوصيات وتكون اللجنة لكم من الشاكرين... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نأخذ عشر دقائق للصلاة ونعود بعدها لاستئناف الجلسة، وترفع الجلسة لمدة عشر دقائق.

وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة ثم عادت بعدها للانعقاد.

استئناف الجلسة.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة. استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس! حضرات الزملاء

اسمحوا لي ان اتوجه بالشكر لرئيس لجنة التحقيق النيابية ومقررها واعضائها على هذا التقرير وعلى انجازها للقضية رقم ٩٠/٩٢٣ قضية طريق الأزرق/الجفر. ومن حق هذه اللجنة المنتخبة من اعضاء متميزين في هذا المجلس الكريم أن يولر لها المجلس الدعم والمؤازرة، وان تصب كلماتنا ومواقفنا ضمن التوجه العام لمواجهة الفساد.

وأود ان اضع بين يدي مجلسكم الكريم للملاحظات التالية:

١ - ان تضاعف اللجنة جهودها لتقدم الى هذا المجلس تقاريرها بشأن القضايا الثلاث التي احيلت اليها.

٢ - لم يبين التقرير مدى رضى اللجنة عن اعتذار دولة السيد زيد الرفاعي عن الثول

حيث:

أ - ضرورة ان تضع الحكومة حداً لغياب نظامها الداخلي فتسارع الى اعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء وتعهد الى ضبط المحاضر أسوة بمجلس النواب.

ب - أوافق على تفويض رئيس اللجنة او من تنييه اللجنة صلاحيات المدعي العام في القضايا التي تمارس فيها مهمة الادعاء العام. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيد الرئيس، ارجو ان اعلم المجلس الكريم ان جميع الوثائق الاولى لجميع القضايا كنت مصدرها الرئيسي وربما الوحيد وذلك التزاماً بواجبي المقدس الذي اقسمت على الوفاء به... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: اشكر الزميل حمزة منصور على هذه الاستفسارات التي ستوضح الاجابة عليها المعوقات، دعوني يا سيدي اعلم المجلس ان رئيس اللجنة له الان صلاحيات النائب العام، لقد اعطى المجلس رئيس لجنة التحقيقات النيابية صلاحية النائب العام. هذا معمول به، ولكن الامر غير المعمول به هو ما أورده في ٦٥،

امامها كمتهم ولم يبين فيها اذا قبلت اللجنة اعتذاره او لم تقبله واذا كانت لا تقبله فلماذا لم ترجع الى المجلس الكريم ليقول كلمته في هذه القضية.

٣ - لم يشر التقرير الى تاريخ توجيه كتاب الى معالي وزير النقل تطلب فيه تقريراً حول اوضاع الملكية الاردنية، ولم يشر الى موقفها حينها وصلتها نسخة عن الاستقالة دون الوثائق والتقرير. ومن هنا فاني اتوجه بسؤال الى معالي وزير النقل ليوضح اسباب عدم استجابته لطلب اللجنة.

٤ - اتساءل اين ملف دولة السيد طاهر المصري بما في ذلك قوائم الاشخاص الذين تم تعيينهم وطريقة تعيينهم خلال الفترة التي انقضت من عمر المجلس الحادي عشر. واعجب من بطء استجابة رؤساء حكومات ووزراء لمطالب نيابية توجه اليهم من خلال رئاسة هذا المجلس.

٥ - لقد مضى قرابة سنة على مطالبة دولة وزير الدفاع اطلاع اللجنة على ملفات قضية الزوارق الحربية ولم تصل هذه الملفات ولم تطلع عليها اللجنة وهذا يستدعي توجيه استيضاح لدولة وزير الدفاع للوقوف على الاسباب التي تحول دون اطلاع اللجنة على الملفات.

٦ - اتساءل هل طلبت اللجنة من معالي وزير العدل ابلاغ اجهزة الضابطة العدلية القضائية والتفدية لتسهيل مهمة اللجنة؟ وماذا كان موقف معاليه؟

٧ - وختاماً فاني اتفق مع ما ورد في التقرير من

هكذا من الأشهر

انه يجب على المجلس ان يبلغ وزير العدل ووزير العدل يبلغ الضابطة العدلية حتى تعلم ان هذا الانسان عندما يكتب عملاً لجنته ويطلب طلباً قضائياً ان على هذه الضابطة ان تتعاون معه تماماً كما تتعاون مع النائب العام.

انا اتفق على الزملاء ان يستمعوا لأن هذه نقاط اثاروها.

ثانياً: مع ان رئيس اللجنة له صلاحيات النائب العام الا انه ليست له اية صلاحية لاحالة اي فرد الى القضاء. انتم الذين تحيلون الى القضاء، صلاحيات النائب العام فقط لكي يستمع الى طلبه اني اريد ان اتكلم مع فلان يرجى الحضور، اننا نريد الملف الفلاني بسلطة النائب العام يعطى الملف الفلاني، وما يشاء الزملاء ان معنى ذلك، صلاحيات النائب العام، انه يستطيع ان يفرد باتخاذ قرار بأي شخص فهذا امر غير وارد مطلقاً. الجهة الوحيدة التي تتخذ القرار هي مجلس النواب واعطاه رئيس اللجنة الصلاحيات التي حصل عليها سابقاً، نحن عندنا هذه الصلاحيات. نريد منكم الطلب من الحكومة ان تعمل هذه الصلاحيات بابلغ الضابطة العدلية ان رئيس لجنة التحقيقات النيابية هو بصلاحيات نائب عام، اذا خاطبكم طالباً موضوعاً فتعاونوا معه ككاتب عام. ولكن في نفس الوقت لا يعني ان رئيس لجنة التحقيقات النيابية يهي اي قضية كما يشاء ويحيلها كما يشاء، انما يستعمل هذه الصلاحية باسمكم للحصول على المعلومات الكافية ولتقديم التقرير ثم يقدم التقرير الى المجلس، والمجلس حسب الدستور هو النائب

العام وهو سلطة الاتهام. ارجو ان يكون هذا واضحاً كلياً لأن الصلاحيات هذه ليست دكتاتورية ولا تعطي للرئيس اية ميزة اللهم الا ميزة ان يحترم من باب احترام المجلس الذي كلفه ان يحترم طلبه في طلب ملف او طلب انسان للكلام معه حتى يقدم تقريراً لكم. وحتى لا يحدث ما ذكره الاستاذ حمزة منصور. ما حدث مع دولة السيد زيد الرفاعي، حيث لم يكن منصوباً بالنص كيف التعامل مع الضابطة العدلية، يعني لو كتبنا الى الضابطة العدلية في جلب المذكور هل كانت ستعاون معنا ام لا تتعاون معنا؟ هل بلغت اننا نائب عام ام لم تبلغ اننا نائب عام؟

لذلك خروجاً من الحرج وبصراحة الزملاء ومنهم استاذنا ومعلمنا الاستاذ حسين مجلي، قال انه لا بأس، يمكن المسير في هذه القضية دون ان يحضر طالما ان المعلومات كافية.

فما حدث مع دولة السيد زيد الرفاعي هو احد الاسباب للتأكيد على توضيح التوصية هذه، واعيد واؤكد ان المجلس الكريم لا يعطي صلاحية جديدة لرئيس اللجنة. هذه الصلاحية موجودة بقرار من عندكم انما نريد اعمالها بأن تشبك ادارياً مع الضابطة العدلية بحيث تتجاوب الضابطة العدلية مع هذا.

الامر الآخر الذي نطلبه هو ان اللجنة تكلف بعض اعضائها للبدء في اخذ معلومات اولية، لأن اللجنة سبقتها لا تستطيع التحرك لتحصيل معلومات اولية. خصوصاً وانها مشغولة متعددة للنظر في القضايا الاخرى المحالة اليها. فهي تكلف زميلاً او زميلين من عندها

لم يستجب لهذا ان يُغير اسمها وان تسمى لجنة التحقيق في القضية الفلانية وان لا تعطى هذا الاسم الكبير الذي تحمله. . . شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين:

شكراً. . . معالي الرئيس. . .

بداية اقول نجحت السلطة التنفيذية في استثمار حماسنا نحن النواب لمحاربة الفساد المالي والاداري فتساقطت معنا واحالت علينا برضانا مهمة التحقيق بالفساد المالي والاداري مع «اعلان نوايا طيبة» لدعم المجلس ومساعدته للوصول الى هدفه.

اقول نعم اكلنا الطعم ووقعنا في الفخ واصبحت الحكومات تتفرج علينا ونحن نتخط بحثاً عن خيط او وثيقة او اعتراف او استجابة لطلب من مثل طلبات لجنة التحقيقات البرلمانية حول الزوارق الحربية او الملكية الاردنية او بنك البتراء وغيرها، طلبات كانت تجد أذاناً من طين واخرى من عجين.

قلت هذا بوضوح في حينه وحذرت من الوقوع في الفخ لكن الحماسة أخذتنا وقبلنا ان تكون الكرة في مرمانا. لأننا لم نطالب الحكومة حينئذ بتشكيل لجان تحقيق في القضايا المثارة وتسلم نتائج اعمالها للجنة التحقيقات النيابية. لأن الحكومة اتيا السادة تملك المعلومات وسلطة القرار ولديها اجهزة مهمتها جمع المعلومات عن كل شيء.

نحن لسنا سلطة تستطيع ان تصل الى

للذهاب الى المؤسسة الفلانية والحصول على اوراق معينة بلغ اللجنة ان فيها مؤشرات. فاذا حصلت عليها تكتب تقريراً مصغراً الى اللجنة الكبرى تقول ان هذه المعلومات في رأينا غير كافية للقضية فلا تنتظر اللجنة فيها. او أن يقال هنالك اشارات ومعلومات اولية على ضرورة التحقيق، عندئذ اللجنة بأكملها تحقق تماماً كما حققت في قضية الجفر - الازرق.

بالنسبة لاسئلة اخي حمزة عن الملفات السابقة، انا ارجو لأن هذه تحريتنا الاولى ولا نريد لماذا لم يتجاوب فلان او فلان؟ يكفي ان يذكر التقرير ان هذا حصل. ولا نريد ان ندخل في مشادات، نريد ان نحزم الطرفين، لا نعتقد ان الحكومة لها مصلحة في تغطية على فساد ولا نحن كذلك. انما نحن نمارس اليوم اول مرة منذ اربعين عاماً نحاول ان نمارس ممارسة جديدة اصطدمت بعقبات كثيرة منها اننا اضطررنا الى الذهاب للمجلس العالي لتفسير الدستور مرتين حتى نعرف كيف نسير.

فالمطلوب التأكيد على بعض هذه التوصيات حتى تستطيع اللجنة ان تلبى رغباتكم، ونؤكد لكم الف بالثة انه ليس لها صلاحية لاحالة اي شخص الى القضاء الا من خلال مجلسكم الموقر. فالصلاحيات فقط هي لتقويتها في جلب المعلومات وان لم تقووها في جلب المعلومات فنحن نعتقد ان وجودها بهذا الاسم وجود كبير جداً ويعطي ضخامة، والمواطنون يسألوننا وكثير من الزملاء سألونا ماذا فعلتم بهذه؟ وماذا فعلتم بهذه؟ لا تستطيع ان تفعل اي شيء من دون صلاحيات، فلا بد ان

هكذا من المأجور

المعلومة او الوثيقة التي تريد . . نحن لا نستطيع ان نلزم اي موظف ارشيف صغير ان يرسل لنا نسخة عن شهادة ميلاد لأحد كان من دون قناة الحكومة . . . هذه القناة التي تقرر ما تريد هي اعلامنا وما تريد هي وضعه امامنا والدليل على ذلك القضايا المحالة لمجلس النواب . . وهنا أسأل . . وهذا الكلام مدون قبل ان يقدم معالي وزير الصناعة والتجارة معلومته قبل قليل، من الذي احوال هذه القضايا الى مجلس النواب ايها السادة . . ولماذا هذه القضايا دون غيرها؟! .

والآن ايها السادة وبعد ٣ سنوات نجد انفسنا امام قضية واحدة فقط ومع احترامي لجهود الزملاء النواب الذين عملوا في مجال التحقيقات النيابية بما فيهم انا شخصياً عندما كنت عضواً في اللجنة المالية الاولى للمجلس . هذه الحركة السلبيات للعمل في هذا المجال (التحقيق في الفساد) ليس وليد رغبة احد من اعضاء اللجنة . . انها العقبات التي يتحدث عنها تقرير لجنة التحقيقات البرلمانية ويطلب رئيس اللجنة ان يحول صلاحيات استثنائية كي يخترق الحواجز ويصل الى مبتغاه . . . واذا كان لا بد من هذا للوصول الى الحقيقة فلا بأس . فانا مع قرارات اللجنة وادعوا الزملاء الكرام الموافقة عليها .

لكن ارجو ان تكلف اللجنة كهيئة جماعية بأي صلاحيات استثنائية، لاننا نريد عملاً جماعياً وليس فردياً وعبر رئاسة المجلس في كل الاحوال . وادعو اللجنة وعضائها الكرام الى الاعلان للمواطنين انها تستقبل المعلومات والوثائق التي تتعلق بقضايا نساد مالي وإداري،

وان حصانة تعطى لكل مواطن يقدم معلومات الى اللجنة . فهناك قضايا تصل الى نواب افراد، والمطلوب ان تصل مباشرة الى اللجنة . . وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

اشكر لجنة التحقيق النيابية التي قامت بهذا الجهد الكبير واعطت هذا العطاء الجزيل وكانت بذلك ضمير هذا المجلس الكريم، وكانت منفذة لتوجيهات هذا المجلس واهتماماته . ولا يجوز بحال ان يكلف المجلس هذه اللجنة بهذه المهمة ثم يعرضها بعض الزملاء لسهام التجريح . . والذي يفعل هذا انما يجرح المجلس بجميع اعضائه، ويجرح الشعب الاردني الكريم بجميع فئاته .

ان هذه اللجنة تنوب عن المجلس - كما اراد هو - في اداء جزء من وظيفته المتعلقة باتهام الوزراء ومحاسبتهم وتقوم عن المجلس بمهمة الرقابة الفعالة التي لا يستطيع المجلس بدونها ان يكون رقيباً على هذه الامور الخطيرة .

ان هذه اللجنة تقوم بعملين مهمين : ١ - تحريك قضايا الفساد التي يختص بها القضاء العادي، حيث تقوم اللجنة بجمع المعلومات والوصول الى المخبوء في ادراج الوزارات والدوائر ثم ايصال هذه القضايا

الى النائب العام .

٢ - تحريك قضايا الفساد التي يكون الوزراء طرفاً فيها لان تحريك هذه القضايا ليس من اختصاص القضاء العادي، حيث تقوم اللجنة بجمع المعلومات وتقديم مشروع الاتهام الذي يؤيده المجلس او يرفضه .

انني اؤيد ما ذهبت اليه اللجنة من التوصيات واطالب المجلس الكريم بتحويلها الى قرارات . وان تعطى هذه اللجنة كامل الاختصاص والتأييد لتكون قادرة على مواصلة مهماتها وممارسة صلاحياتها، وتكليف الضابطة العدلية والتنفيذية بالاستجابة لطلباتها .

وانني اقترح ان يعطي المجلس الكريم صلاحية جمع المعلومات لثلاثة من اعضاء اللجنة تكون لديهم الصلاحية بالاطلاع على الاوراق والملفات لتكوين الرأي الاول في اية قضية من قضايا الفساد الاداري والمالي .

انني اطالب المجلس الكريم بالزام الذين وردت اسمائهم في هذا التقرير بالاستجابة لطلبات اللجنة حالاً . واعتبار عدم الاستجابة بعد فترة امهال تمه، يستحق المتأخرون عن تقديم المعلومات التحقيق معهم .

انني اطالب بتحويل مجلس ادارة بنك البتراء الى النائب العام لانه لا يجوز بحال ان يقدم الموظفون الصغار ويترك المسؤولون الكبار، لانهم اولي بالمساءلة، لا سيما ان مجالس ادارة اخرى لبنوك اخرى قد قدموا للمحاكمة، وليست تهمتهم باعظم من تهمة مجلس ادارة بنك

البتراء . واؤيد كل ما جاء في لجنة التحقيق النيابية . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد .

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس . ارجو من السادة اعضاء مجلس النواب اذا اطلت او خرجت عن الموضوع ان لا يقاطعوني لانني امتثل لرأي رئيس اللجنة ورئيس مجلس النواب في الجلسة السابقة، في مسألة الفساد، حيث قيل لي تستطيع ان تكلم كلمتك في اثناء تلاوة التقرير، تقرير اللجنة النيابية .

معالي رئيس المجلس: في الموضوع المطروح نفسه، اذا سمحت اخ منصور في موضوع البحث .

السيد منصور مراد:

ايها السادة ونحن بصدد قضايا الفساد في هذا البلد نخطيء كثيراً - اذا اعتقدنا انه بقضية الجفر / الأزرق، قد تم وضع اليد على بؤرة الفساد .

ولعل هذه القضية هي اقل القضايا فساداً بل ان هناك من يبرر الأفعال التي تمت ويردّها الى اسباب سياسية وظيفية واقتصادية وليست هي اول القضايا ولن تكون آخرها وليس فرسانها هم وحدهم في الساحة الاردنية . . . فاذا اردنا الحق والحق وحده فإن كل الحكومات المتعاقبة منذ عشرات السنين برموزها المختلفة قد ساهمت وما زالت تساهم في زراعة حقل الفساد حتى ابغ وانبت شجيرات ذات ثمار مرة ومسمومة .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: استاذ منصور اذا سمحت انا ذكرت اكثر من مرة في هذه الجلسة ان قضية الكلام العام والانتهاكات العامة لا تجوز وهي مسؤولية يقاضى عليها القاتل. نحن في جلسة وفي مجلس نواب وفي تشريع وكلام محسوب وكلام مسؤول، لا يجوز ان نتهم الا بيينة والذي لديه بيينة يقدمها والباب مفتوح. اما ان نطلق الكلام العام فأرجو ان نتجنب هذا الاسلوب وان ندخل في الموضوع مباشرة دون القاء الاتهام بشكل عام دون بيينة. فنحن نتحدث بكلام معدود ومحسوب وعليه مسؤولية، نرجو ان نتقيد بذلك.

السيد منصور مراد: البيينة موجودة، على كل ماشي الحال، انني من خلال الفرصة التاريخية التي نعيشها في الاردن ارجو ان لا يضيعها المجلس النيابي الكريم، وبالتعاون مع الحكومة إستغلالها والتعامل معها لانفاذ البلاد من المشاكل المعقدة والمخاطر الكبيرة التي تواجهه، وذلك بتأييد تقرير وتوصيات لجنة التحقيقات النيابية. لنتمكن من التحرك وجمع المعلومات وضبط الاقوال والعمل على التصدي الحازم لضبط الفساد بكل أوجهه. راجياً لنا جميعاً التوفيق في خدمة بلدنا وشعبنا... والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

الاخوة النواب

بعد دراسة هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه اجد ان اللجنة تستحق كل الشكر والتقدير على ما بذلت من جهد، وما عانت من مواجهة المعوقات التي تعطل عملها.

ان من الامور الاساسية التي بموجبها تستطيع لجنة التحقيقات النيابية القيام بمهامها المعلومات المدعومة بالوثائق، وتحجوب الحكومة مع اللجنة، بالزام من يحقق معهم او الشهود في القضية التي يحقق فيها للحضور امام اللجنة. واجابة طلبات اللجنة دون تأخير أو ماطلة.

اما المعلومات فيمكن الحصول عليها عن طريق النواب، والذين رفعوا شعار محاربة الفساد وما يزالون يرفعونه في كل حين ويحملون الملفات ويطلقون الاتهامات واذا ما طلب منهم تقديمها توقفوا ورفضوا، هم اولى الناس بالتعاون مع اللجنة.

وما لم يتعاون النواب الكرام مع اللجنة في هذا المجال وتقديم ما لديهم. من وثائق ومعلومات فان عمل اللجنة يبقى ناقصاً. ولذا فلا بد من الزام هؤلاء الاخوة النواب بتقديم ما لديهم الى اللجنة.

ويكون تعاون الحكومة في فتح المجال امام اللجنة للاتصال بالجهات المعنية والدوائر ذات العلاقة للاطلاع على كل ما يساعدنا في السير في كشف الفساد ورفع الاقتعة.

إلا اننا نلاحظ من خلال هذا التقرير ان اللجنة لم تحصل الا على الحد الأدنى من التعاون من بعض النواب أو الحكومة. فالنائب الذي ذكر اكثر من مرة وفي هذا المجلس ان لديه كثيراً

فيضيع الفرصة على المجلس كشف الفساد ورفع القناع عن المفسدين. ونحن جميعاً ننشد الاصلاح وندعو اليه ولن يكون الاصلاح الا بتعاون الجميع ومساهماتهم بدعم لجنة التحقيقات ووضع الحلول المناسبة للخلل ومعالجة الفساد. ان اريد الا الاصلاح ما استطعت. وجزاكم الله خيراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

هي ملاحظات، أولاً: اعتقد انها المرة الاولى، بل اجزم انها المرة الاولى، التي تشكل فيها المجالس النيابية المتعاقبة مثل هذه اللجنة، لجنة التحقيقات النيابية. وهذا يرجع الى:

١ - الشرعية القانونية والفعلية والشعبية لهذا المجلس.

٢ - استفحال الفساد واستشرائه الى حد اقل كاهل الوطن بمديونية تفوق قدراته وقد تؤثر في قراره المستقل.

وعليه فقد كانت البدايات صعبة لعدم وجود سوابق في مجالسنا المتعاقبة، واجتهد مجلسكم الموقر وقرر تطبيق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية، وهذا ما التزمت به اللجنة في بداية اعمالها.

ثانياً: قبل تشكيل اللجنة كنا نعتقد ويعتقد معنا الكثيرون ان محاكمة الوزراء السابقين من اختصاص القضاء العادي، ولنا في

من الوثائق لم يقدم شيئاً الى اللجنة كما أن رئيس الحكومة السابقة لم يقدم ما طلبت منه اللجنة، ووزير الدفاع لم يقدم جواباً على الزوارق الحربية. ووزير النقل لم يقدم التقرير المطلوب عن الملكية الاردنية، وهنا اطلب من المجلس الكريم اتخاذ قرار بالزام الوزراء المذكورين بالاستجابة لطلب اللجنة.

ان عدم التجاوب هذا يشل عمل اللجنة ويعمل وجودها من باب العبث ولذا فانا ادعوا الى الموافقة على التوصيات الواردة بالتقرير وتحويلها الى قرارات تلزم بها الحكومة، كما ادعو الى استمرار اللجنة في عملها واعطائها الصلاحيات الكاملة لجمع المعلومات والوثائق التي تساعدنا على الاستمرار في عملها والقيام بمهامها. وبحث القضايا المتبقية التي احالها المجلس الكريم اليها واعطائها مدة محددة لكل قضية تحقق فيها وتقديم قرارها الى المجلس.

واخيراً وارجو ان تتسع الصدور لما اقول ان هذه اللجنة اختارها المجلس ولم تأت من خارجه وما شكلت الا لقناعة الجميع بضرورة تشكيل مثل هذه اللجنة. ويؤسفني ان اسمع اليوم طعناً واتهاماً لا للجنة ورئيسها فقط بل للمجلس نفسه وهذا خروج عن الحدود التي يجب ان نتقيد بها جميعاً، وان من يخرج عن النظام انما يحاول ان يفسد على هذا المجلس جلساته ومناقشته لهذا التقرير وغيره. واننا لا اهتم النوايا، ولكن الاسلوب الذي ناقش به البعض يؤدي بالنتيجة الى افساد ذات البين، وبدلاً من اعانة اللجنة على عملها يحبطه، ويؤدي الى استنكاف البعض عن المشاركة فيها

هكذا من المأجول

نصوص قانون محاكمة الوزراء ومادة الدستور ما يسند هذا الرأي. إلا أن المجلس العالي اجتهد خلاف ذلك وفسر النصوص على نحو يفسير قناعتنا التي لا تزال نرى صحيحة وموضوعية.

ولما كان تفسير الدستور يساري نص الدستور فلم يعد أماننا سوى تعديل نص الدستور لكي يحاكم الوزراء السابقون عن جرائمهم المحددة بقانون محاكمة الوزراء امام القضاء العادي. وهذا اقتراح، اقتراح بتعديل الدستور ليحاكم الوزراء السابقون امام القضاء العادي.

ثالثاً:- هذا هو الوضع الذي اماننا الان وهذا يعني اننا نمارس، او ان اللجنة تمارس صلاحيات المدعي العام وتقدم تقريرها او قرارها بالظن على المشتكى عليه أو منع محاكمته الى مجلسكم الموقر ليقرر بشأنه القرار المناسب.

وقرار الاتهام الذي يجب ان يصدر عن هذا المجلس يتطلب اقلية ثلثي اعضاء المجلس، وهي اقلية موصوفة كما تلاحظون ومن العسير تحقيقها، ثلثي اعضاء المجلس (٥٤) نائب، من العسير تحقيقها لاعتبارات كثيرة ليس امها الاعتبارات السياسية.

من هنا فإن الامر يحتاج ايضاً الى تعديل دستوري واري ان تكون الاقلية تلك الاقلية التي يتطلبها القانون لحجب الثقة عن الحكومة، اي اكثر من نصف اعضاء مجلس النواب، يعني حجب الثقة ليس اقل من إحالة الى محاكمة، وبالتالي هذه المادة ايضاً بحاجة الى تعديل.

رابعاً:- من المفيد ان نشير الى ان عمل

اللجنة هو القيام بالتحقيقات اللازمة بحثاً عن الادلة وربطها بمرتكب الجريمة، وليس من اعمال اللجنة الموازنة بين ادلة البراءة وادلة الادانة. لان هذا الاخير عمل من اعمال القضاء والذي اصطلحنا كمحاميين على تسميته بالقضاء الجالس.

خامساً:- التوصية الثانية من توصيات اللجنة تعليقي عليها ان المجلس قرر منح صلاحيات الادعاء العام للجنة. ومن خلال هذه الصلاحية تستطيع اللجنة الاستعانة برجال الضابطة العدلية لاحضار اي شاهد او مشتكى عليه يتمرد على قرار الحضور، وتملك اللجنة صلاحية استعمال مواد قانون اصول المحاكمات الجزائية باصدار مذكرات جلب تنفذ بواسطة القوة وبواسطة رجال الضابطة العدلية، وهذا حقيقة ما لم يحصل في قضية استدعاء المشتكى عليه دولة السيد زيد الرفاعي، وهذا ما اقترحت وعمل اي حال اصبح قراراً للمجلس ولا اريد ان اطيل في التعليق عليه.

سادساً:- لعله من المفيد ان تعقد اللجنة جلسات يومية متتالية حتى تبت بالقضية المعروضة امامها، يعني تمسك قضية قضية وتعقد جلسات يومية متتالية. يعني لا تعطي نفسها اجازة الى ان تفصل في هذه القضية والتوصل الى تقريرها وقرارها بهذا الخصوص.

ومن هنا ونحى ناتي على ملفات ما اصطلح على تسميته بقضايا الفساد تقرر احالتها او حفظها، فاني اقترح ان تقوم اللجنة بهذا الدور التحقيق يومياً، واذا كان وقت اللجنة الحالية البيضة لا يسمح بذلك فاني اقترح

تشكيل ثلاث لجان تحقيق نيابية ولا اقترح ان يكون العدد يزيد عن خمسة، يعني من ٣-٥ نواب. اما اذا كانت اللجنة قادرة على القيام بهذا العبء فلتقل لنا ذلك ونحن نزيد ما نقوله اللجنة بهذه القضية.

سابعاً:- ارى الموافقة على توصيات اللجنة الاخرى وخاصة ما يتعلق بتجاوب الحكومة مع طلبات اللجنة والتوصية المتعلقة باصدار نظام داخلي لمجلس الوزراء يضبط جلسات المجلس.

ثامناً:- اعود واؤكد على ضرورة تعديل الدستور بحيث يميز محاكمة الوزراء السابقين امام القضاء وان تكون الاغلبية اللازمة للاتهام الاغلبية المطلقة لا الاغلبية الموصوفة، اغلبية الثلثين.

وفي الختام دعوني اقول ما اجهل الحرية ذلك الشيء العظيم الذي لا نستطيع ان نفعل شيئاً بدون، ونحن هنا نمارس هذه الحرية بكل ابعادها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ابو زنت.

السيد عبدالمعتم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

أولاً: اشكر اللجنة الموقرة على ما بذلته من جهود مضيئة في تقصي الحقائق لمحاربة الفساد والمفسدين.

ثانياً: ان استمرارية اللجنة الموقرة في مهمتها من اوجب الواجبات الشرعية والوطنية.

حيث اننا لم تقدم للمجلس الكريم عن الفساد والمفسدين الا من الجمل اذنه حيث ان النائب العام احال اربع قضايا الى مجلس النواب، ألا وهي:

١ - قضية طريق الأزرق - الجفر رقم ٩٠/٩٢٣.

٢ - قضية سجن سواقه المرحلة الاولى رقم ٩٠/٩٢٤.

٣ - قضية ابو نصير رقم ٩٠/٩٢٥.

٤ - قضية مستوردات وزارة التموين من مادة الشعير رقم ٩٠/٩٣٠.

أ - ونلاحظ ان الفساد استشرى فافترس حتى الطريق، التي قال فيها الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «اعطوا الطريق حقها» ولست ارى كيف استطاعت معدة فسادهم ان تبضم الاسفلت المسلح بالحديد والاسمنت والقطران.

معالي رئيس المجلس: رجاء ان لا نخرج عن الحدود والسجع هذا في غنى عنه، لان هذا فيه اتهام والاتهام يطلب دليل والمجلس اتخذ قرار. ارجو رجاء حار ان نقلع عن هذا الاطناب في السجع... الخ، خلتنا في الموضوع وفي تقرير اللجنة.

ب - وكذلك قضية سجن سواقه سواء كان نزلاؤه مظلومين او ظالمين حيث ان الفساد التهم حق المظلومين من السجناء فزادهم ظلماً، وأكلوا حق السجناء الظالمين فزادهم امعاناً في الظلم.

ج - وكذلك قضية ابو نصير حيث ماوى الفقراء وذوي الدخل المحدود.

هكذا من الأهل

د - والقضية الرابعة المحالة من النائب العام الى المجلس الكريم قضية مستورودات وزارة التموين من مادة الشعير. ومعنى ذلك: ان افاعي الفساد لم يوفروا علف البهائم من شهم.

وصدق الله العظيم حيث يقول في حقهم: ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها، ولم اعين لا يبصرون بها، ولم آذان لا يسمعون بها، اولئك كالأتعام، بل هم اضل اولئك هم الغافلون.

معالي رئيس المجلس: هذه احكام تصدرها يا شيخ.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: اننا لم اتهم احدا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هذا اتهام، هذا اتهام، لا يجوز رجاء. نحن نحكي عن قضايا محددة، لسنا في لجنة تحقيق هنا، المجلس كلف لجنة لتحقيق، نحن الان نتحدث عن تقرير اللجنة وما عليها أن تعمله ولما طلبات ننظر بها، ليس مجال تحقيق ولا اتهام ولا توزيع كلام على الناس، ليس هنا موقعه، رجاء نحن نناقش ما قدمه التقرير.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: بل ان سموم افاعي الفساد نُفِثت في مدينة الملاهي التي يلهو بها اطفالنا - في منطقة الجيبية. ومعنى ذلك: ان كل شيء في الوطن يصرخ وينادي باقتلاع الفساد... فالسيارات بجديدها ومطابخها...

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالمنعم احنا مشكلين لجنة، واللجنة هي تحقق.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: يا معالي الرئيس انا ماشي مع اللجنة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت افقر عنها، رجاء فيه لجنة مشكلة وهي قائمة بالمهمة، مباشرة على التوصيات بارك الله فيك.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: اعطني مظلة امنية لاتحدث.

معالي رئيس المجلس: خليك على التوصيات مباشرة بارك الله فيك.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: انت تعرف ان من خلقي لا ارد على الذي يقاطعني تنفقا خشية ان الفت النظر الى وجوده بيننا كائنا من كان.

معالي رئيس المجلس: احكي كلام عدل وخلينا نحكي بصورة صحيحة، اذا سمحت خلينا بالموضوع.

- وهنا استمع الجميع وانصتوا لأذان العشاء -.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا عمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد.

ثالثا: ولست ادري اي سند دستوري وقانوني استند اليه رئيس الوزراء المعني في قضية الفساد حيث تمرد على الحضور الى لجنة التحقيقات النيابية، وهو يعلم ان عاكمة الوزراء بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢.

ونحن نعلم ان التمرد على الدستور والقانون بل التمرد على شرطي المرور تتحرك لاجله قوة امنية لجلب ذلك المتمرد مقيداً بالقيود ويؤخذ بالنواصي والاقدام.

اما ذلك الاستعلاء الطاغوتي الظالم ضد الدستور والقانون ومن مجلس النواب، وضد الشعب الابي، يمر ذلك الاستعلاء مرور سحابة صيف.

لاجل ما تقدم ذكره وتفاعلاً مع اصالة الاصلاح واقتلاع جذور الفساد وقطع دابر الفسدين اطالب بما يلي:

١ - فانهي اعتبار استمرارية اللجنة واجبا شرعيا وشرفا وطنيا، يقول الله فيه: «ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون».

٢ - ان تعطى اللجنة الصلاحيات المطلقة في التحقيق والاتهام وسننها الشرعي: آية الحراة في القرآن الكريم: قول الله عز وجل: انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا، ان يُقتلوا او يُصلبوا، أو تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف، أو يُنصفوا من الارض». وكحد ادنى في العقوبة الشرعية، ان تقطع ايديهم وارجلهم ثم يُنفوا من الارض».

٣ - اقترح واطالب مؤكدا باستمرارية اللجنة، لأن ذلك تطهير للبلاد من الفساد والفسدين، وان توقفها او اعاقبتها، كمن يفرض العراقيين امام فريق طبي في استئصال الوباء واسبابه لحماية اطفالنا

ونسائنا ومجتمعنا.

٤ - إن كل اتهام ورد في كلمات البعض تهجياً على اللجنة أطالب بشطبه لأنه كان تهجياً على الدستور وعلى القانون وعلى هيئة هذا المجلس الكريم... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

لقد كان شعار كل النواب محاربة الفساد والحرمان، وعليه فقد تشكلت لجنة نيابية تحقق في القضايا المهمة لاننا وجدنا أن اللجنة الادارية لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة.

لقد وافقنا على الاعفاء في اللجنة وقد قامت بدورها، لماذا إذن تقسم انفسنا بين مؤيد وغير مؤيد لهذه اللجنة؟ هذه اللجنة لا تحاكم انها تحقق وهي كاللجنة الادارية التي تنظر في مظالم معينة، وهناك قد تحول الى المحكمة المختصة والتي ورد من النائب العام أن هناك لا اختصاص لديه في محاكمة الوزراء.

لا اريد حقاً لهذه اللجنة ان تصبح مدعي عام يتدخل في امور كثيرة وغير عمالة لها من المجلس، فهناك لجان دائمة كالحرجية والادارية والمالية والتي قد تكشف بعض القضايا التي قد نحيلها من قبل المجلس الى هذه اللجنة. ان المدعي العام الذي لا يحاكم وزير قد قامت هذه اللجنة بمساعدته بأن توصل العدالة الى اصحابها. ان هذه اللجنة مساعدة للنائب العام وليس العكس. فلماذا ننكر اذن عليها عملها وقد رتبنا؟ اذا كان هناك انواع ودرجات للفساد او

هكذا من الأهل

اراء مختلفة لنا فلنصوت الى حل هذه اللجنة قبل أن تشكك بعملها او قبل أن نؤكد شرعيتها.

انني اشكر كل من يريد ان يكشف الفساد والخطأ دون هدف خاص أو وطر لنفسه، وانه لمن المؤسف أن نقسم ونفتت الفساد بين انفسنا هنا وان نختصم بين من يريد أن يكتشف ومن يريد ان لا يكتشف. كما انني اريد ان اقول ان هذه اللجنة ليست لها الحق في ان تمد مرة ثانية عنقها الى اكثر مما يحال لها من المجلس...

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس.

لقد بدأت مهمة التحقيق في قضايا الفساد وكما تعلمون في الدورة العادية الاولى لهذا المجلس من خلال الملفات والتقارير التي قدمتها اللجنة المالية وتم بعدها احالة القضايا التسع المعروفة الى عطوفة النائب العام وكما تعلمون معالي الرئيس تشكلت لجنة التحقيق النيابية بعد ذلك وياشرت اعمالها في ١٩٩٠/٧/٢١ وها هي اللجنة تقدم اليوم ملخصاً عن سير اعمالها منذ مباشرة اعمالها وحتى هذا التاريخ.

ومع تقديم الشكر للجنة على ما صرفته من جهد لأجل الوصول الى معلومات كافية لادانة المسؤولين عن هذه القضايا فقد لفت انتباهي ما تفضلت به اللجنة من طلب قيام المجلس بتفويض رئيس اللجنة تحريك قضايا الفساد والتحريك في جمع المعلومات لصالحها

المدعي العام.

اتساءل هنا ما مدى شرعية قيام المجلس بتفويض احد اعضاءه بالقيام بالتحريك الشخصي لجمع المعلومات وقد كلف المجلس لجنة التحقيق بهذا الدور؟ فهل يجوز للمجلس ان يفوض رئيس اللجنة ان يقوم بهذا الدور.

انني اقترح في هذا المجال تحويل هذا الموضوع الى المجلس العالي لتفسير القوانين حتى لا يبقى تفويض المجلس مفقراً الى الشرعية.

وانني ارى ان تكون احالة القضايا الى لجنة التحقيق من المجلس بأغلبية اعضاءه وان يتفق على آلية مناسبة يتم فيها استقبال الشكاوي والمعلومات عن الفساد بحيث تقدم هذه المعلومات الى رئيس المجلس أو الى المكتب الدائم فيه لدراستها ومن ثم عرضها على المجلس الذي يتولى الموافقة على احالة هذه القضايا الى لجنة التحقيق او رفضها. وبعد الموافقة يأتي دور لجنة التحقيق في التحريك في القضية من اجل توضيح المعلومات الكافية ومن اجل عرض القضية على المحاكم المختصة. ثم من ناحية اخرى فان ما تطلبه اللجنة من تفويض رئيسها صلاحية التحريك في جمع المعلومات فهو واجب كبير أظن انه سوف ينوء بحمله ولا بد للجنة بكامل اعضائها من مشاركة الرئيس هذا الواجب ضمن الآلية التي سبق ذكرها.

اما باقي التوصيات فهي في رأيي مناسبة وأطلب من الحكومة دراستها والاخذ بها بما يكفل تحقيق العدالة والوقوف في وجه الفساد.

انني اثني على التوصية الاولى للجنة

يسمى فتح قضية، عندما تفتح قضية تنظر اللجنة بكامل نصابها في هذه القضية. لذلك ما قيل عن تحريك رئيس اللجنة أو احد اعضائها، ليس فقط رئيس اللجنة، جميع اعضاءها حسب ما يكلفون من اللجنة بقرار خطي يمكن التحريك لجمع معلومات اولية حول ما يمكن ان يكون قضية. لا يمكن ان نسمي قضية الا اذا بدأت بالعرض امام اللجنة، ولكن جمع المعلومات الأولية حول ما يبدو ان قضية يمكن لرئيس اللجنة، او لعضاء في اللجنة تفويضهم للجنة، التحريك لجمع المعلومات وتقديمها للجنة.

أما فتح القضية لا يجوز لا لرئيس اللجنة ولا لأي عضو من اعضاءها ان يفتح قضية، فتح القضية امر راجع للجنة بكامل نصابها وهي تقدم هذا الموضوع الى المجلس.

ارجو ان يكون واضحاً ١٠٠٪ هذا الكلام... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس.

أقدر كافة الآراء التي استمعت اليها من الزملاء اعضاء هذا المجلس، وبغض النظر عن اجتهاداتهم، وأقدر ايضاً التقرير الذي تقدمت به لجنة التحقيقات. الحديث عن الفساد والمفسدين كثير ولكن هذا ليس مهم، المهم أن نضع الآلية الاجرائية لتوصلنا الى نتيجة.

إما أن يتوفر لدينا ما يمكن ان نتهم به أو نغلق هذا الموضوع لأنه يسيء الى سمعة البلد بشكل عام.

بضرورة ابقاء الباب مفتوحاً لأية قضية يشوبها الشك أو تحوم حولها الظنون. وكذلك بالنسبة للتوصية الثانية والتي تتعلق بتسهيل مهمة اللجنة في عملية التحقيق وضرورة ابلاغ اجهزة الضابطة العدلية بالامثال لطلبات اللجنة. كما ان من واجب الحكومة ان تتجاوب مع اللجنة وان تسير معها جنباً الى جنب بحدودها هدف واحد هو محاسبة المفسدين ووضع حد لاستثناء ذلك المرض من اجل حماية الوطن والمواطن.

اما الامور التنظيمية الي اوردتها اللجنة فبا يخص المادة الخامسة والاربعين من الدستور الأردني فاني أؤيد ما ذهبت اليه اللجنة وأؤيد ضرورة ضبط محاضر جلسات المجلس والذي وكما علمت قد بدأ العمل به منذ مدة طويلة.

وفق الله الجميع مجلساً وحكومة ولجنة تحقيق لما فيه خير هذا البلد ومصلحته... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدي الرئيس لا يسعني بالذات إلا أن اشكر الاخ محمد علي الدردور على ما تفضل به الان، وهو يؤيد جميع ما جاء في التوصيات ولكن كان له تعليق على ما جاء في ثلاثة، وفي هذه النقطة أؤكد ان شاء الله انه لا خلاف بين اللجنة وبين المجلس اذا تم توضيح ذلك مرة اخرى وبالشكل التالي:

هذه «٣» لا يحق لرئيس اللجنة ولا لاعضاء اللجنة ولا لأحد في اللجنة الا اللجنة بكامل نصابها ان تسير في قضية بعد ان يتم ما

هكذا من المصطلح

لجنة التحقيقات النيابة تقدمت بتوصيات، اذا كان لدينا التوجه الجاد في تحويل هذه التوصيات الى قرارات نكون بذلك قد اعطينا لجنة التحقيقات صلاحية ونكلفتها بأن تتعامل مع هذه المسائل المطروحة بجدية كاملة للوصول الى نتيجة.

واضيف ايضاً ان لجنة التحقيقات بشكلها الحالي، وهذا رأيي، انها تحتاج الى تطعيم من كفاءات فنية ومالية وقانونية. وعليها ان تدرس المسألة المطروحة دراسة قانونية فنية مالية، وان تقدم لهذا المجلس موقفها في معزل عن كل اجتهاد سياسي. ومن هذا المنطلق فأني اقول لا بد من اعطاء صلاحيات كاملة للجنة التحقيقات وهي قد حصلت على هذه الصلاحيات لأنها تمثل الادعاء العام بحكم الدستور وهذا استثناء على صلاحيات القضاء العالي. ولكن نتوجه الى الحكومة الكريمة ايضاً ان تقدم كافة الادلة والبيانات التي تطلبها هذه اللجنة لمساعدتها على انجاز ما لديها بالسرعة الممكنة.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

ليس غريباً ان يختلف الزملاء النواب في نظرتهم الى الاعمال والتوصيات التي قامت بها لجنة التحقيقات النيابة بين مؤيد ومخالف لتوصياتها وانجازاتها.

والسبب في اعتقادي ان هذه اول مرة في

تاريخ مجالس النواب الاردنية العشرة الماضية ان يقوم المجلس الحادي عشر بهذا الدور، ويشكل من بين اعضائه لجنة للتحقيق في امور الفساد المالي والاداري.

اما وقد شكلت هذه اللجنة بقرار من هذا المجلس الكريم، فعلى المجلس والحكومة معاً ان يمددا يد التعاون والدعم لهذه اللجنة حتى تستطيع القيام بمهامها المناطة بها وهي مهام دقيقة وصعبة.

إن مهمة هذه اللجنة ظاهرة حضارية تسجل لهذا البلد الطيب، الاردن، ومجلسه النيابي الكريم. ولا نكاد نرى لهذه الظاهرة مثيلاً في المجتمعات المعاصرة أبداً، وليس لها مثل افضل الا في ظل المجتمع الاسلامي يوم كانت تحكمه شريعة الاسلام. حيث كان المواطن البسيط يتقدم لمحاسبة أمير المؤمنين ولا يترعج أمير المؤمنين لهذه المحاسبة والمساءلة، بل كان يستمع من المواطن ويمنحه الفرصة كاملة لبدء الرأي. وفي الختام اثنم جهود لجنة التحقيقات النيابية واشكرها على ذلك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس.

باديء ذي بدء لا اريد ان اتكلم عن الفساد ولا عن المفسدين، فلا يكافح الفساد بالخطب ولا بالمقالات، وإنما يستشري الفساد ان لم نجد السبيل الصحيح لمكافحته.

تتولى ذلك، وهذا الامر محصور بالوزراء سابقين أو حاليين، ولكنه لا يمتد ليشمل جميع الفاسدين والمفسدين الآخرين.

ومن هنا فأني لا اعتقد لدقيقة واحدة ان وظيفة هذه اللجنة ان تحرك قضايا الفساد، وإنما يتولى هذا المجلس دراسة كل ما يصل اليه من وثائق. فإن تبين له شبهة فساد أحال القضية كما أحلنا القضايا العشر الى النيابة العامة لتبدأ بتحقيقها. فإن دل التحقيق على ورود اسم وزير عامل او سابق في ذلك الموضوع اعاد النائب العام تلك القضية الى مجلسنا، فنحيلها عندئذ الى لجنتنا وتكون صلاحياتها مطلقة أكثر مما طلبت.

أما ان تترك تلك القضايا التي احيلت من النائب العام والقضايا الأخرى التي بحث فيها هذا المجلس وتبدأ كلما سمعت باشاعة فساد، او شبهة فساد، ان تبدأ تتحرك في هذا الموضوع، فهو جهد كبير لا يستطيعه عشرون مدع عام وثلاثون مساعد من مساعديهم. وهو امر سيوقع هذا المجلس في مظنة السكوت على الفساد او النظر اليه نظرة شكلية.

انا اقترح على هذا المجلس الكريم أن كل قضية نرى فيها شبهة فساد أن يحيلها هذا المجلس الى النائب العام ليبدأ فيها تحقيقه، فإن تبين له شبهة على وزير يحيلها، يرفع يده عنها بدعوى عدم الاختصاص ويعيدها الى هذا المجلس، وعندئذ تسلم الى لجنة التحقيق البرلمانية لتتولى اختصاصها كاملاً، تطلب كل معلومة تتعلق بذلك للموضوع وتستدعي كل متهم وكل شاهد وكل خبير لتسمعه وتكون

عندما قرأت جدول الاعمال سيدي الرئيس عرفت ان موضوع نقاشنا هو الاجراءات التحقيقية التي تتولاها لجنة التحقيق البرلمانية، وليس الحديث عن الفساد خطباً واتهاماً واستشارة.

خبط عشواء من تصب نمته ومن تحطى، يعمر فيهرم ارجو ان اشكر اللجنة، لجنة التحقيق النيابية، على جهد مبدع قامت به، واذا كانت قد استطاعت الوصول الى تواصل دقيقة في قضية بعينها فأنا نرجو منها أن تتابع عملها في القضايا الأخرى.

ولكن موضوع النقاش يا سيدي ما هي الصلاحيات القضائية لهذه اللجنة في ملاحقة الفساد؟ اني اعتقد ان هذا المجلس قد تلبس مكافحة الفساد فارتاحت الحكومة كسلطة تنفيذية وارتاح القضاء، وغطسنا في هذا المكان الكبير الواسع حتى لا نستطيع الوصول الى نتيجة، وستضيع مدة المجلس دون ان ننهي قضيتين من قضاياها.

ان القضاء هو المكان الوحيد لمكافحة الفساد، وعلى الحكومة أن تضع من الاجراءات ما يشير الى الفاسدين والمفسدين ليحالوا الى القضاء وتكون عيناً للقضاء تؤشر على مظالم الفساد.

انني اعتقد ايها الاخوة ان تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية لم يأتي مطلقاً كأي لجنة أخرى من لجسان المجلس، وإنما جاء من منطلق مشغوري بأن هذا المجلس بمجمعه هو سلطة الأتباع، ولأنه لا يستطيع ادائها فقد شكل لجنة

هكذا من الأفضل

الضابطة العدلية تحت تصرفها. أما الانصراف
لأمور كثيرة كثيرة ولتهم كثيرة فأنه سيضيع
جهد هذه اللجنة وجهد هذا المجلس.

ولذا فإن تعبير سعادة رئيس اللجنة عن
فتح قضية أرجو أن لا يكون من مجالات هذه
اللجنة فتح قضايا، وأن يكون فتح القضايا من
مسؤولية هذا المجلس بكامله، فإن وجد أن هذه
القضية تستحق البحث فيها لا يحيلها إلى لجنة
التحقيق، لأن هذا التحقيق يحتاج إلى جهد كبير
والى أجهزة فاعلة، يحيل القضية إلى النيابة
العامة، وتسير بالقضية ثم تعيدها إلى المجلس
إن تبين لها أنه ليس من اختصاصها. . . شكراً
سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته، الأستاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكراً معالي الرئيس.

إن المجلس شكل لجنة من لجانه المتعددة
وهي لجنة التحقيقات النيابة وكلفها بقضايا
معدة أحيلت على المجلس ويدوره إحالها على
هذه اللجنة وهذا يتفق مع الدستور.

أما أن نفوض صلاحيات هذا المجلس
حسب ما جاء في طلب اللجنة في البند رقم ٢٣
من التوصيات. فهو مخالف للدستور.

انني أرى أن للمجلس فقط الحق في
تحويل هذه القضايا إلى اللجنة التي تراها صاحبة
الاختصاص.

بعد أن تمر في المراحل المشبعة من تقديمها
إلى رئاسة المجلس أو مكتب المجلس سواء
قدمت من قبل السادة النواب، أو المواطنين
وبعد ذلك تمحال إلى القضاء صاحب
الاختصاص الأول واذ تبين أن هناك وزراً في
قضية ما فتحال إلى اللجنة من المجلس وتقوم
اللجنة بالتحقيق وتقديم خلاصتها إلى المجلس
الذي بدوره يقوم حسب الدستور بقرار اللجنة
على جدول أعماله ليتم تحويله إلى المحكمة
الخاصة للنظر في هذه القضايا، إن مقولة رئيس
اللجنة بعدم تجاوب الحكومة مع رئيس اللجنة
وأعضائها في التقرير اعتقد أن ذلك جاء متأخراً
لأننا منذ ما يزيد عن عامين لم يقدم لنا أي طلب
من رئيس اللجنة بأن هناك معوقات من الحكومة
لسير أعمال اللجنة.

أم إذا كان قرار مجلس النواب كما جاء
بقول رئيس اللجنة في التوصيات البند ٢٤
يحتاج إلى الطلب من وزير العدل لإبلاغ أجهزة
الضابطة العدلية فإذا كان قرار المجلس يتناسب
مع الدستور ومع القانون بإعطاء الحق بذلك
فأنني أرى أن يدرس ذلك حسب الدستور
والقوانين المرعية وأن يحصر طلب اللجنة فقط
على الوزراء.

وإن تطلب محاضر شهادات الشهود من
غير الوزراء من القضاء صاحب الاختصاص
الذي يحق له أن يطلب الشهود وأن يأخذ أقوالهم
ويرسلها إلى اللجنة ما عدا الوزراء.

وبناء على ذلك فأنني لست مع بعض
توصيات اللجنة. وأشكر اللجنة على ما توصلت
له من بعض التوصيات الإيجابية، وشكراً معالي

الرئيس.
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الأستاذ أحمد الكفاوين.

السيد أحمد الكفاوين:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الزملاء الكرام

بداية كل الشكر والتقدير للجنة وما
قدمت واقدار الجهد، وكلنا يعرف المعوقات التي
تعرض هذه المهمة فالكمل يعلم ظروف البلد
وحساسية بحث مثل هذه المواضيع والمواقف
تأثر ترفيهاً وترهيباً ولكن مصلحة الوطن يجب
أن تبقى فوق كل اعتبار وهو هذا ما نلظنه عند
الزملاء جميعاً. أنا استغرب وبشدة هذا التلكؤ
والتباطؤ من بعض الجهات والأفراد الذين ورد
ذكرهم في التقرير من تسليم الوثائق والمعلومات
التي قد توصل إلى الحقيقة وتظهر الصورة
الواضحة النظيفة لبلدنا ومؤسساتنا بأنها في غاية
النظافة والأمانة ولكن فيها زوايا سوداء وخلايا
سرطانية لا بد من معالجتها ووقفها عند حدها
وكشفها للشعب لتزداد الثقة بالبلد وبنظامه، لا
أرى ما الذي يدفع الأبرياء أن لا يتعاونوا وكما
حدد الدستور مع ممثلي الشعب من خلال
موقعهم كنيابة وجهة اتهام لكشف الحقيقة.

والتحفظ كما تحفظ بعض الزملاء على كل
عبارة اتهام وردت في سياق حديث البعض
للجنة ومهامها واعتبر ذلك اتهاماً للمجلس
بجمله الذي وافق على تشكيل اللجنة ابتداءً
وأطلب بشطب كل كلمة اساءة وردت في هذه
الجلسة للجنة وأعضائها.

نحن أيها الاخوان نمارس حقاً من حقوقنا

الدستورية ولنا تتطاول على أحد ولا نريد
تشويه صورة أحد ولكننا من باب اخلاصنا
لوطننا ومحبتنا لترايه نرغب برد الأمور إلى نصابها
بمحاسبة من نشعر أو نعتقد أنهم كانوا وراء ما
وصلت إليه بلدنا من مديونية ثقيلة مرهقة وما
تبعها من مضاعفات، أيها الاخوة الأكارم اعتقد
والله أعلم أنه لولا عناية الله أولاً ثم وجود
مجلسكم الكريم لكانت بلدنا في الهاوية ألا نرى
أنه وخلال هذه الفترة (فترة الحريات
والديمقراطية والرقابة) لم يصلنا أي معونة أو
قروض جديدة ومع ذلك فالأوضاع أفضل
عشرات المرات مما كانت عليه سابقاً. كل هذا
بفضل الرقابة الصادقة التي مارسها مجلسكم
الكريم.

اقترح بداية دعم اللجنة بمجموعة من
الاخوة النواب وتحديد مدة زمنية محددة لتابعة
كل قضية وموافقة المجلس بكل ما يجد من أمور
وخاصة المعوقات التي تعترضها. وأتني على
توصيات اللجنة وأتني على المجلس ذلك.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، آخر
المتحدثين الأستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: الحقيقة لا أريد أن
أطيل عليكم بعد جلسة خطابات لأربع ساعات
من الزملاء، ولكن أريد مذكراً الرئاسة الجليلة
أنه عندما بدأنا في نقاش هذا الموضوع وصلنا
برقيات تأكيد على الحضور كامل المجلس. الآن
سنصوت على قرارات لجنة لا يوجد سوى ٤٧
نائب.

من هنا اقترح تأجيل التصويت على

هكذا من الأهل

اقتراحات الجلسة حتى يكون المجلس مكتملاً .. وشكراً سيدي الرئيس.
أصوات : نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم جميعاً، اخواني حقيقة في بداية هذه الجلسة رجوت اخواني ان ينظروا بنظرة خاصة الى هذه الجلسة وإلى موضوع البحث وجدول الاعمال. تفاوت رأي الاخوان بين النظر الى تقرير اللجنة وإلى مهامها. لكن لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية :-

أولاً :- أن اللجنة شكلت بقرار اجماعي من المجلس، وثبت ذلك بقرار اخر بتوزيع الصلاحيات بقرار اجماعي اخر، اقول قرار اجماعي، ولا خلاف على دستورية اللجنة فهي مشكلة بموجب الدستور. والمجلس كما ذكر معظم اخواني هو الادعاء العام بنص الدستور ولجنة منه بنص الدستور، فمهمة اللجنة انها ادعاء والخلط بأنها محكمة وغير محكمة غير وارد إطلاقاً، لأن الدستور نص على ذلك، حق الاتهام بالادعاء العام دستورياً منصوص عليه. والمجلس هو صاحب الصلاحية بالاتهام بقرار بثلاثي المجلس، دستورياً موجود. تشكيل لجنة دستورياً موجود، فلا غبار ولا مجال للبحث في موضوع دستورية اللجنة وحق المجلس والالية التي تعمل بها اللجنة. والمجلس بالتخاذ قرار الاتهام. هذه قضية واضحة أقدر كل التقدير اقتراحات الاخوان جميعاً، ووجهات نظرهم محترمة وجيدة. استاذ ابو جمال اي نقطة نظام؟ اذا سمحت خليتي اكمل.

فانصتوا للجنة وتكليفها، كما قلت،

بقرارات اجماعية من المجلس بقرارين متالين. الموضوع الان ليس موضوع بحث مهام اللجنة ولا تشكيلها ولا ما يجب ان تكون عليه: اللجنة اقترحت اقتراحات وقدمتها وهي معروضة على المجلس الكريم.

هناك اقتراحات حددت، الاخ سليم وبعرض الاخوان ثنوا عليه، وقال ان اللجنة اخذت الصلاحيات اللازمة لها بقرار المجلس، أو بقراري المجلس، ويمكن ان تمارس اللجنة صلاحياتها كاملة بما اتخذ من قرارات. وقال انه يمكن لتفعيل آلية العمل ان تشكل ثلاث لجان اخرى، او لجان من داخل اللجنة او لجان اضافية. هذا الاقتراح ثني عليه، واذا رأى المجلس الكريم، ان ننظر بتقرير اللجنة من هذا الباب فالامر واضح ولا يحتاج، وأكد الاستاذ الطراونة وبعض الاخوان ايضاً اننا بحاجة الى دراسات فنية واسعة. وإن اللجنة مطلوب اليها ان تقدم الى المجلس طلباتها وصلاحياتها التي يمكن ان تضاف مدروسة ومعللة ومبررة والمجلس ينظر بها ان كان هناك اضافات على ما قيل.

إن رأيتم ذلك انه يسد الحاجة ونطلب ونؤكد على عمل اللجنة ومهمة اللجنة، واللجنة تقدم للمجلس الكريم حاجتها لأي آلية جديدة غير واضحة. فانا انظر الى ان الآلية المؤسسية هي المطلوبة، والمجلس الكريم هو هذه المؤسسة التي كلفت وكلفت باجراء ما يلزم. ومن خلال هذا المجلس يمكن التعامل مع بقية المؤسسات الاخرى، السلطات الاخرى، سواء كانت الحكومة، السلطة التنفيذية، او السلطة القضائية لتنفيذ وتفعيل دور اللجنة، ولا يحتاج

لأنه ليس فيها ارى شيء محدد للالية، فيه طلبات الصحيح واضحة. فان رأيتم ذلك وتأكد على دور اللجنة ومهامها ودعوتها الى القيام بهذه المهمة، ان رأيتم ذلك مقبولا لديكم فهذا يمكن التأكيد عليه ونطلب تقرير تقريراً جديداً باليات عدة مطلوبة من اللجنة ان تقوم بها. ان كان ذلك مقبول فهذا امر متروك للمجلس الكريم، الاستاذ ابو جمال.

السيد عبد المجيد الشريدة : شكراً معالي الرئيس.

ليس في هذا المجلس من هو مع الفساد أو ضد الفساد، الفساد هو مرفوض من الجميع. انما من خلال كلمات اخواني اعضاء المجلس نبين لمعالي الرئيس الذي ثبت بكلامه الان مشروعية تشكيل اللجنة واعتبر انها دستورية ومسلم فيها. في حين ان اعضاء المجلس في كلماتهم من هو يؤكد ان تشكيل لجنة التحقيق النيابية هي غير دستورية، وكلنا اشرنا ومعظم النواب اشاروا في كلماتهم الى هذه النقطة.

إذن هنالك خلاف بين النواب، ليس على الفساد او متابعة الفساد، النقطة هي نقطة قانونية، هي قنوات دستورية وقانونية، نحن نشعر ان اللجنة تأخذ في تشكيلها وفي اعمالها قناة غير دستورية وغير قانونية. لهذا انا اقترح يا معالي الرئيس ان يكون المجلس ولم لا؟ ان يكون المجلس في طريق واحد في مكافحة الفساد وفي مطاردة الفساد. هذا الطريق هو ان نلجأ، يعني انا الان عندي قناعة ان هذه اللجنة هي مخالفة للدستور، وغيري يعتقد ذلك، فلماذا لا يطرح هذا الموضوع وقبل ان نصوت وقبل ان نعطي

اللجنة هذه الشرعية؟ الاقتراح هو لدينا المجلس العالي لتفسير نصوص الدستور، لدينا ديوان تفسير القوانين، لدينا السلطة القضائية، لماذا لا يكون هنالك عرض على هذه الجهات لتبين ان هذه اللجنة هي دستورية ام غير دستورية، فاذا كانت دستورية فكلنا في طريق مكافحة الفساد ويكون المجلس بذلك كله في طريق واحد وقناة واحدة، ليس انا الان أحمل بالتصويت على قناعات انا مش قنعان فيها ان اللجنة دستورية.

لذلك اقترح على معالي الرئيس ليجمع المجلس في طريق واحد وفي توجه واحد وفي قناعة واحدة أن يُرفع الموضوع الى المجلس العالي لتفسير نصوص الدستور ليعطي رأيه في هذا الموضوع، فاذا كانت هنالك شرعية دستورية فكلنا في طريق مكافحة الفساد .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، اشرت اخي ابو جمال على ان المجلس اتخذ قراراتين اجماعيين بتشكيل اللجنة استناداً الى مواد الدستور التالية «يحاكم الوزراء أم مجلس عالٍ على ما ينسب اليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم» المادة «٥٥» هذه حددت المحكمة.

حق الاتهام والادعاء العام في المادة «٥٦» «المجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا بأكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، وعلى المجلس ان يعين من اعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي».

فاود اقول لاني ابو جمال هذا المجلس الكريم اتخذ القرارين الاجماعيين على تشكيل

هكذا من الأصل

اللجنة بناء على نصوص الدستور الواضحة، وهذا امر أصلاً ليس مطروح للنقاش لما يكون فيه نص دستوري.

فترجو ان يكون هذا واضحاً وأن لا يعاد النظر فيه، وأنا أقدر حقيقة صعوبة هذا الامر لانه، كما اشار الاخوان، لأول مرة في تاريخ الدستور وقانون محاكمة الوزراء أن يتم التعامل به منذ اربعين عاماً. الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات الثبائية: سيدي الرئيس، الكلام عن عدم دستورية هذه اللجنة كلام نحترم قائله ولكننا نرفض المضمون. الدستور واضح في ان محاكمة الوزراء هي في المجلس العالي، وان الذي يصدر الاتهام هو مجلس النواب، كما انه واضح ان مجلس النواب هو مجلس تشريعي.

لذلك لا ينظر المجلس في القوانين عندما ترد اليه انما يحيله الى لجنة، هذه آلية العمل، واللجنة تعرض على المجلس والمجلس هو الصلاحية الوحيدة في اخراج القانون. ايضاً في الاتهام يستعين بلجنة على الاتهام ولست ارى كيف نريد أن نتحرك ثمانين رجلاً ونحن نظارد وراء البيانات لكي نستمتع الى البيانات.

هذا الامر ميتوت وتحصيل حاصل وانتهينا منه وسرنا في عملية التنفيذ.

أما الكلام عن التحقيق فقط مع الوزراء، فمع اني مع التحقيق مع التحقيق مع الوزراء فقط الا ان التحقيق مع الوزراء يحتاج الى طلب شهود قد لا يكونون وزراء، فأولئك يجب ان يحضروا، وإذا تبين لدينا ان احد اولئك الشهود عليه علامات استفهام فمثل هذا مجال

الى النائب العام ولا ننظر به نحن.

أما ان اراد المجلس الكريم ان نخرج من هذا الخلاف، المجلس قد فوّض اللجنة وفوّض رئيسها صلاحيات النائب العام. هذا ليس مطلوباً منكم اليوم، هذا قد أخذناه سابقاً. انما نطلب منكم اليوم أن تفعل الحكومة ذلك وأن تبلغ الضابطة العدلية حتى لا يحدث معنا ما حدث مع رئيس الوزراء السابق عندما لم نستطع ان نكمل عملية الاحضار.

نحن نقول اذا لم يرد المجلس أن نحرك قضايا، ان نفتح القضية، ممكن ان نبدأ كرئيس لجنة واعضاء لجنة كمدعين عامين بجمع المعلومات، فاذا تبين ان هنالك قضية ان يطرح الموضوع على مجلس النواب لكي يقول نعم انها قضية، ثم يقرر المجلس اما ان يحيلها الى النائب العام او الى اللجنة، فان كان فيها وزراء تذهب الى اللجنة وان كان ما فيها وزراء الى النائب العام.

الخطر الاكبر ايها السادة بعد اليوم ان النائب العام والمدعي العام لن يستدعي وزيراً سابقاً ليستمع الى أقواله، لانه بات يعتقد ان استدعاء الوزير للاستماع لأقواله هو شأن من شؤون مجلس النواب. اذا لم نتصرف صحيح فإن الادعاء العام لن يستدعي الوزير، ونحن نقول الادعاء العام يستدعي الجميع فاذا كان وزيراً يحيله اليه، وهو امر لن يفعله، فني مثل هذا القرار لن يحقق مع اي وزير بعد اليوم. نحن لنا صلاحية تحريك قضايا الفساد بمعنى ان نعرف اين هنالك فساد، فاذا كان هنالك قضية نمرضها على المجلس ونقول ايها السادة النواب

معالي رئيس المجلس: شكراً، وأرجو أن يكون هناك اقتراحات على توصيات اللجنة. الان هناك توصيات اللجنة فيه هناك رأي يقول أن اللجنة مشكلة وصلاحياتها موجودة ومتصوص عليها دستورياً، وان كان هناك آليات تساعدنا في عملها تقدمها بقرار الى المجلس، فهذا رأي قائم ان كان هناك آراء اخرى للمعالجة في هذا الموضوع كأقتراحات ولا ارى ان هناك مجال للحديث مرة اخرى فيما مضى من حديث. استاذ محمد المرعري.

السيد محمد المرعري: انا رفعت يدي لأنكلم قبل نصف ساعة ولكن لا اعتقد إلا معاليكم ان يسمح لي بالكلم. مسجل اسمي؟

معالي رئيس المجلس: لا والله على علمي مش مسجل لكن تفضل. السيد محمد المرعري: شكراً معالي الرئيس.

نقدم الشكر للجنة على ما قامت به من جهد ومن توصيات، ولكن في رجوعنا لمواد الدستور «٥١» و «٥٦» نجد ان للمجلس مهمتان.

- ١ - مراقبة السلطة التنفيذية.
- ٢ - وظيفة النائب العام فيما يخص قضايا فيها وزراء.

لذا فانه مبدئياً على الحكومة ان تحيل قضايا الفساد الى التحقيق والعدالة، ولكن هب ان الحكومة لا تقوم باحالة قضايا التلاعب الى العدالة أو تستتر على افعال واعمال تقوم بها بصرف المال العام في غير طرق العدالة، فكيف بنا نأمل من هذه الوزارة ان تقدم، وهي طرف

نرى أن هنالك قضية هنا، فتقولون نعم نوافقكم او تقولون لا، لا نوافقكم. وعندما نأخذ موافقة هذا المجلس نحال الى المكان الذي نرغبون، اما نعال الى اللجنة للتحقيق او الى المدعي العام. انا ارى ان هذا افضل مخرج ويحل جميع الاشكالات التي حاول البعض ان يضعها .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة احنا كنا نتمنى ان نضعنا النصوص ليحاكم الوزراء السابقين امام القضاء، نتمنى ذلك حقيقة. احنا القضايا الي اماسنا الان عادت اليها من القضاء لعدم الاختصاص، وقالوا انتم يا مجلس النواب تختصن بالتحقيق في هذه القضايا.

وين نروح فيها؟ حقيقة لا غلغ الا ان نحقق في هذه القضايا. وهذا الموضوع سيدي الرئيس اثار جدلاً كبيراً في بداية تشكيل اللجنة، وملوح الجدول في الجريدة الرسمية على فكرة وأنا رجعت له، واستقر على أن تشكل لجنة التحقيق الثبائية وان تحقق لنصل الى اتهام.

أكد هذا القرار قرار المجلس العالي لتفسير الدستور الي على ضوء المدعين العامين الماديين احوالنا هذه القضايا. فما عاد حقيقة فيه لزوم لبحث هذا الموضوع، نبحث قرار اللجنة ولا نبحث بغيره سيدي الرئيس .. وشكراً.

هكذا من الأصل

العدالة واضحة.

ثانياً اعتقد فقط مع تأييدي، كما قيل، لكل توصيات اللجنة اريد ان اقدم اقتراحين:-
- أن العنصر على ان يكون بإمكان الرئيس التحرك . الخ لجمع معلومات، ان يكون بإمكان اللجنة ككل، وكيف هي تنظم اعمالها في الداخل هذا يكون موضوع قرار في داخلها، هي نفس. ثبت تحرك لجمع المعلومات. لكن العنصر الذي يصدر عنا ان يكون من مهمات اللجنة وليس الرئيس التحرك لجمع معلومات، لا ينص على الرئيس كي نجنب المجلس الوقوع بأي انفراد في العمل من ناحية. من ناحية اخرى بالاضافة الى المقترحات التي قدمها الاستاذ سليم الزعبي ارجو ان توسع اللجنة لتفي بالمتطلبات التي اشار اليها الاخ محمد فارس الطراونة من فنيين وقانونيين ومالين من ناحية، من ناحية اخرى لتفي بغرض ملح، هذا المجلس ليس أمامه وقت طويل، اذا بقيت اللجنة بطلاقتها البشرية الحالية على ما اعتقد هي لم تستطيع ان تنظر في احسن الحالات في قضية واحدة من القضايا المطروحة عليها.

فلذلك ارجو ان توسع اللجنة في تشكيلها وتنقسم بالتالي لتكون لتفصل ١٠-١٢ شخص، يراعى في تشكيلها الفني والقانوني والمالي، وتنقسم كآلية عمل الى مجموعات، الى ثلاث مجموعات، تتولى كل مجموعة منها قضية أو قضيتين. وتعيد هذه المجموعة الى اللجنة بكاملها نتائج استقصاءاتها لتتخذ بها قراراً. بغير ذلك انا اعتقد ان الوقت سيمر ولن تستطيع اللجنة ان تقدم اي عمل ناجز يخص

في القضية، ان تقدم هذه القضية الى العدالة؟؟

لذا فأنا نريد من المجلس ان يتخذ اليه عمل للكشف عن قضايا الفساد القديمة والتي تحصل مجدداً، من حيث التوصل الى ملفاتها وحيثياتها ويطلب الاطلاع عليها وإحالتها الى الجهة القضائية المناسبة، لذا لا بد من وضع تصور لأعمال متابعة قضايا الفساد والكشف عنها، وكذلك تحديد آلية عمل اللجنة والتي شكلت أصلاً لتقوم بوظيفة الادعاء العام في قضايا فيها وزراء. وان نحدد مستقبلاً فيما اذا كنا نعطي اللجنة الكشف عن قضايا اخرى بحكم ما اعطاه الدستور للمجلس . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

في الحقيقة حدث بذهني خلط، سأقدم اقتراح لكن اريد ان استفسر عن قضية. هذه اللجنة منذ البداية كان اختصاصها شامل في كل ما قد يصل اليها من قضايا فساد، الان قد يقع تحت يدها قضايا فساد ليس المتورط فيها وزراء، تعرضها على المجلس ليحيلها او لا يحيلها الى المدعي العام، اما غير ذلك فيبقى في اللجنة.

ارجو ان تكون هذه القضية واضحة وأن لا نقول ان فقط مجال اختصاصها قضايا الفساد المتورط فيها وزراء، الحقيقة الفساد بشكل شامل، لكن عندما لا يوجد وزراء بقضية فيقرر المجلس إحالتها الى النائب العام او تحويلها على اعتبارها لا تشكل قضية، ارجو ان تكون هذه

قضايا الفساد الاخرى.

بقي نقطة اخيرة لم يجب عليها لا رئيس اللجنة السابق ولا رئيس اللجنة الحالي، ان تقرير اللجنة برئيسها السابق، وكان رئيس اللجنة المالية، الذي قدمه. قبل ان اقول ذلك ارجو ان يكون واضحاً بذهننا ان اللجنة المالية قد كلفت بالتحقيق في الفساد فحققت بذلك بصفتين، او اضيف اليها صفة اخرى بالاضافة الى كونها لجنة مالية اصيحت لجنة تحقيق. ولم تقم بالعمل بصفتها لجنة مالية، قامت بالعمل بصفتها لجنة تحقيق لأننا أضفنا اليها مهمة اخرى.

أقول مرة اخرى، هناك قضايا تسع حولتها هذه اللجنة الى المجلس، التسع قضايا أحيلت الى النائب العام ونعرف القصة، النائب العام اعداها لينا اربعة. لكن هناك فئة ثانية من القضايا «ب» و«ج» وهي قضايا كبرى، واذكر ان التقرير قال هذه قضايا ما زالت بحاجة الى جمع معلومات.

ارجو من احد الرئيسين السابق او الحالي او كليهما ان يوضحوا لنا ما مصير هذه القضايا وهي قضايا كبرى؟ وماذا تم بها؟ هل نظرت اللجنة السابقة ام الحالية بما يمكن عمله ازاء هذه القضايا؟ ارجو الاجابة على هذا السؤال كي لا يموت هذا السؤال.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابة: بالنسبة للسؤال الاخير انا لا اذكر حقيقة، وقد

أكون مقصراً، قضية «ب» و«ج»، وليس امامي في اللجنة أمر يقول «ب» و«ج». فاذا احب معالي الدكتور عبدالله النسر ان يجيب على ذلك، انت قصدت الدكتور عبدالله او الاستاذ سليم الزعبي؟ الاستاذ سليم كان رئيس قبلي. طيب اذن الدكتور عبدالله، فذاك امر لا يستطيع ان اجيب عليه.

يا سيدي انا اعترف اني مقصّر في هذه لا ادري، وسأدري وأجيبك، اما الان لا يستطيع ان اجيب، الذي احيل لينا وانا رئيس لهذه اللجنة اربع قضايا وبدأنا العمل.

الان اقتراحات الاستاذ حسني اقتراحات جيدة، ممكن اللجنة حتى من غير توسيع اللجنة، اللجنة أصلاً استقال منها عضوين الاستاذ يوسف مبيضين والاستاذ حسين مجلي وتوفى الى رحمة الله المرحوم احمد قطيش الازايدة.

احنا كنا مقترحين الاستاذ محمد فارس الطراونة كمحامي والاستاذ عبدالكريم الدغمي كمحامي ان يلتحقا بنا. والذي قال ان على اللجنة ان تعمل يومياً أوافقه ١٠٠٪. لذلك هي تعمل ١٠٠٪ في القضايا التي تحتاج الى تحريك مرات. اما القضايا التي تحتاج الى كامل اعضائها لا يستطيع ان اقول ان كامل الاعضاء يستطيعون ان يجتمعوا بالكامل. ولكن يمكننا اذا فرضنا المجلس ان نقسم اللجنة الى لجتين طالما ان الرئيس يستطيع ان يداوم يومياً ويرأس لجتين، كل يوم تلتقي لجنة وتتابع قضية يمكن ان نصل بأسرع وقت الى تقديم ملفات اكثر الى هذا المجلس الكريم.

هكذا من المأجول

القطعة الثانية سيدي انا لا يعني ان يفوض المجلس الرئيس، ارجو ان نفهم هذه جيداً، اذا فوض المجلس لم يقال ان المفوض لا يفوض، من اجل ذلك قلنا ان المفوض يفوض مباشرة الرئيس او احد اعضاء اللجنة بكتاب خطي. اما اذا رأى المجلس ان يفوض اللجنة وللجنة ان تفوض هذا ما عندنا مانع فيه كلياً. لكن نحن خفنا ان يقال وفيه شيء قانوني يقول ان الوكيل لا يوكل، فحق نخرج من هذا، اما اذا كان ذلك واضحاً ان اللجنة تضع آليتها وتفوض من ضمن اعضائها شخص أو شخصين يبدأوا بجلب المعلومات فذاك لا مانع فيه.

أما السؤال الاخير يا سيدي اذا ورد لدينا او لديك او لديه او لدى اي مواطن اوراق جزائية عن اي شخص انت لا تحتاج الى قرار اي انسان لتحيلها الى النائب العام. اي مواطن يصل الى عمله قضية جزائية يحيلها الى النائب العام، فذاك لا يحتاج الى قرار مجلس بل إن المجلس قد يحاسب اللجنة اذا غطت على معلومات ولم تبلغ المجلس او تحيلها الى النائب العام. لانها تستطيع ان تقول لقد علمت بفساد وعندك وقائع فساد وهي ليست لوزراء فلماذا لم تحيلها الى النائب العام.

يمكن الخروج من جميع هذه سيدي الرئيس بالمقترح، ان شاء الله، التي يكون يجمع جميع ما تفضل به الاخوان.

أولاً: ان تفوض اللجنة، واللجنة لها ان تفوض من اعضائها اثنين او ثلاثة بصلاحيه المدعي العام لبدء التحرك، ولكن أيضاً نضع لطمأنكم ان اللجنة لا تفتح قضية اذا هذا

يطمأنكم ويطمان الاخوان جميعاً. اذا رأت ان هنالك قضية في رأيها تحيلها على المجلس، التنسيب ان هنالك قضية، ليقرر المجلس ان هنالك قضية. فتكون حقيقة قد اخذنا الصلاحيات بطريقة سليمة، نكون عننا للمجلس في جمع المعلومات دون سلب صلاحيات المجلس والاستشارة بها. نجمع المعلومات ونعتمد بالتقرير المناسب الى المجلس طالبين اما ان نحال القضية اليها ان كان هنالك وزراء، او الى القضاء ان كان فيها غير ذلك.

هذا حقيقة يخرجنا من بند «٣»، البند «٣» حقيقة اذا اعيدت صياغته بهذا المفهوم وبأننا نستطيع ان نفوض وايضاً مفوضون بتشكيل لجنتين، هيئة تتعقد للنظر مثلاً في قضية «سواقه» وهيئة تتعقد للنظر في قضية «الشعير» ونبدأ بالعمل. وانا اطلب من بعض الزملاء وشخصي خاصة في الاجازة القادمة مستعدون للدوام يومياً حتى يكون، ان شاء الله، في مطلع الدورة القادمة على الاقل قضية او قضيتين امام المجلس.

انا ارى ان هذا يخرج ونكون جمعنا جميع آراء الاخوان، الا اذا فيه بعض الاخوان مازالوا يزوروا اننا متباعدون في افكارنا.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة والتجارة.

الدكتور عبدالله النصور: سيدي الرئيس، بالطبع انا اتحدث كتاب وليس كوزير الصناعة والتجارة وكرئيس اللجنة المالية سابقاً. انا اتحدث بصفتي رئيساً للجنة المالية سابقاً والتي اسند اليها من قبل المجلس باجماع اصواته

موضوع بدء التحقيق الاولى في القضايا، وبهذه الصفة اتحدث وليس بصفتي وزيراً للصناعة والتجارة.

تعلمون ان المجلس ابتداء دورته الاولى في شهر ١٢/١٩٨٩، في شهر ٣/١٩٩٠ اي بعد حوالي اربعة اشهر تقدمت اللجنة المالية بطلب لعقد جلسة سرية لمجلس النواب عرضت عليها تقريرها الاجامعي الذي تبنته اللجنة المالية بالاجماع، من انها ترى ان القضايا التي بين ايدينا في ذلك الوقت، ولم يكن قد مضى على عمر المجلس سوى اربعة اشهر، مصنفة الى ثلاث اصناف. الصنف الاول واضح للجنة في ذلك الوقت انه فيها ما يستحق ان يتولى المجلس التحقيق فيه. وقضايا قطعت شوطاً اقل. يعني الوثائق فيها ليست بالدرجة الكافية، وقضايا بالدرجة الثالثة يعني اقل من الدرجة الثانية.

تلك الجلسة كانت في شهر آذار سنة ١٩٩٠ اي في الايام الاخيرة من الدورة الاولى. قرر المجلس احالة تسع قضايا الى النائب العام للتحقيق، وجرى نقاش طويل جداً هل يبدأ التحقيق من المجلس باستدعاء الشهود او المتهمين ام يبدأ من القضاء؟

فاستقر رأي المجلس على ان يكون الابتداء من القضاء وأنا نتعامل مع هذه القضية كمواطنين عاديين وهكذا كان، هذا باقصر درجات التبسيط، ذهبت القضايا الى المدعين العامين في ذلك الوقت، تسع قضايا، وتولى القضاء العادي، القضاء النظامي، التحقيق التفصيلي بها.

وعاد القضاء بالذات قسم هذه القضايا

التسعة الى انواع، اربع قضايا وجد القضاء ان بها ما يثير الشبهة والالهام لوزراء سابقين، وهي الاربعة التي اعيدت اليها. وقضايا وجد فيها شبهة لغير الوزراء، من الموظفين الكبار العاملين، وتولاها القضاء وما يزال. ونوع ثالث اقل عدداً رأى انه ليس بين يديه ما يسعف بأن توجه تهم قطواها. هذه تسع قضايا.

الان حصلت العطلة البرلمانية في شهر ٣/١٩٩٠ في ٢٧/٣/١٩٩٠ بالتحديد، العطلة البرلمانية لم تجتمع فيها اللجنة المالية. وانعقد المجلس في شهر ٧/١٩٩٠ حيث شكل المجلس لجنة اخرى عمل اللجنة المالية، فكفت عمل اللجنة المالية وكان ان كنت انا شخصياً عضو في تلك اللجنة التي ترأسها الزميل سليم الزعبي، كان ذلك على ما اذكر في شهر ٢١/٧/١٩٩٠، على ما اظن، حيث عقد المجلس جلسة شكل بها لجنة بديلة، اذن انا استطيت ان اجيب بالطبع فقط عن الفترة التي كنت فيها رئيساً للجنة والتي كُفّت في ٢١/٧/١٩٩٠. لكن بصفتي عضو في تلك اللجنة، بقيت عضو في اللجنة التي استمرت، وجهت رسائل الى الحكومة وموجودة تلك الرسائل في اوراق اللجنة المالية تطلب بها معلومات عن قضايا محددة من النوع المتبقي من القضايا التي لم يحقق بها تحقيقاً وافياً، ثم استقلت من اللجنة لانضمامي الى الحكومة. هذا هو الذي اعرفه... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس شكراً لكم، الاستاذ ابو عليم نقطة نظام.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس

هكذا من المأمول

عندي اقتراح.

معالي رئيس المجلس: اقتراح او نقطة نظام؟

الدكتور محمد ابو عليم: اقترح، بعدين انا طلبت الكلام من زمان وما اعطيني، اسمح الي احكي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

الدكتور محمد ابو عليم: اقتراحي معالي الرئيس، اني مع زيادة عدد اعضاء اللجنة على ان يكون التمثيل حسب الكتل البرلمانية، ثلاثة من كل كتلة نيابية.

واذا وافق الاخوة على الاقتراح نجتمع اللجنة الجديدة بكامل اعضائها ونعود لنا بألية آخذة بعين الاعتبار اقتراحات الزملاء الكرام .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

السيد يوسف المبيضين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداءً انا اتكلم كنائب، سيدي الرئيس، حضرات الزملاء.

ان الفصل الخامس من النظام الداخلي تحدث عن تشكيل لجان المجلس، تحدثت المادة ٢٦٦ عن اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس ان يؤلفها عند انعقاد الدورة الاولى. وهذه اللجنة هي اللجنة المالية واللجنة القانونية واللجنة الادارية ولجنة الشؤون الخارجية.

تحدثت المادة ٢٧٧ فقالت «للمجلس ان ينتخب بأكثرية الاراء اعضاء للجان اخرى

مؤقتة» وأكرر مؤقتة «يرى ان الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة، وتنتهي مدتها بانتهاؤها المهمة الموكولة اليها».

اذن لجنة التحقيق تشكلت بمقتضى المادة ٢٧٧، فمهمتها مهمة مؤقتة وموكول اليها مهمة خاصة، وهذه المهمة هي التي اوكلها مجلسكم الكريم عندما اعيدت قضايا الفساد من عند النائب العام وحولت هذه القضايا الى اللجنة ومارست حقها القانوني والدستوري في التحقيق واحالت اولى القضايا الى مجلسكم الكريم واتخذت القرارات المناسبة بشأنها. الذي اريد ان اقله بانني سمعت من اخواني آراء مختلفة حول وجود اللجنة ودستوريتها وقانونيتها. الحقيقة ان الدستور فصل السلطات الثلاث عن بعضها وخص كل منها بصلاحيات معينة، وخص السلطة القضائية بشؤون القضاء بين الناس، وحددت القوانين الخاصة بالسلطة القضائية مهمات هذه السلطة واصول تحريكها او تفعيلها.

ان السلطة القضائية لها مهمة الحكم بموجب القوانين المرعية التي وضعت بموجب الدستور، لها مهمة الحكم والتحقيق في جميع القضايا ومع جميع الاشخاص. اذا اردنا ان نقول بأننا سنعطي لجنة التحقيق النيابة الدائمة في عملها كلجنة نسميها لجنة التحقيق بقضايا الفساد وهي لجنة دائمة، فنكون برأيي قد خرجنا على نص النظام الداخلي الذي اعطاها صفة الموقوتية، والنظام الداخلي مستمد من الدستور وبالتالي نكون قد خالفنا احكام

الدستور.

لذلك فلا بد من ان القول واكرر الحديث الذي ذكره بعض اخواني ان النائب العام هو السلطة التي اوكل لها القانون وبموجب الدستور صلاحيات تحريك الدعاوى العامة ضد اي شخص بما فيهم الوزراء، فعندما ترد معلومات الى مجلس النواب ويريد ان يوصلها الى النائب العام، من مهمات النائب العام وأولى صلاحياته ان يقوم بالتحقيق في هذه المعلومات التي وصلت اليه، وقد تكون هذه المعلومات شاملة وزراء وغير وزراء. فان رأى من بينهم ان هناك وزيراً قد ارتكب اثناء وظيفته، وأقول اثناء وظيفته، فانه يرفع يده عن المشتكى عليه ويحيله الى مجلس النواب كما يقر ذلك الدستور.

لذلك ان سلطة التحقيق هي السلطة القضائية وبالاخص منها هو النائب العام، فلا يجوز ان نوكل هذه السلطة الى لجنة تحقيق نيابية يشكلها مجلس النواب بموجب نظامه الداخلي وهي لجنة مؤقتة. انما مهمة هذه اللجنة ان يوصل اليها المجلس التحقيق في اي قضية قد ترد، وفي اي قضية قد يرى انه من واجب المجلس التحقيق فيها وينيب هذه اللجنة للتحقيق في هذه القضية.

لذلك اخواني ارجو ان لا نفتش على حقوق السلطة القضائية، فلجنتنا بمهمتها التي سبقت والتي قامت فيها قامت فيها بمقتضى احكام الدستور وكانت لجنة قانونية ١٠٠٪ وكل قراراتها قرارات محترمة، ومجلسكم الكريم ايد اولم يؤيد حسب القناعات بعض هذه القرارات، انما الشيء الذي يجب ان نعلمه بان

هذه اللجنة هي لجنة مؤقتة وتنتهي مهمتها بانتهاؤها قضايا الفساد التي بين يديها، اما ان يكون لها صلاحية التحقيق مع اي شخص تراه او طلب اي معلومات تراها هذه اللجنة في غير القضايا الموجودة بين يديها فبرأيي ان هذا امر يخالف احكام الدستور .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: يا سيدي فقط اجيب معالي الوزير باجابة قصيرة. هذا المجلس اتخذ قراراً بخول اللجنة بالذي يعترض عليه معالي الاستاذ يوسف المبيضين، هذا امر منتهى. فكاننا يعني الان نريد ان ننقض ما أقرناه قبل عام.

نحن الان نبحث عن عملنا وزيادة تنشيط عملنا، لا ان ننقض ما فعلناه بالامس. لذلك ارجو معالي الرئيس ان يطرح الاقتراح المعدل، يعني بدال اثنين.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت قبل هذه الدكتور فوزي نقطة نظام.

الدكتور فوزي الطعيمة: معالي الرئيس، انا ارى بأننا نكرر انفسنا والنقاش اصبح عشوائي وما فيه تقدم نحو نهايات مقبولة لهذا المجلس.

أولاً: معالي الرئيس ثبت هذا المجلس الكريم دستورية هذه اللجنة وشرعيتها، هذه قضية محسومة اصبحت. القضية الجوهرية هي صلاحيات هذه اللجنة، والذي طرحه سعادة رئيس اللجنة يجيب على تساؤلات المجلس

هكذا من المأهول

ومخاوف بعض الزملاء. الآلية التي طرحها اعتقد انها مقبولة وهي بجوهرها تقول ان صلاحيات هذه اللجنة تبدأ بالمجلس وتنتهي بالمجلس، وفتح القضايا هي مسؤولية المجلس. فأنا ارى بأن تبدأ بطرح هذه الاقتراحات واقتراح توسيع اللجنة ايضاً اثني عليه. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لدي اقتراح سيدي الرئيس ارسلته للرئاسة ان يكون فيصلاً في هذا النقاش اذا قبله المجلس الكريم، وأرجو ان تتلوه الرئاسة الجلية لأن سعادة رئيس اللجنة طلب مني ان لا اتحدث فوجدت هذه الطريقة الجانبية.

معالي رئيس المجلس: دعونا ان نتابع الاقتراحات المباشرة ولا اجد حقيقة مجال للبحث من جديد، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدي، من كلام الزملاء واضح، ارجو أن أصلح اذا كنت غطى، ان جميع التوصيات مقبولة ما عدا الكلام عما جاء في ثلاثة، عن مهام اللجنة وكيف تتحرك وهل تعطى الصلاحية للرئيس او غير ذلك.

وهذه خرجنا فيها بمشروع اقتراح، ليس اقتراحاً من عندي وإنما اقتراح كما فهمته من الزملاء يلبي الرغبات ويفعل مسير اللجنة.

يعني البنود ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ما عليهم نقاش كما فهمت من الزملاء. بدال ١٣

تقول كالتالي للجنة ان تقسم عملها الى لجتين فرعيتين يترأس كل منها رئيس اللجنة الكاملة يعني، تجتمع بنصاب ثلاثة من اربعة للنظر في القضايا المحالة من المجلس الى اللجنة، واللجنة مفوضة بصلاحيات النائب العام ولها ان تفوض احد أو بعض اعضائها بصلاحيات المدعي العام للبدء في جمع معلومات وضبط أقوال حول قضايا يعتقد في وجود فساد فيها. وفي حال اقتناع اللجنة بوجود قضايا فساد تقدم تقريرها الى المجلس، الذي ينظر في توصياتها فأما يأمر بفتح قضية امام المجلس ان كان هنالك وزراء، أو يأمر بحالة القضية الى المدعي العام إذا كان المتهمون من غير الوزراء.

هذا هو الاقتراح الاضافي كما فهمته.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان مهام اللجنة مكتوبة، فيه اربع مهام محددة، استاذ ليث مهام اللجنة المقررة من المجلس موجودة أمامكم فهل تحتاج الى قرار جديد؟

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: لا، هي غخولة بصلاحيات النائب العام يا سيدي، مهام اللجنة واضحة ونحن نريد أن نفعلها، نريد أن تكون لجتين علشان السرعة. معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ارجو ان اطرح اقتراحاً بديلاً عن جميع التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة، وهي تقول كما يلي:

١ - تحقق اللجنة في جميع القضايا التي يرسلها النائب العام للمجلس بسبب الاختصاص، وتتولى اللجنة في هذه الحالة

فلا بأس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان ابين امام مجلسكم الكريم رأي الحكومة المبني على استشارة ديوان التشريع حول ما ورد في البند الخامس من الفقرة الرابعة من تقرير لجنة التحقيق النيابية والتي ترى فيه ان الحكومات المتعاقبة ارتكبت مخالفة دستورية جسيمة بعدم اعمالها لحكم المادة ٤٥ من الدستور التي اشارت اللجنة الى انها تقضي باصدار نظام داخلي بموجبها يتضمن ما يلي:

١ - كيفية وضع جدول اعمال مجلس الوزراء.

٢ - كيفية اخذ الاراء في المجلس.

٣ - انواع القرارات التي يتخذها المجلس ونصاب الراي فيها.

٤ - وجوب ضبط محاضر جلسات المجلس.

٥ - محاضر اللقاءات الرسمية لرئيس الوزراء والوزراء.

٦ - صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء.

وبالرجوع الى المادة ٤٥ من الدستور نرى ان الفقرة ١ منها تنص على ان يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور اوي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى.

وهكذا فإن هذه الفقرة لا علاقة لها بالانظمة مهما كان نوعها وليس فيها ما يشير الى

جميع صلاحيات المدعي العام. دون الدخول في ما هي صلاحيات المدعي العام.

٢ - اذا بلغ الى علم اللجنة معلومات عن قضية فساد تقدم تقريرها الى المجلس لمناقشة القضية، وله حق إحالتها الى المدعي العام او الى اللجنة بسبب الاختصاص.

٣ - تتولى الحكومة تسهيل مهمة اللجنة في ممارسة صلاحيات المدعي العام وبخاصة من حيث تليغ المتهمين والشهود والخبراء وجلبهم.

٤ - تستطيع اللجنة تشكيل لجان فرعية لا يقل عدد اعضاء كل منها عن ثلاثة، تتولى كل منها التحقيق في قضية معينة. إلا ان التوصيات ترفع للمجلس من اللجنة بمجموعها.

هذا اقتراح سيدي الرئيس بديل عن جميع التوصيات التي وردت في النقاش اذا قبلت. اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: تفضل سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: كان لدي ملاحظات عن البند الخامس من الفقرة الرابعة التي تتعلق بموضوع عدم دستورية الحكومات، ويقول ان الحكومات ارتكبت مخالفات دستورية جسيمة. كان عندي جواب لها لكن الان تجاوز البحث، فلذا رأيت ذلك مناسب فانا اضع هذه الكلمة لدى الامانة، او اتكلم الان؟

معالي رئيس المجلس: اذا رغبت في ذلك

هكذا من المأهول

النظام الداخلي لمجلس الوزراء الذي اشارت اليه اللجنة الموقرة. اما الفقرة ٢ من المادة ٤٥ من الدستور فقد نصت على ما يلي:

٢ - تعين صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بانظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك.

وهذه الفقرة تتعلق بموضوع محدد هو صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء التي نصت الفقرة على تعيينها او تحديدها بموجب انظمة يصدرها مجلس الوزراء ويصدقها جلالة الملك.

وبناء على ذلك فلا علاقة لهذه الفقرة بكيفية وضع جدول اعمال مجلس الوزراء وكيفية اخذ القرارات فيه ونصاب الرأي فيها ومحاضر جلسات المجلس وذلك كما هو واضح من ماهيتها وطبيعتها لأنها امور ادارية يتولى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء تنظيم اجراءاتها وتحديد كيفية القيام بها ولا تحتاج الى تشريع يصدر لها بموجب الدستور.

واما محاضر اللقاءات الرسمية لرئيس الوزراء والوزراء فلا علاقة للمادة ٤٥ او غيرها من احكام الدستور او التشريعات الاخرى بها.

ولا بد من الاشارة الى ان اي نظام يصدر بموجب الدستور... اي استناداً الى نص خاص فيه... كما هو الحال في المواد ١/٤٥ و ١١٤ و ١٢٠ لا يوصف اي منها بأنه نظام داخلي... بل يصدر كما وصفه المجلس العالي لتفسير الدستور بقراره رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ كنظام مستقل تصدره السلطة التنفيذية كتشريع اصلي لا تنفذ قائماً كنظام... التي تصدر بموجب المادة ٣١ من

الدستور ويكون لها مفعول القانون في الامور التي يقضي الدستور بمعالجتها بموجبها. واما صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء التي ذكرت اللجنة الموقرة في تقريرها انه كان على الحكومات المتعاقبة اصدار نظام داخلي بموجب المادة ٤٥ من الدستور يبين تلك الصلاحيات... فانه مع الاحترام لما اورده اللجنة بهذا الشأن فبالرجوع الى ما يتعلق بذلك الموضوع وما اتخذ بشأنه من اجراءات فقد تبين ان صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء قد ورد النص عليها في التشريعات المختلفة المعمول بها سواء اكانت قوانين او انظمة. وليست هناك صلاحيات اخرى خارج تلك التشريعات يمكن وضع انظمة خاصة بها استناداً الى احكام الفقرة ٢ من المادة ٤٥ من الدستور. ومهما يكن من امر وعلى الرغم من ذلك فقد تمت دراسة امكانية اصدار الانظمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٤٥ من الدستور فظهر ما يلي:

اولاً: فيما يتعلق بجمع صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء في انظمة خاصة فقد تبين انها عملية بالغة الصعوبة فعلا فهي تستغرق مدة طويلة لا يمكن تحديدها. والسبب في تلك الصعوبات البالغة ان الصلاحيات المطلوب جمعها موزعة على مئات القوانين... والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها.

ثانياً: ان جمع تلك الصلاحيات بعد حصرها في انظمة خاصة سيكون عملية مزدوجة لوجودها اصلاً في التشريعات الاخرى الخاصة بها حيث يجب ان تكون.

ثالثاً: ولكن وهذا هو الاهم فإنه حتى لو تقرر جمع تلك الصلاحيات في انظمة وتم حصرها لهذه الغاية فإنه لا يمكن اصدارها جميعها في انظمة وذلك لأن جانباً كبيراً من تلك الصلاحيات لا بد من اصداره بموجب قوانين وقد صدرت بها فعلاً وهو ما تستند عليه بحكم الدستور او بحكم المواضيع والامور التي تعالجها.

وبناء على ما سبق بيانه فإنه ليست هناك اي مخالفة دستورية في التعامل الرسمي مع احكام المادة ٤٥ من الدستور كالمخالفة التي اشارت اللجنة الموقرة اليها في تقريرها.

واخيراً اود الاشارة الى ان الحكومة تقوم حالياً كما تعلمون بالتطوير الاداري وتحديث العمل في مؤسسات الدولة ودوايرها بما فيه رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء التي تأمل في ان نتخذ مزيداً من الاجراءات الادارية في تنظيم العمل فيها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً سيادة الرئيس. نحن وصلنا الى اقتراح للاستاذ عبدالرؤف الروابدة. تفضل استاذ ليث بس باختصار.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدني الرئيس، نشكر سيادة الشرف على اجابته التي تفضل بها، ولست بصدد الدخول في موضوع خلافي مع الوزارة فلن اتمسك بقضية مخالفة دستورية ام غير مخالفة دستورية.

ولكن الامر المستقر في كل العالم

الحضاري وفي كل الشركات وفي كل امر يدار جماعياً ان لأي هيئة جماعية نظامها الداخلي. تضعه هي ولا يجبرها احد على وضعه، نحن لا نتدخل في وضعه، ولكن اي هيئة ليس لها نظام داخلي لا اريد ان اطلق صفة عليها، أقل صفة انها غير حضارية.

ولا يعرف اي شخص مسؤوليته داخل مجلس الوزراء، نحن لا نتكلم عن صلاحيات الوزراء، لا نتكلم عن صلاحياتهم التي فهمتها جيداً وموجودة في قوانين وانظمة وهي متشعبة جداً. ولكن صلاحيته عندما يدخل الى هذا المبني الذي اسمه مجلس وزراء هل له حق ان يعرض قضية على جدول الاعمال؟ ام ليس له حق؟ كيف تعرض على جدول الاعمال؟ كيف يأخذ الرأي؟ هل هنالك تصويت داخل مجلس الوزراء؟ لو صوت ٥١٪ على قرار هل يقبل ذلك.

نحن نعلم ان جميع الوزراء يوقعون والذي لا يريد ان يوقع يخرج او يقول لا اوقع، هذه من ناحية العرف.

سيادة رئيس الوزراء: عفواً، للوزير حرية ابداء الرأي وحدث في اكثر من مناسبة ان صوتنا على قرارات وكانت القرارات تأخذ بالاغلبية في هذه الوزارة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: هل تسمح الحكومة لنفسها ان تأتي الى مجلسنا هذا اذا لم يكن هنالك نظام داخلي عندنا؟ هل يدخل احد دون نظام داخلي عندنا؟

يا اخي نحن نحكي في قضايا مسك فساد، انتم سألونا ليش ما وجهنا التهمة الى

هكذا من الاعمال

«٢٢» وزير؟ ما وجهنا التهمة لأنه ما فيه محاضر. ليش عم تفترونا علينا؟ المحاضر امر واجب لا يجوز ان يجتمع اي شخص عام اجتماعاً في سبيل عمله العام دون ان يكون عنده محاضر. اذا بدكم غير هيك حرين.

معالي رئيس المجلس: يا اخي سمعنا ملاحظتك وانت اثرت قضية معينة، هناك اجابة وانت تريد استكمال هذا الموضوع، وضع الامر فلا اجد للانفعال وللحديث بهذا الاسلوب، اذا سمحت هذا الكلام لا لزوم له، استاذ عبدالرؤوف انت طرحت موضوع وثني عليه، وهذا الموضوع اذا سمحت فيه قرار سابق من المجلس لمهام اللجنة ولآلية عمل اللجنة، وهذا اضافة وتوضيح لآلية عمل اللجنة الى ما هو موجود سابقاً. اذا سمحت تقرأه والمجلس يتخذ قرار بذلك.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: قرأته سيدي الرئيس، رجع مرة ثانية وصار لدى السكرتارية.

معالي رئيس المجلس: يمكن أن يقرأ.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابة: الاقتراح يقول.

١ - تحقق اللجنة في جميع القضايا التي يرسلها النائب العام للمجلس للاختصاص، وتتولى اللجنة في هذه الحالة جميع صلاحيات المدعي العام.

٢ - اذا بلغ الى علم اللجنة معلومات عن قضية فساد تقدم تقريرها الى المجلس لمناقشة القضية، وله حق احتالها الى المدعي العام او الى اللجنة بسبب

الاختصاص.

٣ - تتولى الحكومة تسهيل مهمة اللجنة في ممارسة صلاحيات المدعي العام وبخاصة من حيث تبليغ المتهمين والشهود والخبراء وجلبهم.

٤ - تستطيع اللجنة تشكيل لجان فرعية لا يقل عدد اعضاء كل منها عن ثلاثة تتولى كل منها التحقيق في قضية معينة، الا أن التواصي ترفع الى المجلس من اللجنة بمجموعها.

انا بدني اسأل المقتراح سؤال حتى يكون واضح للجميع، هل يشمل ذلك البند «٢» اذا بلغ الى علم اللجنة معلومات عن قضية فساد... الخ. يعني الثلاثة هؤلاء يستطيعون أن يتحركوا بهذه القضية؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا يرفع القرار للمجلس الا من اللجنة بمجموعها.

معالي رئيس المجلس: من اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابة: اذن ليكن مفهوماً حتى تسجل المحاضر ما اتفقنا عليه، ان هؤلاء الثلاثة يستطيعون التحرك من اجل معلومات ولكن لا يرفع القرار بقضية الا من كامل اللجنة الى كامل المجلس.

هذا هو المقتراح ونحن كلجنة ما عندنا مانع... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الدكتور حسني.

الدكتور حسني الشيايب: المقتراح الذي قرأ علينا يخلط بين أمرين، مهام اللجنة وآلية

يفسر اقتراحي ويتدخل فيه، لأنني لا افرض اقتراحاً على احد.

انا ما اقول سيدي الرئيس هو توضيح لنقاش واختلاف جرى في هذا المجلس على صلاحيات اللجنة، اقول ما يلي:

أولاً: ان هذه اللجنة لا تحقق الا في القضايا التي يعيدها النائب العام الى هذا المجلس.

ثانياً: تملك اللجنة اذا بلغ الى علمها قضايا فساد ان توصل رأيا للمجلس الذي يناقش الموضوع، فان قبله يحيله الى النائب العام او يعيده الى اللجنة بسبب الاختصاص. وتملك هذه اللجنة ان تنقسم الى لجينات تتولى كل منها البحث في قضية، لكنها لا تصدر قرارها للمجلس الا من اللجنة مجتمعة.

رابعاً: تملك اللجنة بمجموعها صلاحيات المدعي العام كاملة وعلى الحكومة ان تسهل عليها القيام بتلك الصلاحيات. وعندما اقول بمجموعها انها تصدر قراراً انها تطلب فلانا شاهداً، لكن من سيوقع القرار للتبليغ كما يحدث في مجلس النواب، الذي ينطق باسم المجلس هو رئيس المجلس. اللجنة تأخذ قراراً باستدعاء شاهد، باستدعاء خبير، باستدعاء متهم، باستدعاء وثيقة، لكن من يوقع قرارها هو رئيسها... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو عدم المقاطعة، وما صار شيء مخالف للنظام حتى نأخذ نقطة نظام ثانية. فأرجو عدم المقاطعة وخلي حساسيتنا شوية تخف من كلام اي زميل.

عملها، اما المهام فلا مجال إطلاقاً لتحديدتها بمقتراح لان المهام محددة اساساً عند تشكيل اللجنة.

بخصوص آلية عمل اللجنة، كما تفضلت معالي الرئيس، المهام عندما شكلت اللجنة حددت، بخصوص آلية عمل اللجنة فيمكن قبول اي اقتراح قد يتبناه المجلس بما في ذلك الاقتراح الذي كنت قد تقدمت به قبل قليل في تقسيم اللجنة الى لجان فرعية.

انا لا اعتقد انه يجوز لنا العودة عن قرار كنا اتخذناه بتعدد مهام اللجنة، اري في البند «١» و«٢» تخوير للمهام التي حددها قرارنا السابق.

معالي رئيس المجلس: شكراً، صاحب الاقتراح يوضح الامر تفضل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ارجوان لا يتسلل احد بنقطة نظام، فما حكى ليس نقطة نظام هو تعليق على اقتراحي، ان اقتراحي واضح. سيدي الرئيس. لم اقل اقتراحي لا يتعلق بمهام ولا بآلية عمل. اني اقترح طريقة عمل للجنة منطلقة من هذا الاقتراح، يملك اي إن ان يقبل ذلك او يرفضه، اما ان يتسلل بنقطة نظام لمناقشة فرعياته...

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت عدم المقاطعة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ارجوان لا يقطع احد اهدأ وبصوت هادئ ومحترم. انا اقول ويعرف ثابت ودقيق لقد طرحت اقتراحاً، هذا الاقتراح من حق المجلس يقبله يعدله يرفضه كما يشاء. لكن ليس من حق احد ان

هكذا من الأهل

انا قلت أصلاً هناك مهام مقررة بالاجماع من المجلس، وهناك آلية عمل مقررة من المجلس، وما ذكره الاخ عبدالرؤوف هو اضافة وتوضيح لآلية للعمل لا تلغي مهمة ولا تستبدل آلية موضوعية او مقررة، وانما اضافة لقضية معينة اقترحها. الاستاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

يبدو انه دائماً حقيقة نصل للنقاط الهامة في آخر الجلسة حيث يكون الجميع منكم وفعلاً بدنا نمشي اي شيء، وانا منهم.

حقيقة سيدي الرئيس هذا الاقتراح خطير جداً، ان تشكل لجينات من لجنة هذا امر غير مألوف في قانون اصول المحاكمات الجزائية. هنالك في قانون اصول المحاكمات الجزائية نائب عام يرأس المدعين العامين، النائب العام في هذا المجلس هو هذا المجلس، واللجنة هي المدعي العام، لا يجوز ان تلحق باللجنة مدعي عام اخر، يعني نجعل التحقيق على ثلاث درجات. هذا امر غير مألوف في النظام القضائي في اي دولة من دول العالم.

سيدي الرئيس انا اقترحت اقتراح محدد ان تشكل لجان تحقيق أكثر من لجنة اذا كانت هذه اللجنة غير قادرة، وفعلاً لن تقدر على الاحاطة بكافة القضايا. وكما فهمنا الان وكما نعلم ايضاً ان هنالك قضايا عديدة حول هذا الموضوع سيدي الرئيس. انا اقترح ان تشكل أكثر من لجنة مستقلة عن الاخرى، ولي في ذلك سند من النظام الداخلي.

سيدي الرئيس النظام الداخلي لأنه ما

صار في المجالس السابقة تحقيقات نيابية لكن فيه تحقيقات للانتخابات، التحقيق في الطعون الانتخابية، وهذا عمل يساوي ويوازي ويمثل ما نقوم به الان في المادة ١٥٥ عند فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة تقول وعلى المجلس ان ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة او أكثر، حسباً تدعو اليه الحاجة لجنة او أكثر، وللتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة الى المجلس.

اذن سيدي الرئيس انا اقتراحي ليس اقتراحاً جزافياً، اقتراحي يستند لقواعد اصول المحاكمات الجزائية وللنظام الداخلي. اذا اردتم ان تستعملوا في قضايا التحقيق النيابة علينا جميعاً ان نختار أكثر من لجنة مستقلة عن الاخرى وتقديم تقريرها مباشرة الى هذا المجلس ليصدر قراره بالانتهام او عدم الانتهام. لذلك نحقق فعلاً القانون ونحقق التشريع في اجراءاتنا العملية.

فلذلك هذا الاقتراح سيدي الرئيس انا قدمته في كلمتي وثني عليه العديد من الزملاء الآخرين.

ما عدا ذلك مع الاحترام لدقة الاقتراح الذي عرضه الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة، حقيقة ان نقول التقييد باصول المحاكمات الجزائية يغطي أكثر بكثير مما ورد في اقتراح الزميل. لما يقول على الحكومة ان تسهل مهمة المدعي العام، طبعاً لأزم الحكومة تسهل لأن القانون يقول هيكل، قانون اصول المحاكمات الجزائية يقول لازم تسهل. لذلك انا بصراحة ما بدي أقول لمت اللجنة، الان بدي أقول لمت اللجنة لما ما أصدرت مذكرة جلب بحق احد

الاطلاق. بالعودة الى محاضر الجلسات هذه اللجنة محولة حصراً للنظر بما عاد من القضاء او بما احيل اليها من المجلس.

اذا كان هذا الفهم صحيحاً فالنقطة الثانية التي ابرزها اقتراح معالي الزميل عبدالرؤوف الروابدة، وقد قرأها شفاهاً ولا أملك النص الدقيق. ولكنه يقول، ان فهمته جيداً، أولاً: تنظر اللجنة فيما يحال اليها، هذه نقطة الاولى.

نقطته الثانية: اذا رأت في قضية ما، في هذا المعنى، ما فيه شبهة او مشروع مشكلة تأتي الى المجلس للنظر فيه.

انا برأيي انه اذا عدلت هذه النقطة الثانية، اي ان تنحصر اللجنة في النظر في القضايا الثلاثين المسماة، وليست اربع هي ثلاثين قضية، فيكون بهذا قد تأنى المطلوب، اما ان نفتتحها بان تنظر اذا وجدت وبلجينات صغيرة او كبيرة، مع احترامي لباقي الاقتراح بالطبع، ولا اريد ان أقلل من اهميته لكن النقطة الثانية اللغة فيها مفتوحة تماماً. ولا اعتقد ان هذا يمثل رأي معظم الذين تحدثوا... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارى ان الامر تشعب أكثر من اللازم، تفضل دكتور عبدالله.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي لو امرت الطلب من معالي الزميل عبدالرؤوف قراءة المادة الاولى من نظريته ما يحال الى المحكمة.

ثانياً: انا ادعي ان اللغة تقول ما ترى

التهمين التي قال انا مش حاضر. لا، تملك حق إصدار مذكرة جلب وتقول للشرطة جيب فلان وعلان، هي أخطأت قانونياً، ليس قصوراً في القانون هو قصور حقيقة في تطبيق القانون.

لذلك عندما نقول اصول المحاكمات الجزائية نقول شيء متكامل شامل قانون وضعته السلطة التشريعية وبصورة دقيقة ادق بكثير من القوانين التي نضعها هذه الايام. سيدي الرئيس نكتفي باصول المحاكمات الجزائية واقترح ان تشكل أكثر من لجنة، هذا اقتراحي... شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله السور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، بالاستماع الى معظم الاخوة المتحدثين كان الاعتراض على التوصية الثالثة الاصلية، اي ان الاعتراض في مجمل الاخوة الذين استمعت اليهم معترضين كان على من هو منشئ القضية ابتداءً، هذا هو الموضوع. وكان في ضمن مهام هذه اللجنة الماثلة أمامنا الان قضايا احالها المجلس عليها.

وطالب المجلس من اللجنة ان تسير في خطين، أولاً استقبال ما عاد من القضاء النظامي، ثانياً الاستمرار في التحقيق فيما لم ينظر به القضاء. فاذن المجلس ابرز نوعين من المعطيات، او مصدرين للقضايا، من القضاء او من المجلس.

ولكنه بحال من الاحوال لم يعطي اللجنة الحق في ان تنشئ قضايا اخرى جديدة على

هكذا من الاجل

اللجنة انه يشكل قضية، سواء ما احيل وما لم يحل. فأرجوك التوجه بالطلب من الزميل الروابدة بقراءة المادة الثانية ليتبين للمجلس الكريم انها لا تختلف كثيراً عن المادة الثالثة في تقرير اللجنة الذي تم الاعتراض عليه من معظم النواب .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اجد ان المهام التي اقراها المجلس بالاجماع هي. أولاً: التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم بعد احالتها من المجلس. هذه المهمة الاولى واضحة.

ثانياً: متابعة قضايا الفساد وتحريكها.

ثالثاً: اللجنة منعقدة بصورة دائمة سواء كان المجلس منعقداً او غير منعقد لطبيعة القضايا والموضوعات التي تستوجب المتابعة المستمرة.

رابعاً: اعداد تقرير عن كل قضية ينتهي التحقيق بها وتقديمها للمجلس ليتخذ بشأنها القرار المناسب.

هذه المهام المحددة في قرار المجلس، هذا الموضوع انا في تقديري تشعب، فأما ان تقبلوا بالاقتراح الذي قدمه الاستاذ الزعبي وايده بعض الاخوان بأن اللجنة بهذه المهام واضحة ومعقدة وانها تستطيع ممارسة كل ما يحتاج اليه، وانه يمكن للجنة ان تقدم اقتراحات اخرى عديدة من ضمن هذه المهام وتقديمها للمجلس وليس بالصورة التي قدمت فيها حالياً.

هذا الامر اذا قبلتموه من اللجنة

وتستكمل اللجنة بدل من استقال الان، وتعمل اللجنة وتعود اليكم باقتراحات محددة، او انا الان نأتي الى هذه المقترحات واحداً واحداً ونصوت عليها بالقبول او بالرفض. نقطة نظام الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

هي الحقيقة نقطة النظام ابتداءً انني لا اجد في توصيات، او ما سمتها اللجنة بتوصيات، لا يوجد فيها أمور محددة، لا يوجد وانما هو كلام عام وليست اقتراحات محددة حتى نصوت عليها.

الامر الاخر معالي الرئيس انا اجد فيها ذكرته معاليك الان من صلاحيات للجنة فوضت في السابق من قبل هذا المجلس هي كافية وشاملة ولا تحتاج الى تعديل او الى اية اقتراحات اخرى.

فاقترح ان تبقى مهام اللجنة كما وصفها المجلس في قراره في السابق وننتهي من الحديث سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: شكراً معالي الرئيس.

لا شك ان مهام اللجنة واضحة لكن التأكيد على قضية اتباع اصول المحاكمات الجزائية كما ذكرها الاستاذ سليم الزعبي، وان تكون الضابطة العدلية تحت تصرف اللجنة. هذا الذي نريد ان نؤكد عليه من حيث المهام. أما الامر الثاني فهو عدد اللجان، اقترح ان

حيث عدد اللجان فتقدمها مدروسة مستقبلاً وتعرض على المجلس. تفضل استاذ ليث.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: فقط الاشكال كان يحدث اللي بحشاه الان وللجنة ان تفوض بعض اعضائها في متابعة بعض المعلومات.

معالي رئيس المجلس: اعتقد ان اللجنة محدد مهامها، عندما يقال اننا نتبع اصول المحاكمات الجزائية ولها ان تمارس كل ما هو محول للنيابة العامة، هل مارسنا هذا الحق؟ حقيقة انا اجد اننا نستطيع ممارسته وهو

باب مفتوح واضح كامل.

اخواني انا اجد ان ما هو مقدم من توصيات لا تخرج عن حدود ما هو موجود، ولو فعلنا الموجود حقيقة نستغني عن كل هذه التوصيات. لا اجد شيء غير موجود باللجان

الاصلية.

تشكيل اللجان ليس بهذه الطريقة، تشكيل اللجان يحتاج الى دراسته قانونية، ويقدم مشروع الى المجلس ولا يتخذ اي قرار بهذا الشكل. نريد حقيقة عندما يتخذ المجلس قرار يكون مستوي من الناحية القانونية ويكون واضح كل الوضوح، اما ان نأتي الى قرار مستعجل ونصوت عليه بالاغلبية فهذا اجد انه اختلال بعمل اللجنة. تفضل.

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابية: سيدي عندما تقدم اللجنة وتقول المعوقات، ثم نأتي ونصوت على أمر اتخذناه سابقاً. لو كان السابق هذا مفيداً ولا نحتاج الى أمر اخر فلا داعي ان نسميها معوقات، التصويت على أمر قائم سابقاً معناه ابقاء المعوقات. الان هنالك

تكون هنالك اكثر من لجنة كما ذكر الاستاذ سليم الزعبي حتى تتولى كل لجنة بمفردها النظر في كل قضية، وان تستوفي دراسة القضية وان لا تكون الدراسة على مراحل.

لذلك اري ان المهام مبنوت بها والمهام موجودة ولا داعي ان نخوض الان بالمهام بل نؤكد عليها ونؤكد على آلياتها. ثم نتقل بعد ذلك الى عدد اللجان الكافية لشل هذه الموضوعات .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فقط اؤكد بالآلية ما طلبت من حيث قواعد اصول المحاكمات الجزائية ان المادة «٤» من آلية العمل ما نصه «تطبق اللجنة في التحقيق قواعد اصول المحاكمات الجزائية ولها ان تمارس كل ما هو محول للنيابة العامة» وانا اعتقد اننا لو فعلنا ما هو موجود يغطي كل ما ذكر الان. نقطة نظام دكتور محمد.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس. الحقيقة نقطة تصحيحية، مع احترامي للرئاسة الجليلية والزميل سليم الزعبي، الاقتراح اللي نسب الى سليم الزعبي انا اقترحتة قبل سليم وثني عليه .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك. اخواني انا اجد اننا لو قرأنا المهام والآلية الموجودة لغفت كل ما هو مطلوب، بقي تشكيل لجان وعدد اللجان، يعني ايضاً الاقتراح جاء ان اللجنة تقدم لنا مشروع محدد مستقبلاً ويعرض على المجلس، وعندها مهام كبيرة جداً وليست بحاجة اليها الان والحالة ليست آنية.

فاذا رأيتم هذا الكلام ان يؤكد على مهام اللجنة وآلياتها، وان كان للجنة شيء محدد من

هكذا من الأهل